



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (1500) ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

آن أوان الحوار السوري - السوري

تتواصل التطورات الإيجابية على الساحة الدولية والإقليمية، وتظهر مؤشرات اقتراب انعكاسها على الساحة السورية؛ حيث الميل العام ما يزال ثابتاً باتجاه مزيد من التراجع للقوى الغربية، وفي القلب منها الولايات المتحدة، ومعها كامل النظام العالمي القديم، بالتوازي مع التقدم المستمر للقوى الصاعدة التي مضت خطوات مهمة في توسيع تحالفاتها، وكذلك في العمل على تسوية الأزمات الإقليمية العالقة منذ عقود، كما في حالة التسوية السعودية الإيرانية على سبيل المثال لا الحصر.

بما يتعلق بسورية، وفي السياق نفسه، نشهد استمرار نشاط مجموعة أستانا، وخاصة عبر اجتماعات موسكو التي جرت خلال الأشهر الماضية، وعملها المستمر على التسوية السورية التركية كأحد حوامل تطبيق الحل السياسي من جهة، وكإحدى أدوات كسر الحصار الغربي، وإفراغ العقوبات الغربية من مضمونها، ومن فاعليتها التدميرية من الجهة الأخرى.

ويأتي النشاط العربي المستجد بخصوص سورية ليعبر أيضاً عن نزعة استقلال نسبي متصاعدة لدى دول عربية أساسية، عن الهيمنة الغربية التاريخية، بالاستفادة من الظروف الدولية الجديدة. وفي هذا الإطار، فإن أقل ما يقال في تلك الطروحات التي تزعم أن الحراك العربي إنما يحدث بـ«ضوء أخضر أمريكي»، هو أنها طروحات بانئس، تحكمها عقدة الإنكار التي تحرم المصابين بها من رؤية الواقع المتغير، ناهيك عن فهمه.

إن هذه الظروف جميعها، وخاصة مع وجود إشارات على تعاون بين مسار أستانا من جهة والدول العربية الأساسية من جهة أخرى، تسمح بالاستنتاج بأن ظروف حل الأزمة السورية وفقاً للقرار 2254 قد باتت أقرب إلى التبلور الكامل.

جوهر القرار 2254 هو حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه عبر الحوار، «لضمان عملية انتقال سياسي بقيادة سورية وملكية سورية»، والذي يقوم أيضاً على قاعدة «لا غالب ولا مغلوب» بين الأطراف السياسية، والغالب الوحيد يجب أن يكون الشعب السوري بأكمله.

الوصول عبر الحوار إلى الحل، وإضافة إلى توفر الظروف الخارجية الملائمة، يحتاج إلى استعداد داخلي من أطراف هذا الحوار، وبالدرجة الأولى استعداداً لتعلم فن التوافق، الذي يعني بالجوهر أن الآراء المتناقضة لن يمر أي منها، بل ينبغي الوصول إلى رأي ثالث أعلى وأنضج، ليس عبر تقديم التنازلات المتبادلة فحسب بل أيضاً عبر العمل الإبداعي لإيجاد الحلول.

التجربة الماضية أثبتت أن النظام كان بطل الفرص الضائعة، وأهدر عبر سنوات الأزمة الاثنتي عشرة، ونزولاً عند مصالح المتشددتين الضيقة، عشرات الفرص التي كان من الممكن استغلالها لإيقاف الأزمة، وفتح باب الحل والاستقرار. والتجربة أثبتت أيضاً، أن المعارضة بتركيبتها الحالية الرسمية ما تزال حتى الآن متخلفة عن الحدث، ولا تتجرأ على الإقدام على أية خطوة جريئة، حتى لو سمح الظروف بذلك، لأن معظمها أسير أجندات خارجية، وأسير توازنات وصراعات غير مبدئية داخلها.

ولذا فإن إعادة الاعتبار عند الجميع لمبدأ ومنطق التوافق، هو مدخل لا بديل عنه نحو الحل، وعلى جميع القوى أن تتحمل مسؤولياتها الوطنية، وأن تعلي مصلحة سورية والسوريين فوق كل شيء آخر، وصولاً للتسوية والحل وتنفيذ 2254 بحذافيره، والذي هو مصلحة لسورية وللشعب السوري، أولاً وأخيراً؛ الأمر الذي يقتضي الترفع عن كل الصغائر، وشد الهمة للبدء بالتفاوض المباشر لتنفيذ 2254.



[10]

القطاع الزراعي

بين المطالب الملحة والسياسات الظالمة!

شؤون اقتصادية

مركز التجارة الدولية:
البدايل الجديدة تنصدر المشهد

12

شؤون محلية

ماذا بقي
في ملف الدعم؟!

09

ملف «سورية 2023»

مشروع النظام الداخلي
لحزب الإرادة الشعبية

06

شؤون عمالية

كم كاسة مي
شربت اليوم؟

02

علاقات العمل الجماعية



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



كم كاسة مي شربت اليوم؟

في حوار مع إحدى العاملات في إحدى المطابع الواقعة في ريف دمشق، عبرت تلك العاملة عن واقع مرير يعيشه العمال، وعبرت عن استغلال كبير يتعرض له العمال وعددت تلك القضايا منها تهريب العمال ومنعهم من التسجيل في التأمينات الاجتماعية والأجور الهزيلة التي يتقاضونها، والعمل الصعب الذي يقومون به دون مقابل مجز، وسلوك رب العمل السيئ مع العمال لدرجة أنه يحاسبهم على عدد كؤوس الماء التي يشربونها، باعتباره يدفع ثمن الماء الصالح للشرب إلخ من القضايا التي يطول الحديث عنها. هذا واقع حال العمال بمختلف مواقع عملهم، وهو غيض من فيض، وإذا قمنا بمتابعة لواقع الطبقة العاملة، وما قدم باسمها من مطالب خلال المؤتمرات النقابية، وما قدم من مذكرات سطرته اجتماعات المجلس العام لنقابات العمال، نجد أن تلك المطالب وفي مقدمتها: تحسين الوضع المعيشي للعمال، وتحسين الوضع الإنتاجي، ما زالت موجودة في أدراج النقابات والحكومة، ولا تجاري ما يعانیه العمال، ولم تأخذ طريقها نحو التحقيق بالرغم من الأقاويل الكثيرة التي تتلى بها النقابات، بأن الحكومة عازمة على تحقيق مطالبنا، وهي متعاونة معنا إلى أبعد الحدود وغيره من جمل الإطراء والتبجيل لموقف الحكومة من مطالب العمال.

بينما القوى الأخرى المتحكمة بمقاييد الثروة تعيش في أحلى أوقاتها، وهي تحقق أرباحاً كبيره بالمعنى المادي والسياسي الاقتصادي، وهذا له أسبابه ومسبباته، مما جعل من الطبقة العاملة الحلقة الأضعف بمقاييس موازين القوى الطبقيّة السائدة، والأكثر تأثراً بالمجريات المحيطة بها، وبالتالي، خسارتها الاقتصادية الاجتماعية.

لقد تم تجريد الطبقة العاملة من أدواتها، التي يمكن من خلالها أن تدافع عن مصالحها الاقتصادية ضمن الشروط التي تعمل بها. إن الحلول الترفيعية التي تطرح من قبل الحكومة لتحسين واقع العمال المعيشي، وتجاريها النقابات في تلك الطروحات، لن تغير من واقع العمال في شيء، ولكن يمكن القول: إن الحل الحقيقي الشامل لكل ما يعانیه شعبنا يقع في مكان آخر، بعيداً عن الحلول الترفيعية وسيسعى نحو الحلول الجذرية التي ستؤمن مصالحه الوطنية والسياسية والاقتصادية.

أي: سيسعى نحو توزيع عادل للدخل الوطني المختل توزيعه الآن لصالح قوى الفساد والاحتكار الكبرى، التي أظهر الواقع المعاش نتائجها الكارثية، فقد تم إفقار الشعب السوري، ومنه الطبقة العاملة السورية، مما يعني بالضرورة، أن تعي الطبقة العاملة مصالحها الحقيقية، مستعيدة أدواتها النضالية التي خسرتها، والتي تمكنها من انتزاع ما تم سحبه منها من حقوق على طريق تحقيق التغيير الجذري المطلوب لمصلحة أغلبية الشعب السوري المقهور في الاقتصاد والسياسة والديمقراطية.

فهل تغفلها الطبقة العاملة؟

نص قانون العمل رقم 17 لعام 2010 وفي الباب الثامن منه على أحكام علاقات العمل الجماعية، وجاء في الفصل الأول منه على طريقة التشاور والتعاون بين منظمات أرباب العمل ونقابات العمال حيث نصت المادة «177» من القانون على أنه يشكل بقرار من الوزير وبرئاسته مجلس استشاري للعمل والحوار الاجتماعي يضم في عضويته ممثلين عن الجهات المعنية وعدداً من ذوي الخبرة وممثلًا عن منظمات أرباب العمل والاتحاد العام.

■ ميلاد شوقي

ويتولى المجلس إبداء الرأي وتقديم المقترحات في الموضوعات التالية: مشروعات القوانين المتعلقة بعلاقات العمل واتفاقيات العمل العربية والدولية واتفاقيات العمل الثنائية ودراسة الموضوعات ذات الصلة بالعلاقات المهنية والإنتاجية على المستوى الوطني، واقتراح الحلول المناسبة لاتقاء منازعات العمل الجماعية على المستوى المهني، وتنمية سبل المفاوضات الجماعية وتشجيع إبرام اتفاقيات العمل الجماعية.

ولكن إلى الآن لم ير هذا المجلس النور لأسباب غير معروفة ولم يأت القانون بإلزام لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على تشكيله ولم يحدد طريقة انعقاده ونصابه، بل جاء النص عليه دون تبيان أي تفاصيل عنه. في الفصل الثاني من الباب الثامن جاء القانون على ذكر المفاوضات الجماعية وذلك في المادة 178 منه، والتي نصت على أن المفاوضات الجماعية هي الحوار والمناقشات التي تجري بين المنظمات النقابية وبين أصحاب العمل أو منظماتهم من أجل تحسين ظروف وشروط العمل وأحكام الاستخدام والتعاون بين طرفي العمل لتحقيق التنمية الاجتماعية لعمال المنشأة وتسوية النزاعات بين العمال وأصحاب العمل.

كما وتكون المفاوضات على مستوى المنشأة أو فرع النشاط الاقتصادي أو المهنة أو الصناعة كما تكون على

مستوى المحافظة الواحدة أو على مستوى القطر. ثم جاء في المادة 179 على أحكام وطريقة المفاوضات الجماعية حيث يتم التفاوض بين ممثلين عن اللجنة النقابية في المنشأة وبين أصحاب العمل أو من يمثله، وعلى الطرف الراغب بالتفاوض أن يوجه للطرف الآخر رسالة خطية يعرب فيها عن رغبته بإجراء التفاوض ويذكر المواضيع التي يرغب بإجراء التفاوض حولها.

ثم عرج القانون في بقية المواد وفي الفصل الثالث على اتفاق العمل الجماعي الذي ينظم شروط وظروف علاقة العمل وأحكام التشغيل وغير ذلك من الشروط التي تكفل راحة العمال وأمنهم وصحتهم ويبرم بين نقابة أو أكثر من نقابات العمال أو اتحاد عمال المحافظة وبين صاحب عمل أو مجموعة من أصحاب العمل أو منظمة من منظماتهم، ويكون اتفاق العمل الجماعي نافذاً وملزماً لطرفيه بعد إيداعه لدى الوزارة ونشره بالجريدة الرسمية مشتملاً على أحكام الاتفاق.

ولكن للأسف جميع نصوص القانون السابقة بقيت حبراً على ورق ولم نر أي تفعيل لأي لجنة حوارية أو تشجيع أي نقابة أو منظمة على إجراء أي تشاور أو تعاون، فأى مادة من القانون تعتبر في صف العمال جرى القفز فوقها وتغيبها حتى بات وجودها بالقانون بلا طائل منها، وهذا يرجع إلى أسباب عديدة منها سياسة الحكومة التي تهمل قصداً أية

نصوص لمصلحة العمال ولو كانت نصوصاً دستورية كحق الإضراب على سبيل المثال، ولو طبق مبدأ المفاوضة الجماعية لكان حسم آلاف القضايا دون التوجه إلى القضاء وخفف الضغط على المحكمة المعالمة وسهل على العمال معاناة الجوع إلى القضاء وطول إجراءاته وتكاليفه.

ثانياً، أن المشرع عندما وضع نصوص هذا القانون وضعه بالاستناد إلى القوانين الفرنسية والمصرية والعراقية كما جاء في المذكرة الإيضاحية له وتلك الدول لديها نقابات قوية وصناعات حديثة والحوار بين طرفي علاقة العمل يعتبر أساسياً لذلك نصت عليه في قوانينها، أما في سورية فلا يوجد اتحاد عام يدافع عن العمال فعلاً، لا بل بعيد كل البعد عن العمال خاصة في القطاع الخاص، ولا يستطيع حتى فرض رأيه على الطرف الآخر وليس له قدرة تفاوضية ولا قوة على أرض الواقع.

ثالثاً، منظمات أرباب العمل والتي تستفيد من ضعف نقابات العمال وتستفيد من القانون رقم 17 نفسه والذي جاء قياساً على مصالحها، وبما أن الحكومة تتبع سياسة اضطهاد الطبقة العاملة ونهب قوة عملها مجمدة للأجور والرواتب، لذلك هي الأخرى ليست في وارد محاوره العمال ولا ترى العمال نداً لها أصلاً، ففي ظل هذه السياسات الحكومية وضعف النقابات تبقى هي المستفيدة الوحيدة من هذا الوضع ولن تسعى بالاعتراف بالعمال كطرف مفاوض لها ولن تعترف بحقوقهم.



المفاوضة

الجماعية

هي الحوار

والمناقشات

التي تجري بين

المنظمات

النقابية وبين

أصحاب العمل

أو منظماتهم

من أجل تحسين

ظروف وشروط

العمل وأحكام

الاستخدام

والتعاون بين

طرفي العمل

العمل اللائق للعاملين بأجر

تطور العمل المأجور منذ ظهوره، باعتباره أحد شروط العيش من أجل البقاء على قيد الحياة، وبشراً لتطور المجتمع، حيث كان العمل في بداياته يعبر عن النشاط الفردي لتحقيق الحاجات الشخصية للإنسان، والتي كانت تتضمن الحاجات اللازمة والضرورية التي تسمح له بالعيش، وكانت مقتصرة على الحياة اليومية فقط، ثم تطور حتى أصبح نشاطاً يعبر عن حاجات المجتمع، وأصبح بإمكان كل فرد تلبية جزء من حاجاته وحاجات غيره، مقابل أجر.

■ نبيك مكام

تكفي الثروة المنتجة من قبل العاملين بأجر اليوم لتلبية جميع الاحتياجات المعاصرة لجميع العمال والشعوب على وجه الأرض. مع ذلك، فإن التناقضات بين العمال وقلة من أصحاب النفوذ تزداد مع تعمق الأزمة الاقتصادية البنوية للرأسمالية. ومع ذلك تقوم الحكومات في المراكز الرأسمالية ودول الأطراف بتدابير مناهضة للعمال ضد الأجور والمعاشات التقاعدية وظروف عمل العمال.

لقد ازداد الفقر المدقع والبطالة. وسوف يؤدي غلاء الأسعار في الوقود والتدفئة والسلع الاستهلاكية إلى جعل جميع العمال وأسرهم في وضع أسوأ. نحن نطالب بتحسين فوري في مستويات المعيشة للعمال والمتقاعدين من خلال زيادة الرواتب والمعاشات، مع عقود العمل الجماعية التي تضمن ظروف عمل لائقة مع ضمان اجتماعي للجميع. ويشير مفهوم العمل اللائق إلى تأمين فرص العمل لجميع طالبي العمل، للحصول على فرص عمل منتجة في ظروف من الحرية والمساواة والأمن والكرامة. هذا وقد أصدرت منظمة العمل الدولية العديد من الاتفاقيات التي تتعلق بشروط العمل اللائق لجميع العاملين بأجر. إن مفهوم العمل اللائق كما عرفته منظمة العمل الدولية واعتمد من قبل المجتمع الدولي هو العمل المنتج



والإنشائية الصغيرة منها والكبيرة، لاستمرار إنتاجها ويتجسد من خلال خلق بيئات عمل آمنة تخلو من وقوع الحوادث والإصابات وما يترتب من أمراض مهنية مختلفة، ويتدخل الأمن الصناعي في جميع مجالات العمل من صناعة وزراعة وخدمات مختلفة والتشييد والبناء وحتى في قيادة السيارات والسير في الشوارع. لذلك لا بد من أن يكون هناك تشريع واضح للأمن الصناعي يكون ملزماً لكل القطاعات الإنتاجية (الصناعية والزراعية والخدمية) يحدد فيها شروط مكان العمل وبيئية العمل ودرجة أمان الآلات والمعدات وتأمين مكان عمل يأخذ بعين الاعتبار الإضاءة اللازمة للمنشأة والضروري لكل مهنة، وتخفيف الضجيج إلى الحد المسموح به عالمياً، وتهوية مكان العمل بشكل مناسب، والحفاظ على درجة حرارة معتدلة وتأمين اللباس اللازم للعمال.

مجموعة من الاختلالات أثرت بشكل سلبي بالحصول على العمل اللائق بدءاً من العقد شريعة المتعاقدين إلى الفصل من العمل والتسريح التعسفي للعمال وليس انتهاءً بالتهرب من تسجيل العمال لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية وما زال أرباب العمل يسعون إلى المزيد من السطو على حقوق العاملين بأجر. كذلك يعتبر الأمن الصناعي أحد محددات العمل اللائق يسعى إلى الحد من الحوادث في المجال الصناعي والإنشائي وتقليلها إلى أقصى حد ممكن وبالتالي تقليل تكاليف الإصابات الناجمة عن الحوادث أثناء العمل (إصابات العمل) ويؤمن هذا العلم بضرورة الحماية اللازمة للعمال ورفع مستوى الإنتاجية فالأمن الصناعي هو عبارة عن مجموع الإجراءات الاحترازية المتخذة لتوفير الحماية اللازمة والسلامة للعاملين في المنشآت الصناعية

المعيشية الذي يجب ألا يقل عن الحد الأدنى لهذه المتطلبات المعيشية، والتي تتلخص بالغذاء والسكن، والملبس، والتعليم للعمال وأفراد أسرته التي يعيها. إن فقدان العمل اللائق في البلاد ليس وليد انفجار الأزمة، بل هو ظاهرة سابقة لها، حيث انفجار الأزمة لم يساهم سوى بتسريع انهيار آثار العمل اللائق الهشة وزيادة تراجع مقوماته. إن توفير العمل اللائق للعمال يرتبط بحقوق أساسية مشروعة أتى على بعضها الدستور وكرستها معايير العمل الدولية. من أهم عوامل فقدان العمل اللائق تقاعس الحكومات، والنقابات للنهوض بالعمل اللائق للعاملين، وما نشهده اليوم من غلاء وانهايار للقوة الشرائية للأجر، وعدم استخدام النقابات حقها الدستوري في الدفاع عن الأجر لجميع العاملين. وقد أظهرت قوانين العمل النافذة

للعاملين بأجر، الذي يحترم الحقوق الأساسية للعاملين، من الحرية والعدالة والأمن والكرامة الإنسانية، ويتضمن فرص العمل المنتجة التي توفر أجوراً مجزية تتناسب مع معدل مستوى الوضع المعيشي، ويوفر الأمن في موقع العمل والحماية للعاملين، من خلال تأمين شروط وقواعد الصحة والسلامة المهنية للعامل لحمايته الجسدية والعقلية خلال تأديته لعمله، وتوفير الحماية الاجتماعية للعمال وأسرهم، وفرص أفضل لتحقيق الذات وتطويرها، وأن تتاح للعاملين حرية التعبير والمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم ويؤمن الفرص المتساوية والمعاملة المتساوية». يعتبر مؤشر الأجور من أهم محددات العمل اللائق وهو يعتمد على معايير ومؤشرات، تتعلق بعدد ساعات العمل التي يقضيها العامل خارج منزله للعمل، والمعدل الوسطي لمتطلبات

لا بد من أن يكون تشريع واضح للأمن الصناعي يكون ملزماً لكل القطاعات الإنتاجية (الصناعية والزراعية والخدمية) يحدد فيها شروط مكان العمل وبيئية العمل ودرجة أمان الآلات والمعدات

الطبقة العاملة



كندا - عمال مدينة ويستماونت في إضراب لمدة أسبوع

يخطط العمال في مدينة ويستماونت للإضراب لمدة أسبوع اعتباراً من يوم الخميس الأول من الشهر الجاري. ويشترك في هذا الإضراب 124 من نقابة عمال مونتريال التابعة للاتحاد الكندي للعاملين العموميين، وأفاد الاتحاد أنهم غير راضين عن نتيجة المفاوضات لتجديد اتفاقهم الجماعي مع المدينة، لذلك قرروا الإضراب في 1 حزيران، وتتعلق نقاط الخلاف الرئيسية بالأجور وساعات العمل. وبخصوص الأجور أشارت النقابة إلى أنها ترى أن العرض الحالي أقل من توقعاتها، وأنه يجب أن يراعي الوضع المعيشي الحالي في كافة القطاعات وكان أعضاء النقابة قد حصلوا على التفويض بالإضراب هو أحد أساليب الضغط التي يمكن أن تؤدي إلى إضراب، إلى أجل غير مسمى.



اليونان - عمال حوض بناء السفن يضربون عن العمل

أضرب عمال حوض بناء السفن اليونانيون يوم الثلاثاء 30 أيار الفأنت احتجاجاً على تدني شروط السلامة المهنية في الموانئ على إثر حادث عمل مميت وقع مؤخراً في أحد الأحواض الجافة الرئيسية في البلاد. قال اتحاد عمال بناء السفن والمعدن، الذي يعتبر أحد الاتحادات النقابية الكبرى في البلاد الذي دعا إلى الإضراب في بيان له، إن الحادث الذي وقع يوم الاثنين في حوض بناء السفن في بيراما في بيرابوس، وأسفر عن مقتل عامل واحد على الأقل وإصابة آخرين بجروح خطيرة، إنه يرقى إلى مستوى الجريمة المقررة كما دعت النقابة المواطنين إلى المشاركة في احتجاج أوسع نطاقاً في الساحة المركزية في بيراما.



فرنسا: إضراب عمال النقل العام في تولوز

أعلن عمال النقل العام للنقائين المنتسبين إلى اتحاد تيسيو في منطقة تولوز الفرنسية أنهم سوف يضربون في الفترة من 30 أيار إلى 2 حزيران والغاية من الإضراب هو المطالبة بزيادة الأجور. وحسب القوانين النافذة يجوز للعمال المضربين تنظيم المظاهرات، ومن المتوقع أن يزداد الإزدحام على الخدمات المتاحة، وعلى خدمات النقل العام المتاحة، وأن تكون الطرق مزدحمة أيضاً، ويتوقع أن الإضراب العام هذا سوف يؤثر على خدمات المترو والترام والحافلات الأخرى في المنطقة. ومن المتوقع أيضاً إزدحام على الطرق وزيادة الطلب على المركبات الخاصة، وأن تزداد الاحتجاجات عن طريق إضراب العمال.



تونس إضراب مفتوح لعمال الصحة

نُفذ عمال قطاع الصحة العامة يوم الاثنين 29 أيار المنصرم إضراباً عاماً عن العمل واعتصاماً مفتوحاً أمام مقر وزارة الصحة بالعاصمة التونسية، احتجاجاً على تدهور وضع المستشفيات الحكومية والأوضاع المعيشية للعاملين فيها. وأعلن العمال المنضويين تحت ظل التنسيق الوطنية لعمال الصحة إضرابهم بعد فشل المفاوضات مع الوزارة المختصة، حيث شارك أكثر من 350 عاملاً من اختصاصات مختلفة. وقال الأمين العام للتنسيقية الوطنية بحل ملفات الفساد، وأضاف، إصلاح المنظومة يبدأ بكشف المنتسرين على تردي القطاع الصحي والمفسدين الذين أحقوا به ضرراً كبيراً. وأشار إلى أن كل القطاع ينخره الفساد الذي استشرى في إدارة المستشفيات والصيدلية المركزية وشركات صنع الدواء. ويعاني قطاع الصحة في تونس من آثار السياسة التي تنتهجها الدولة منذ سنوات، ما أدى إلى تراجع الخدمات في المؤسسات الصحية وهجرة آلاف الأطباء.

من بيان اتحاد النقابات العالمي للمؤتمر 111 لمنظمة العمل الدولية



إن الأزمة التي يمر بها النظام الاقتصادي والاجتماعي العالمي تتعمق ويتم تحميل تداعياتها على العمال وبشكل عام الشرائح الشعبية.

■ محرر الشؤون العمالية

الهجوم على العمل والحقوق

الاجتماعية ودور منظمة العمل الدولية

في ظل هذه الظروف، كان على منظمة العمل الدولية أن تلعب دوراً مهماً في حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والنقابية للعمال. أولئك الذين يشكلون الغالبية العظمى من المجتمع والذين من خلال عملهم، هم المنتجون الحقيقيون للثروة البشرية.

بمناسبة انعقاد مؤتمر العمل الدولي الـ 111، اتحاد النقابات العالمي يواجه تحية تضال ورسالة وحدة ونضال، بروح من التضامن والاممية إلى جميع النقابات العمالية التي تدافع عن المصالح الطبقة الحقيقية للعمال في كل مكان.

اليوم، نحن نعيش في مجتمع ينتج ثروة لا يمكن تصورها. تركز التكنولوجيا والعلوم قفزات كبيرة ويمكنهما حل المشكلات الهائلة للبشرية، ولكن حتى اليوم، من أجل الحفاظ على أرباح أقلية صغيرة، يعيش مليارات العمال في فقر وبؤس. هذا النظام الاستغلالي اللا إنساني لا يقدم إلا الأزمات والفقر والحروب.

اتحدوا جميعاً للعمل من أجل عالم خال من الحروب والتدخلات الإمبريالية، وبدون استغلال وجميع أنواع التمييز. عالم يكون العمل فيه مستقراً ودائماً ومنظماً وأمناً، ويتمتع العمال بثمار الثروة التي يولّدونها من خلال عملهم.

الواقع الذي تعيشه الغالبية العظمى من العمال حول العالم لا علاقة له بالشعارات والتصريحات ذات الأفواه الكبيرة لمنظمة العمل الدولية حول العمل اللائق.

العقود الشخصية، والخصخصة، والاستعانة بمصادر خارجية، والعمل عن بعد، وإلغاء حقوق العمال من خلال ما يسمى «استئجار الخدمات»، ليست سوى بعض الأشكال التي يتخذها الهجوم على حقوق العمال والاتفاقات الجماعية. اتفاقيات

إن ارتفاع تكاليف المعيشة والتضخم، وفقر الطاقة، والبطالة، وتخفيف الحماية الاجتماعية، بما في ذلك تأمين الشيخوخة، كلها عوامل تقوض بشكل وحشي مستوياتهم المعيشية. التفاوتات الاجتماعية أخذت في الاتساع بشكل كبير.

تستمر الحروب والتدخلات الإمبريالية بلا هوادة. ليس من أجل حقوق الإنسان بالطبع، ولكن لمصادر إنتاج الثروة وخطوط الطاقة والموانئ والبحار.

لهذا السبب، في حالة الغزو الروسي لأوكرانيا، تشنق زعماء الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي بالقانون الدولي وبحقوق الإنسان أقل ما يقال عنه نفاق..

لا تتم حماية السلام العالمي عبر المزيد من النزاعات العسكرية ومن خلال رعاية كل أنواع القوميين والفاشييين اليمينييين المتطرفين، أو بالعقوبات والحروب الاقتصادية. أولئك الذين يقاتلون حقاً من أجل السلام والأمن على كوكبنا، فإن ما يطالبون به هو إنهاء فوري للحرب في أوكرانيا، وحل حلف شمال الأطلسي وجميع التحالفات العسكرية، والتخلص من الأسلحة النووية، واحترام استقلال وسيادة جميع الدول. وليس فقط تلك التي تصطف وتخدم مصالح الأمريكيين وحلفائهم..

كما تم استخدام الوباء للحد من حقوق العمال والحقوق الاجتماعية ولكن أيضاً لشن هجمات جديدة على الحريات الديمقراطية والنقابية. إن الغلاء، وفقر الطاقة، والتضخم، كلها عوامل تقوض بشكل وحشي مستويات معيشة العمال.

في فرنسا وتركيا وبيرو والولايات المتحدة وكازاخستان، وأيضاً الهجمات ضد الحق في الإضراب في بريطانيا وفرنسا وأماكن أخرى.

اتحاد النقابات العالمي يطالب بالمعاملة العادلة والعمل الديمقراطي لمنظمة العمل الدولية

اتحاد النقابات العالمي هو أقدم منظمة نقابية عالمية، مع وجود مستمر وخالد في هياكل وعمل منظمة العمل الدولية لما يقرب 8 عقود. وهي تحمل بصمتها على جميع الاتفاقيات الهامة التي أسست ملامح منظمة العمل الدولية بعد الحرب. ومع ذلك، في الوقت الحاضر، يتعرض اتحاد النقابات العالمي والمنظمات الأعضاء فيه في سياق عمل وحوكمة منظمة العمل الدولية لتمييز ضار غير مقبول على أساس معايير سياسية وإيديولوجية بحتة.

يقوم أرباب العمل والحكومات بتصعيد الهجوم ضد العمال بالتسامح مع القادة النقابيين المستسلمين وتعاون النقابة الصفراء «الاتحاد الدولي لنقابات العمال في فضيحة قطر».

منظمة العمل الدولية التي تحصل، ختم اتحاد النقابات العالمي والتي تم إصدارها في أوقات أخرى لحماية الحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية أصبحت الآن فقط للمظاهر. حتى بعض الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية لم يتم التصديق عليها بعد من قبل العديد من الدول الأعضاء، بعد عقود من اعتمادها.

من أجل أن يكون العمل كريماً، يجب أن يكون العمل مع الحقوق، وأن ينظمه اتفاق جماعي، وأن يضمن تلبية الاحتياجات الحديثة للعاملين. العمل في مجتمعات تتمتع بحقوق أساسية مضمونة مثل شروط الصحة والسلامة في العمل، والتعليم العام المجاني للجميع، والحياة الكريمة للمتقاعدين وكبار السن، وإمكانات وقت الفراغ الخلاق والجيد.

من المؤكد أن الحركة النقابية الطبقة ليس لديها أوهام. نحن نعلم جيداً أنه فقط من خلال النضال والتضامن الأممي يمكن إلغاء نظام الاستغلال.

ندين على وجه الخصوص الاضطهاد والقمع والهجمات ضد النقابات العمالية التي تكافح

تفسير الراتب التقاعدي...



تتراوح بين 47% و77.8% يعتبر للوهلة الأولى أمراً خارقاً للطبيعة وإيجابياً بالمطلق.

زيادة أم تخفيض؟

في مثل هذا الوقت من العام الماضي أقرت نقابة المهندسين رفع الحد الأدنى لرواتب المتقاعدين من 50,000 ليرة إلى 85,000 ليرة، وبلغ متوسط تكاليف المعيشة قبل سنة حوالي 2,033,000 ليرة، وبالتالي فإن نسبة الراتب التقاعدي أصبحت تغطي في ذلك الحين ما يقارب 4.2%، لتعود نقابة المهندسين هذا العام لترفع الراتب التقاعدي بنسبة 47% من 85,000 إلى 125,000 ليرة، مع العلم أن متوسط تكاليف المعيشة وفقاً لمؤشر قاسيون يبلغ اليوم ما يزيد عن 5,670,000 ليرة، وبالتالي فإن معدل تغطية الراتب التقاعدي من تكاليف المعيشة انخفض من 4.2% إلى 2.2%، وبالتالي فإن القدرة الشرائية للراتب التقاعدي قد انخفضت بنسبة 90.9%، والزيادة التي تم إقرارها هي زياد اسمية وشكلية فقط لا غير، الأمر الذي يوضح أن القائم على تعديل الرواتب إما أنه لا يفقه المبادئ الاقتصادية والفرق بين القيمة الاسمية والقدرة الشرائية، أو أنه يقوم علناً بالاستخفاف بعقول المواطنين.

■ مراسم قاسيون

وبحسب المؤتمر فإن الزيادة أتت تماشياً مع الأوضاع المعيشية المتدهورة التي يعاني منها مجمل العمال بشكل عام، والمتقاعدون بشكل خاص، وبالتالي كان لا بد من رفع الراتب التقاعدي بنسبة 47% بعد أن كان 85,000 ليرة، ورفع الحد الأدنى للراتب التقاعدي بنسبة 77.8% بعد أن كان 22,500 ليرة فقط لا غير.

يبدو من الواضح أن القائم على هذه الزيادات قد تناولها فقط من ناحية قيمتها النسبية، والتي تبدو للوهلة الأولى قيمة مرتفعة تتناسب وطبيعية الخطاب المعتمد، فرفع الرواتب بنسب

الثوم، أو شراء جرة غاز من السوق الحر، أو قدرته على تناول 1,4 سندويشة فلافل يومياً وحتى بدون علبة عيران، أو مثلاً شراء قطعة ملابس رديئة، وإذا ما أراد أن ينتعم بمعيار من معايير الرفاه في أوقاتنا هذه «شراء ملابس» فهو قادر على اقتناء قطعة ملابس واحدة وحتى أنها رديئة الجودة. أما بالنسبة لأدويته خاصة وفي هذا العمر فهذه «الكمشة من الليرات» غير قادرة على تأمين دوائه بشكل منتظم وفعال طوال الشهر.

الراتب التقاعدي

من وجهة نظر أخرى..

بعد الزيادة المقررة في مؤتمر نقابة المهندسين تحت شعار «المهندسون يجددون العهد على متابعة مسيرة البناء والعطاء والفداء» تطور الراتب التقاعدي تطوراً لا مثيل له، خاصة بالمقارنة بين قيمة الراتب، وبعض السلع الأساسية الموجودة في الأسواق، فمثلاً يستطيع المتقاعد براتبه الاستثنائي شراء 12,5 كغ من مادة

رأي في مشروع برنامج حزب الإرادة الشعبية- الرؤية والمهام



بعد أكثر من 15 عاماً على انفجار الأزمة الاقتصادية العالمية، و12 عاماً على انفجار الأزمة السورية، ومع كل ما جرى من أحداث عاصفة في هذه المدة الزمنية، يقدم حزب الإرادة الشعبية مشروع برنامج الحزبي ليكون انعكاساً لوزن المهمة، وضرورة اللحظة، وخط نظر للمستقبل القريب، حيث يقرر الحزب رؤيته وخطه السياسي والحلول لتغيير واقع محلي أنتج من أزمات.

عماد بيضون

حول الأساس - الرؤية

إن رؤية حزبنا كانت دائماً انعكاساً لحركة سير التاريخ؛ فهي تمتاز دائماً بمقاربة اللحظة واستقراء المستقبل دون الوقوع في فخ الجمود، إلا أن ما يصح قبل عشرين عاماً يصبح قديماً اليوم، فإن ما يجب الوقوف عنده بشكل جدي هو الفقرة 18 من الرؤية: «عملية الفرز هذه وعبر الحل السياسي، هي الطريق الوحيد لإنجاز الاستحقاقات التاريخية المطلوبة، والتمثلة في الحالة السورية بإنهاء الكارثة وباستعادة وحدة البلاد، ووحدة شعبها واستقلالها، وسيادة شعبها عليها، وصولاً إلى الثورة الوطنية الديمقراطية المعاصرة، ثورة تندمج فيها مهام الثورة الوطنية الديمقراطية بطابعها السياسي- الديمقراطي مع المهام الاجتماعية التطبيقية العميقة».

وفي الفقرة 19: «في دول الإمبريالية، تظهر المهمة بشكل تحقيق الثورة الاشتراكية الجديدة، الاشتراكية في القرن الحادي والعشرين المستندة إلى كل إيجابيات التجارب السابقة والواعية لجميع أخطائها». إذاً، ثورة وطنية ديمقراطية معاصرة لالأطراف؟ وثورة اشتراكية للمركز الإمبريالي؟ أي أن تحقيق الاشتراكية، ليس على المدى المنظور في سورية، وأنه لأجل هذا نحتاج لفترة انتقالية، تسمى الثورة الوطنية الديمقراطية، وهي ستكون برجوازية على كل حال، وإن كان مفهوماً في سياق بداية الأزمة أن يكون ضمن تكتيك البرنامج أن يضع صيغاً تفاوضية، فكانت لهدف إعادة بناء النظام البرجوازي نفسه في سورية كي لا يلتهم نفسه ويلتهم البلاد معه. أما وقد التهم نفسه والبلد، وفقد أي ارتباط اجتماعي بعموم المقربين في سورية، وبالوقت نفسه تنهار سمعة البرجوازية وقدرتها على التحكم في العالم، فإن تنفيذ 2254 هو حد أدنى مما يمكن تحصيله، والذي حصلناه عملياً وما بقي

ارتداداته على الأرض. بينما الحد الأعلى هو الانقلاب على البرجوازية نفسها قبل أن تتقلب على الجميع، وتعيد بناء النظام من جديد وتضع اللحظة التاريخية.

أما نحن، فنقبل بتوزيع 50% للأجور و50% للأرباح ونقل تقاسم السلطة مع البرجوازية على المستوى المحلي والمستوى الدولي؛ إنه لمن الخطأ الجسيم إبقاء هذه الفقرة لأننا تجاوزناها، فإنه مع تطبيق قرار مجلس الأمن 2254 وفي ظل التغيرات الكبرى الحاصلة منذ العملية العسكرية الروسية وما قبلها، أصبح تحقيق هذا الهدف تحصيل حاصل، فماذا بعد؟ إنها اللحظة التي تلي تنفيذ هذا القرار، هل ستسمح لنا البرجوازية السورية وامتداداتها الإقليمية والدولية بالحفاظ على هذا الوضع، رغم أن كل تجارب «الربيع العربي» قد انتهت لحكم مشابه لنماذج ما قبل الحراك، وأغلب الديمقراطيات، أو ما يسمى الديمقراطيات البرجوازية في دول الأطراف، والتي تستند ديمقراطيتها الشكلية على الحافة؛ ما إن يدفعها الأمريكيون حتى تتدلع حرب أهلية، أو تقوم جهة بالاستيلاء على كامل السلطة كما في تونس.

إن كل سلطة برجوازية ليست حرة، وليست شعبية، وليست ديمقراطية طالما أن العمل في المأجور يسود ضمن النظام. إن العمل في الديمقراطية البرجوازية أفضل من العمل في الاستبداد، وهذا لا خلاف عليه، ولا خلاف على أننا نحتاج لإعادة توزيع الثروة والسلطة في مرحلة ما من أجل تغيير ميزان القوى المحلي في سبيل الثورة الاشتراكية، لكن ليست هذه هي فقط مهمة الحزب. إن مهمة الحزب هي تحقيق الشروط، وخلقها، وإعادة تجميع القوى الشعبية بالاستفادة من الأفق الذي سيفتحه الانتقال الديمقراطي الاضطراري المؤقت في البرجوازية، لأجل إنجاز مهمتين متلازمتين: التحرر الوطني بمعنى الصراع الطبقي على المستوى الدولي، والبناء الاشتراكي الديمقراطي لضمان

الديمقراطية للطبقة العاملة.

وهذا يمكن تمويله من خلال فرض ضرائب استثنائية على أصحاب الأرباح ومن خلال الدعم الحكومي، ومن خلال أجور حقيقية قادرة على دفع مستحقات حقيقة لصناديق التعاون الاجتماعي الصحي وغيرها.

أخيراً: الحزب

تقول الفقرة التي تخص الحزب: إن الحزب يسعى ليكون الطليعة الواعية؟ هذا يعني أنه ليس طليعة واعية؟ هناك خطأ بالتوصيف؛ حزب الإرادة الشعبية هو الطليعة الواعية، ولكنه لم يحصل بعد على ما يكفي من اعتراف الطبقة العاملة به كتمثل لها، وإنه يسعى لأجل نيل اعتراف الطبقة العاملة لأجل ديمقراطية الطبقة العاملة، حيث لا عمل مأجور ولا عبودية لا أزمات اقتصادية واجتماعية... فلاشاً: إن رؤية حزبنا كانت دائماً انعكاساً لحركة سير التاريخ فهي تمتاز دائماً بمقاربة اللحظة واستقراء المستقبل دون الوقوع في فخ الجمود

مواضيع أخرى بحاجة لتطوير وإضافة وتعديل أولاً: الضمان الاجتماعي جاء بصيغة الضمان الصحي فقط، بينما هو مفهوم أوسع من ذلك؛ فالضمان الاجتماعي هو حزمة كاملة من الميزات الاجتماعية التي تبدأ من حق ضمان معيشة العاطلين عن العمل، إلى الحق بالتدفئة، الحق بتوفير مستلزمات ومعيشة غير القادرين على العمل، الحق في الحصول على التقاضي للفئات الفقيرة، والحق في تمويل تربية الأطفال، حيث تضمن الدولة للأهل الحصول على رواتب للأطفال ووجبات في المدارس، الضمان الاجتماعي نفسه يضمن قدرة المدارس على تربية الجيل من خلال سياسة ثقافية متفق عليها، ليكون لدينا جيل يحترم القانون ويحترمه القانون، وهو الضمان الرئيسي لعودة الآلاف من الخبرات التي غادرت الوطن، مقابل الضمان الاجتماعي الموجود في دول المركز الإمبريالي.

تصريح صحفي من منصة موسكو

تصريح صحفي

منصة موسكو

يتجه ممثلو منصة موسكو للمعارضة السورية في هيئة التفاوض، الرفاق: علاء عرفات، يوسف سلمان، سامي بيتنجانة، مهند دليقان، إلى حضور الاجتماع القادم للهيئة أيام 2-3-4 في مدينة جنيف، وذلك بعد انقطاع المنصة عن أي نشاط يخص الهيئة لمدة تزيد عن ثلاث سنوات ونصف، نتيجة عدة قضايا خلافية عالقة، وخاصة منذ تم اتخاذ قرار تعسفي ومخالف بحقها بإسقاط عضوية أحد ممثليها في الهيئة، وممثليها في اللجنة الدستورية المصغرة، الرفيق مهند دليقان، بعد دعوة المنصة لنقل أعمال اللجنة الدستورية إلى دمشق مع تأمين الضمانات اللازمة لذلك، وهو الموقف الذي ما نزال نراه صحيحاً وما نزال ندعو إليه.

تأتي عودة منصة موسكو لحضور اجتماع الهيئة بعد عدة مبادرات من مكونات في الهيئة، كان من نتائجها استعادة عضوية ممثلنا في كل من الهيئة واللجنة الدستورية، وكذلك فإنها تأتي ضمن مسعى المنصة العمل

على كل الصعيد، وحيث يلزم، للدفع باتجاه الحل السياسي الشامل على أساس القرار 2254 ضمن ظروف دولية وإقليمية، ترتفع فيها فرص التنفيذ الفعلي للحل بشكل مطرد، مع تراجع النفوذ الغربي والأمريكي بشكل خاص، عالمياً وفي منطقتنا، ومع تقدم مسار أستانا وارتفاع مستوى التوافقات بينه وبين دول عربية أساسية من مصلحتها الوصول إلى استقرار حقيقي في سورية. إن المنصة إذ تحافظ- كما هو الأمر دائماً- على استقلالها السياسي الكامل، فإنها تبدي رغبتها الصادقة في تفعيل عمل هيئة التفاوض بما يخدم الحل السياسي وفق 2254. والمبدأ الأساسي الذي سيحدد نجاح الهيئة في هذه المهمة من عدمه، هو الالتزام بالتوافق السياسي بوصفه آلية العمل ضمن الهيئة، والذي يعني الابتعاد عن تبني سياسة طرف أو مكون بعينه، وإنهاء أي حالات نفرد أو إقصاء، والالتزام بالدور الوظيفي المحدد للهيئة بوصفها جهة مهمتها التفاوض.

■ منصة موسكو للمعارضة السورية
دمشق في 2023/6/1

منصة موسكو
Moscow Platform

تصريح صحفي

مشروع النظام الداخلي



أو المنشأة أو الجامعة أكثر من مجموعة. تجتمع المجموعة دورياً وتضع برامج عمل لها. وتنتخب أميناً لها ومكتباً عند الضرورة. «لا يتجاوز عدد أعضائه 5/ أعضاء» مهمته متابعة تنفيذ القرارات، والدعوة للاجتماعات والنشاطات التي تقرها المجموعة، وتعد المجموعة اجتماع محاسبية سنوياً، وتعيد انتخاب أمينها ومكتبها. وتقدم تقارير دورية عن عملها إلى لجنة الدائرة.

مجموعة المؤيدين:

وهي مجموعة تضم الأعضاء الذين تنطبق عليهم صفات المؤيد ضمن الدائرة، وتجتمع بشكل دوري، وتقاد بشكل مباشر من لجنة الدائرة أو من تكلفه بذلك، وتتكون مجموعة المؤيدين من 5/ أعضاء حد أدنى والسقف مفتوح. تضع لجنة الدائرة برنامج عمل لهذه المجموعة بشكل يتناسب مع إمكانياتها.

2) لجنة الدائرة:

تحدث الدائرة باقتراح من لجنة المحافظة وقرار من مجلس الحزب المركزي، شرط أن تضم 15/ ناشطاً على الأقل، و100/ عضو مؤيد كحد أدنى كقاعدة. ويُنتخب أعضاء لجنة الدائرة كل سنتين «بموجب لائحة تمثيلية تصدر عن مجلس الحزب» من الأعضاء الناشطين والمؤيدين. مهمة هذه اللجنة تنفيذ المهام السياسية والجماهيرية والنشاطات المختلفة التي يضعها المؤتمر العام، والمجلس المركزي، ولجنة المحافظة، وتنفيذ الخط السياسي في نطاق عملها والاهتمام بمصالح ومطالب الجماهير والنضال من أجلها، وتقود عمل مجموعات حزب الإرادة الشعبية في منطقة عملها. وتقدم تقارير دورية عن عملها إلى لجنة المحافظة.

تجتمع دورياً وتضع برنامج عمل

الشروط التالية:

الموافقة على برنامج حزب الإرادة الشعبية. المعبر عنه في الوثائق الأساسية، والموافقة على النظام الداخلي. تقديم اشتراك مالي دوري بنسبة «2%» من الدخل الفعلي، ومبلغ حده الأدنى شهرياً 100 ل.س للطلاب ومن ليس لهم دخل. الانضمام إلى إحدى الهيئات المكونة للحزب.

العضو المؤيد:

الشروط التالية: الموافقة على برنامج الحزب، والمشاركة في نشاطاته. تقديم دعم مالي وفق نظام خاص يقره مجلس الحزب المركزي. وللناشط الحق في الترشيح والانتخاب، أما المؤيد فله حق الانتخاب. يتقدم الراغب بالعضوية إلى إحدى الهيئات المكونة لتنظيم حزب الإرادة الشعبية في منطقته بطلب، وتبت بالطلب لجنة المحافظة في مدة أقصاها شهران، وعلى الهيئة التي تلقت الطلب أن تضع رأيها فيه قبل رفعه للجنة المحافظة.

الفصل الثاني - الهيئات المكونة لحزب الإرادة الشعبية:

1) المجموعة:

مجموعة الناشطين: وهي المنظمة القاعدية لتنظيم حزب الإرادة الشعبية. وتتكون في القرى والأحياء والبلدات والمعامل والمنشآت والجامعات، وتضم الأعضاء الناشطين. وتشكلها لجنة الدائرة. أو لجنة المحافظة في حال عدم وجود لجنة دائرة. ولا يقل عددها عن 5/ أعضاء كحد أدنى، والحد الأعلى مفتوح. ويمكن أن توجد في الحي أو القرية أو المعمل

فيما يلي، وبناء على قرار المجلس المركزي لحزب الإرادة الشعبية، تضع قاسيون بين يدي الرفاق وبين يدي القراء والشعب السوري عموماً، مشروع النظام الداخلي لحزب الإرادة الشعبية الذي سيقدّم للمؤتمر الدوري الحادي عشر للحزب «الثاني بعد الترخيص».

بلادنا وخصائصها التاريخية، وكذلك التجربة التاريخية للحركة الثورية العالمية، ومستفيداً من أفضل ما أنتجته تلك التجربة، ويتبنى الحزب مبدأ المركزية الديمقراطية في التنظيم. يسعى حزب الإرادة الشعبية إلى بناء نظام سياسي واجتماعي جديد، وذلك عبر تحقيق أعلى معدل نمو اقتصادي وأوسع عدالة اجتماعية. والعمل على توسيع الحريات السياسية والديمقراطية بما يضمن أكبر مشاركة للجماهير الشعبية في الحياة السياسية. والعمل على حماية الاستقلال الوطني والتصدي للمخططات الأمريكية والصهيونية في المنطقة والعالم، والنضال من أجل تحرير جميع الأراضي العربية المحتلة.

الفصل الأول - العضوية:

يمكن لأي مواطن يتمتع بالجنسية العربية السورية وأتم الثامنة عشرة من عمره ومتمتعاً بحقوقه السياسية والمدنية، وغير محكوم بجناية أو جنحة شائنة، وغير منتسب إلى حزب آخر أن يكون عضواً في تنظيم حزب الإرادة الشعبية، وتكون العضوية على مستويين: العضو الناشط والعضو المؤيد.

العضو الناشط: هو الذي يحقق

مقدمة: حزب الإرادة الشعبية هو حزب الطبقة العاملة السورية وجميع الكادحين بسواعدهم وأدمغتهم وهو يناضل لتحقيق مصالحهم الوطنية والطبقية، من خلال العمل لتطبيق برنامجهم السياسي الوطني والاقتصادي - الاجتماعي والديمقراطي. ويهدف الحزب إلى بناء مجتمع اشتراكي معاصر يلغي كل أشكال استغلال، أو اضطهاد الإنسان للإنسان، أو شعب لشعب، ويؤمن الحاجات المادية والروحية للمجتمع. وهو يشكل جزءاً أساسياً من الحركة السياسية الوليدة، ومكوناً هاماً في الفضاء السياسي الجديد، وجاء ذلك من خلال قراءته الصحيحة والمبكرة لأزمة الحركة السياسية في البلاد، ودأبه على استعادة دوره الوظيفي من خلال عودة الجماهير إلى مستوى عالٍ من النشاط السياسي.

إن حزب الإرادة الشعبية هو ثمرة للتاريخ النضالي لآلاف الشيوعيين السوريين على مر عقود طويلة، وهو الوريث الشرعي للحركة الشيوعية السورية، ويشكل امتداداً لها، ويستند إلى أهم منجزاتها الفكرية والمعرفية والسياسية، ويعمل على تطويرها. يتبنى حزب الإرادة الشعبية الاشتراكية العلمية، ويسترنشدها، وهو يعمل على تطبيقها أخذاً بعين الاعتبار ظروف

**لجنة المحافظة
مهمتها العمل
على تنفيذ
قرارات المؤتمر
العام وقرارات
المجلس المركزي
وتنفيذ المهمات
السياسية
والجماهيرية
المختلفة
الخاصة في
مجال عملها**

لحزب الإرادة الشعبية

لها، وتنتخب أميناً لها ومكتباً عند الضرورة. ولا يجوز أن تزيد المدة بين اجتماعين عن أسبوعين. وتعد لجنة الدائرة اجتماع محاسبية سنوياً يدعى إليه أعضاء المجموعات القاعدية من ناشطين ومؤيدين، يتم فيه تقييم عمل لجنة الدائرة والمنظمة، ويتم التصويت على الثقة باللجنة. فإن لم تحزها يتم انتخاب لجنة جديدة.

3 «لجنة المحافظة:

مهمتها العمل على تنفيذ قرارات المؤتمر العام وقرارات المجلس المركزي، وتنفيذ المهام السياسية والجمهيرية المختلفة الخاصة في مجال عملها. والمستندة إلى الخط السياسي، وقيادة عمل لجان الدوائر. تشرف اللجنة على الصندوق المالي المتكون من الاشتراكات والتبرعات لديها ولدى لجان الدوائر والمجموعات. تجتمع دورياً وتنتخب أميناً ومكتباً لها، مهمته متابعة القرارات بين اجتماعين للجنة. ولا يجوز أن تزيد الفترة بين اجتماعين للجنة عن أسبوعين. ينتخب أعضاء هذه اللجان من بين أعضاء المؤتمر العام للمحافظة.

4 «المؤتمر العام للمحافظة:

وهو أعلى هيئة في المحافظة، ويتشكل من مجموع أعضاء لجان الدوائر وأعضاء المؤتمر العام وأعضاء متممين منتخبين لعضوية المؤتمر العام للمحافظة، ويجري انتخاب الأعضاء المتممين في اجتماع عام للناشطين في الدوائر، وتستمر صلاحيات هذا المؤتمر العام مدة سنتين، ويجتمع مرة كل سنة على الأقل، يقيم فيها نشاط لجنة المحافظة، ويتم التصويت على الثقة بها فإن لم تحزها يجري انتخاب لجنة جديدة.

5 «المؤتمر العام لحزب الإرادة الشعبية:

وهو أعلى هيئة في الحزب. يقر ويعدّل برنامج الحزب ونظامه الداخلي، وهو يقرر السياسة العامة المتبعة. يقر ويعدّل الوثائق والتقارير المقدمة إليه من مجلس الحزب المركزي والهيئات الأخرى، وتستمر صلاحياته سنتين. ينتخب المؤتمر أعضاء مرشحين للمجلس المركزي ويحدد عددهم. يقرر عدد أعضاء مجلس الحزب المركزي، وينتخبه ويخوله قيادة العمل في جميع المجالات بين مؤتمري منتالبيين.

يقرر عدد أعضاء المحكمة الحزبية وينتخبهم. ويقرر ويعدّل تقاريرها وقراراتها. يقرر عدد أعضاء الهيئة الاستشارية العليا وينتخبها. ويقرر ويعدّل تقاريرها وقراراتها. الفترة بين انعقاد مؤتمري منتالبيين يجب ألا تزيد عن أربع سنوات، ويعقد المؤتمر جلسة كل سنتين، ويعقد المؤتمر العام بموجب قرار مجلس الحزب المركزي. استناداً للنظام الداخلي واللائحة التمثيلية. كما يمكن دعوة المؤتمر العام بشكل استثنائي من مجلس الحزب المركزي «بالأكثرية المطلقة» من عدد أعضاء المجلس.

ينتخب أعضاء المؤتمر العام من الدوائر مباشرة وفق لائحة انتخابية يصدرها المجلس المركزي.

6 «المجلس المركزي لحزب الإرادة

الشعبية:

وهو الهيئة المنتخبة من المؤتمر العام مباشرة والمخولة بقيادة العمل بين مؤتمري منتالبيين، وهي مسؤولة أمامه، وتقدم تقاريرها إليه. انتخاب مجلس الحزب المركزي: ينتخب المؤتمر العام مباشرة أعضاء مجلس الحزب المركزي بعد أن يحدد العدد المطلوب، مراعيًا كل المواصفات المطلوبة بالكادر. يجتمع هذا المجلس مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل، ويمكن دعوته لاجتماع استثنائي من رئاسة المجلس. يضع خطة عمل له لتنفيذها مدة استمراره، ويقود العمل بكل المجالات. ينتخب رئاسة له، ويقرر عدد أعضائها. ينتخب المجلس أعضاء مرشحين للرئاسة ويحدد عددهم. ينتخب أمناء المجلس ويحدد عددهم واختصاصاتهم. ينتخب ويشكل المكاتب النوعية له. المجلس هو الذي يملك صلاحية تشكيل وتسمية الدوائر باقتراح من لجنة المحافظة. يعيد تقييم الأعضاء الناشطين قبل انعقاد المؤتمر، وفق نظام يقره، ويصدر المجلس استناداً لذلك بطاقات عضوية للناشطين.

يُصدر اللائحة التمثيلية للمؤتمر العام، ويشرف على الانتخابات.

7 «رئاسة المجلس:

هي الهيئة التي ينتخبها مجلس الحزب المركزي، ويكلفها بممارسة صلاحياته بين اجتماعين له وهي مسؤولة أمامه وتقدم تقاريرها إليه.

8 «أمناء المجلس:

كل أمين مجلس مسؤول عن مجال عمله بشكل كامل.

مكتب أمناء المجلس يجتمع بشكل دوري لتسيير الأعمال اليومية. «وتنفيذ قرارات الرئاسة بين اجتماعين» رئاسة المجلس مسؤولة عن متابعة أعمال الأمناء بين اجتماعي مجلس، وكل أمين يقدم تقريره إلى الرئاسة.

9 «الهيئة الاستشارية العليا:

وهي هيئة ينتخبها المؤتمر العام مهامها:

مراجعة قرارات رئاسة المجلس وبحق لهذه الهيئة الطلب من رئاسة المجلس إعادة النظر بالقرارات التي لا توافق عليها. تقديم اقتراحات إلى المجلس المركزي ورئاسته والمكاتب التابعة له.

في حال لم توافق الهيئة الاستشارية العليا على أحد القرارات يحق لها أن تطلب من الرئاسة إيقاف تنفيذه، وعلى الرئاسة أن تستجيب لهذا الطلب لحين انعقاد المجلس للبت بهذا القرار. تقدم الهيئة الاستشارية العليا تقريرها للمؤتمر العام.

يحضر مندوبو الهيئة الاستشارية العليا اجتماعات المجلس المركزي، ولهم الحق في مناقشة جميع القضايا.

10 «المحكمة:

مهامها:

مراقبة تطبيق النظام الداخلي في كل الهيئات، خاصة فيما يتعلق بشروط العضوية واجبات الأعضاء وحقوقهم والعقوبات وانعقاد المؤتمرات وانتخاب الهيئات والمندوبين.

النظر والبت في شكاوى الأعضاء والهيئات بما في ذلك العقوبات وتعتبر قراراتها نافذة.

تقدم المحكمة تقريراً عن عملها وعن



حزب الإرادة الشعبية
People's Will Party

يحق للهيئة الأعلى أن تتخذ عقوبة بحق رفيق في هيئة أدنى، وفي حال عدم موافقة الهيئة الأدنى على العقوبة يحق لها اللجوء للمحكمة التي يعتبر قرارها نافذاً. يحق للهيئة الأعلى اتخاذ عقوبة بحق هيئة أدنى منها، وإذا لم توافق الهيئة الأدنى على العقوبة يحق لها الاعتراض للمحكمة التي يعتبر قرارها نافذاً. في حال حل الهيئة المنتخبة على الهيئة الأعلى في حال عدم موافقة الهيئة الأدنى على الحل أن تلجأ للمحكمة ويكون قرارها نافذاً. تدعو المؤتمر العام «في حالة لجنة المحافظة»، واجتماع أعضاء المجموعات القاعدية «في حالة لجنة الدائرة»، وفي حال عدم موافقته تلجأ للمحكمة ويكون قرارها نافذاً. تحصر قرارات الطرد بالمحكمة الحزبية بعد اقتراح الهيئات المعنية.

الفصل الرابع- المالية:

تتكون موارد الحزب من: اشتراكات أعضائه على أساس النسبة المقررة من دخلهم في اللائحة التنظيمية. تبرعات أصدقائه على أساس الضوابط الذي يجيزها قانون الأحزاب. الإعانات المخصصة من الدولة التي يضبطها قانون الأحزاب.

لا تصرف أموال الحزب إلا على الأنشطة التي تضبطها الوثيقة البرنامجية، ونظامه الداخلي ونقرا هيئاته القيادية. تودع أموال الحزب في أحد المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية. يمسك الحزب دفاتر نظامية للمحاسبة تتضمن الإيرادات والنفقات طبقاً للقواعد التي يحددها النظام الداخلي وقرارات الهيئات القيادية.

ويقدم الحزب تقريراً سنوياً عن حساباته الختامية إلى لجنة شؤون الأحزاب مصدقاً من مدقق حسابات تسميه قيادة الحزب

سير تطبيق النظام الداخلي في المنظمات والهيئات إلى المؤتمر العام، ويحق لها تقديم اقتراحات لتعديل النظام الداخلي فيما يتعلق بها بنظام عملها. ترسل المحكمة ممثلها إلى المؤتمرات العامة للمحافظات، وتشرف على تطبيق اللوائح الانتخابية في عمليات الانتخاب والتصويت، وتؤكد من سلامتها وشرعيتها، وتدرس تقارير ممثلها للمؤتمرات والانتخابات وتصادق على نتائجها.

تنتخب رئيساً ونائباً. يحق للمحكمة تعيين ممثلين لها في المحافظات لدى لجان المحافظات ويكونون مسؤولين أمامها فقط.

الفصل الثالث- العقوبات:

إن جميع الأعضاء الذين لا يطبقون قرارات المؤتمر العام ومجلس الحزب المركزي، أو يخرقون النظام الداخلي واجباتهم باعتبارهم أعضاء في تنظيم الحزب، تتخذ بحقهم عقوبات من الهيئات التي ينتمون إليها، أو من الهيئات الأعلى، ويحق للعضو المعاقب أن يعترض إلى المحكمة، في حال عدم موافقته على العقوبة، شرط أن يلتزم بها إلى أن تبت المحكمة في الأمر.

العقوبات المطبقة بحق الهيئات: توجيه الملاحظة. 2- التنبيه. 3- التأييب. 4- حل الهيئة. 5- حل كل المنظمة.

العقوبات بحق الأعضاء:

1- التنبيه. 2- التأييب. 3- التجريد من المسؤولية. 4- التوقيف المؤقت عن العمل الحزبي. 5- الفصل. 6- الطرد.

تنفيذ العقوبات: يحق للهيئة التي ينتمي إليها الرفيق أن تتخذ عقوبة بحق، ويحق له الاعتراض أمام المحكمة.

تقدم الهيئة الاستشارية العليا تقريرها للمؤتمر العام ويحضر مندوبو الهيئة العليا اجتماعات المجلس المركزي ولهم الحق في مناقشة جميع القضايا

الحديث عن تحسين الوضع المعيشي رسمياً يعني مزيداً من التردّي فيه!



الوضع المعيشي لعموم السوريين بتراجع مستمر ودون توقف، وصولاً إلى تسجيل المزيد من معدلات الفقر والعوز الغذائي والجوع، سنوياً وبمعدلات متزايدة باطراد! ومع كل حديث رسمي عن تحسين الوضع المعيشي أصبح السوريون يتوجسون من خفايا ما ستنتفك عنه القريحة الحكومية من إجراءات جديدة تزيد عليهم البؤس والجور بالنتيجة!

عاصي اسماعيل

الحديث الرسمي أعلاه، تحت عنوان تحسين الوضع المعيشي، تمثلت مفرداته بعناوين فرعية، هي ملف الدعم وواقع المشتقات النفطية، مع ربط ذلك بالحد من زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة! وكما عودتنا الحكومة فإن الترجمة العملية لذلك ستكون على شكل: مزيد من ضغط الإنفاق العام وتخفيضه! مزيد من إجراءات تخفيض الدعم، تحت عنوان إعادة هيكلته ووصوله لمستحقيه! إصدار قرارات جديدة تتضمن زيادة على أسعار المشتقات النفطية، وحوامل الطاقة عموماً!

القديم المتجدد رسمياً!

في جلسة الحكومة بتاريخ 2023/5/30 جرى الحديث عن تحسين الوضع المعيشي، وقد ورد عبر صفحة الحكومة ما يلي: «ملف تحسين الوضع المعيشي وواقع الرواتب والأجور للعاملين في الدولة والمتقاعدين، والاستمرار بخطوات إعادة هيكلة الدعم بما يضمن وصوله إلى مستحقيه الفعليين، وتوجيهه نحو الفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع، مع زيادة محفظة الدعم المقدمة لقطاعات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية وغيرها من القطاعات ذات الأولوية، والإجراءات والخطوات الواجب اتخاذها في هذا الإطار، كانت أبرز محاور النقاشات خلال جلسة مجلس الوزراء الأسبوعية اليوم، برئاسة المهندس حسين عرنوس رئيس المجلس. واستعرض المجلس عدداً من السيناريوهات المطروحة للتعاطي مع ملف المواد التموينية المدعومة وواقع المشتقات النفطية، والحد من زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة، بالتوازي مع إجراءات تحسين الواقع المعيشي للعاملين، وكلف اللجنة الاقتصادية والوزارات المعنية إعداد دراسة متكاملة تحدد مسار التعامل مع ملف الدعم، ووافق على إضافة مادة البرغل المنتجة محلياً إلى البطاقة الإلكترونية».

الآن بمالكي السيارات التي تتجاوز سعة محركها الـ 1500 CC، والتي تاريخ صنعها الـ 2008، بالإضافة إلى الأسر التي تمتلك أكثر من آية، والآليات التي تعود ملكيتها للشركات، ومن المؤكد أن جعبة الحكومة مليئة بشرائح جديدة يمكن أن تضاف إلى المستبعدين من الدعم لاحقاً!

وحتى الحديث عن إضافة مادة البرغل إلى البطاقة الذكية، على أنه إنجاز يسجل بخانة العمل الحكومي، فهو ليس بجديد، بل هو قديم متجدد ليس إلا! فالمادة متاحة للشراء المباشر عبر البطاقة الذكية مسبقاً بواقع 2 كغ لكل صاحب بطاقة، ومع ذلك فإنها غير مستقطبة كما هو متوقع، وذلك بسبب نوعها وسعرها بالمقارنة مع الموجود في الأسواق!

وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن كل إجراءات إعادة هيكلة الدعم السابقة، لم تنعكس على من تبقى من مستحقي الدعم إيجاباً، بل على العكس! فالمخصصات تنخفض كمياتها بين الحين والآخر، مع تسجيل المزيد من الزيادة على تباعد فترات استلام هذه المخصصات، بالإضافة إلى الزيادات السريعة التي تطالها! ليتبين أن الغاية من إجراءات إعادة هيكلة الدعم المتبعة ليست لمصالح من تبقى من مستحقي الدعم كما تدعي الحكومة، بل تخفيض الإنفاق على الدعم عموماً تحت عنوان الحد من عجز الموازنة، مع النية المبيتة لتصفير الدعم نهائياً! فالمستبعد من إجراءات بغاية الحد من عجز الموازنة تكون نتيجته المزيد من الانقراض على حقوق الفقيرين بمعاشهم وخدماتهم دائماً وأبداً، وما تدعيه الحكومة نظرياً حول تحسين الوضع المعيشي يكون بالشكل التنفيذي عبارة عن مزيد من جرعات التردّي والإفقار، والمزيد من وقف حال البلاد والعباد!

فالأوضاع والوقائع تقول: إن الحكومة ماضية بسياسات تقليص الدعم، بالتوازي مع سياسات تخفيض الإنفاق العام، بغض النظر عن كل ما تدعيه عكس ذلك!

الواقع والوقائع تقول إن الحكومة ماضية بسياسات تقليص الدعم بالتوازي مع سياسات تخفيض الإنفاق العام بغض النظر عن كل ما تدعيه عكس ذلك!

التوجس من زيادة الأجور والسياسات السيئة!
إن أية زيادة على الرواتب والأجور لا تؤدي إلى ردم الهوة مع متطلبات الحد الأدنى للمستوى المعيشي، مع لجم الارتفاعات السعرية والحد من عوامل التضخم، ويتم تغطيتها من مصادر تمويل حقيقية، فلن تكون من حيث النتيجة إلا مزيداً من التردّي المعيشي والخدمي!
فالحديث عن زيادة الأجور رسمياً أصبح مصدر رغبة وتوجس بالنسبة لأصحاب الأجور، وللسوريين بمختلف شرائحهم، كحال توجسهم وربيتهم من كل السياسات الحكومية الظالمة والمنحازة دائماً لمصلحة كبار أصحاب الأرباح!
فكارتة الكوارث بحسب المتبع حكومياً، أن الزيادات على الأجور يتم تغطيتها عادة من خلال زيادة أسعار المشتقات النفطية، باعتبارها الطريق الأسهل والأسرع، بل ويحقق وفراً إضافياً في بعض الأحيان، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من الارتفاعات السريعة على السلع والخدمات، والمزيد من التضخم والتراجع الاقتصادي العام، وبالتالي المزيد من الإفقار!
فإذا كانت زيادة الأجور، ومهمة سد العجز في الموازنة، من الضرورات الملحة اقتصادياً، إلا أن السياسات الحكومية بعيدة كل البعد عن مصادر التمويل الحقيقية لتنفيذ ذلك، والتي تتلخص افتراضاً بحسابات كبار أصحاب الأرباح والفساد الكبير، والأهم من خلال زيادة الإنتاج الحقيقي «زراعي-صناعي» المولد للثروة، والمشتغل لالأيدي العاملة، والمحرك الرئيسي للاقتصاد!
لكن ما يجري هو على العكس من ذلك تماماً، فكل السياسات الحكومية وإجراءاتها تصب بمصلحة القلة من كبار الهيئات المحميين بهذه السياسات فقط لا غير، ولو كان ذلك على حساب استمرار تراجع الإنتاج، بل وحتى لا مانع من توقفه، مع المزيد من الإفقار المعمم، والمزيد من التدهور والتراجع الاقتصادي، وبالضد من المصلحة الوطنية!

ماذا بقي في ملف الدعم؟!



تطالبنا الحكومة بين الحين والآخر بالحديث عن ملف الدعم، وعن الاعتمادات الكبيرة المرصودة في الموازنات سنوياً باسم هذا الملف، مع الكثير من التمين فيهم، وكان تمويل هذه الاعتمادات تأتي من جيوب وزراء الحكومة، وليس من جيوب المواطنين!

■ عادل إبراهيم

فماذا بقي من دعم ملموس بالنسبة للمفقرين؟

الدعم المباشر وغير المباشر!

الدعم وفق المنظور الحكومي مباشر وغير مباشر، وهو بالتالي كل الاعتمادات المرصودة في الموازنات السنوية على التعليم والصحة والكهرباء والنفط.. ومخصصات المواد والسلع المقتنزة، وغيرها من الاعتمادات الأخرى على ما يبدو، وبحيث يبدو المبلغ المخصص بالليرات السورية تريبليون وكبير جداً!

فقد بين رئيس الحكومة خلال اجتماع مع أعضاء المجلس المركزي للاتحاد العام لنقابات العمال منتصف أيار الماضي، أن الحكومة قدمت الدعم بقيمة تصل إلى 25 ألف مليار للمشتقات النفطية والتعليم والصحة والكهرباء! فكل من قرأ المبلغ الكبير أعلاه تساءل عن حقيقته، فهو أكبر من إجمالي مبلغ الموازنة العامة للدولة نفسها لعام 2023 والبالغة 16,550 مليار ليرة، منها ما هو تحت عنوان الدعم الاجتماعي مبلغ وقدره 4,927 مليار ليرة فقط لا غير!

وبهذا الصدد، ربما تجدر الإشارة إلى أن جزءاً لا بأس به من الاعتمادات والمخصصات المالية السنوية تذهب تحاصفاً بالواقع العملي التنفيذي بين كبار أصحاب الأرباح والناهبين والفاسدين، وبحيث لا يصل للمفقرين إلا القليل منها بالملموس فقط!

مزيد من التراجع والتقليص!

بغض النظر عن حقيقة الرقم الكبير أعلاه، وعن المفردات الرقمية للاعتمادات المخصصة في الموازنات السنوية وتبويضاتها، فإن الدعم

غير المباشر يتقلص ويتراجع عاماً بعد آخر، كما يتم تقليص الإنفاق على قطاعاته أيضاً! فالواقع الملموس يقول التالي:

قطاع الدولة الصحي بتراجع مستمر على مستوى خدماته ومستلزماته وكوادره!

وكذلك قطاع التعليم المتدهور عاماً بعد آخر، وخاصة على مستوى المدخلات والمخرجات! وقطاع الطاقة الكهربائية وقطاع المشتقات النفطية من سبب إلى أسوأ على طول الخط، إنتاجاً وتوزيعاً، كما وسعراً!

مقابل ذلك هناك زيادة تفوق الاستثمار الخاص بهذه القطاعات، بما في ذلك أشكال الخصخصة المباشرة وغير المباشرة فيها!

أما الدعم المباشر فهناك زيادة مستمرة في شرائح المستفيدين منه تبعاً، ناهيك عن إجراءات تخفيضه المستمرة!

ومع ذلك تستمر الحكومة بنهجها وسياساتها، المتمثلة بتخفيض الإنفاق العام الذي يمثل جزءاً منه شكلاً من أشكال الدعم، مع الاستمرار بتقليص وتخفيض الدعم، وصولاً لإنهائه!

بقايا الدعم المباشر!

إن إجراءات التخفيض الجائرة على الدعم مستمرة، بتنوع أشكالها ومسمياتها، كما وسعراً وزمناً، وسنقف فيما يلي عند حدود ما وصلت إليه بعض معايير الكم مما هو مدعوم، بحسب التالي:

المتبقي من دعم على رغيف الخبز التمويني أصبح بواقع رغيفين يومياً وسطياً لكل فرد فقط، ولمن تبقى من مستحقي الدعم طبعاً!

المتبقي من دعم على مادتي السكر والرز أصبح بواقع مخصصات سنوية تبلغ 4 كغ على دفتين لكل فرد من مستحقي الدعم من كل مادة فقط لا غير!

المتبقي من دعم للغاز المنزلي أصبح بواقع

4 أسطوانات غاز سنوياً فقط لا غير، وذلك للأسر مستحقة الدعم!

المتبقي من دعم على مازوت التدفئة أصبح بواقع مخصصات 100 ليتر لكل أسرة من مستحقي الدعم سنوياً، والمسلم الفعلي منها بواقع 50 ليتر فقط!

المتبقي من دعم على الطاقة الكهربائية يتمثل بواقع تزود يومي يقدر وسطياً بساعتي وصل بأحسن الأحوال، بمختلف المدن والمناطق والبلدات، مقابل 22 ساعة قطع!

المتبقي من دعم على مازوت المواصلات، وبعد تعميم استخدام نظام التتبع الإلكتروني GPS، أصبح بواقع أقل من 10 ليتر يومياً، مع 6 أيام عمل فقط!

المتبقي من دعم على بنزين التكايسي أقل من 10 ليتر يومياً بشكل وسطي، وللسيارات الخاصة غير المستعبدة أصبح وسطياً بواقع 2 ليتر يومياً!

وبعد كل ذلك، تتباهى الحكومة بإجراءات تخفيض الدعم الجائرة المتبعة من قبلها تحت عنوان إعادة هيكلة الدعم وتوجيهه لمستحقيه، وبما حققته من وفر بالنتيجة، دون أي اعتبار للنتائج الكارثية لذلك، وخاصة على حساب ومن جيوب الغالبية الفقيرة!

فالواقع يقول: إنه مقابل هذا التخفيض الجائر والمجحف على الدعم من الناحية الكمية، يتم اللجوء اضطراراً إلى السوق السوداء لتأمين الاحتياجات الفعلية منها، بأسعارها الاستغلالية طبعاً، وعلى حساب ضرورات أخرى لا تقل أهمية عنها، وكل ذلك من جيوب وعلى حساب المواطنين بالنتيجة!

بين الضرورة وتوحش السياسات!

من الهام التذكير، بأن سياسات الدعم الحكومي ما هي إلا تغطية على التشوه المزمن بما يخص معادلة الأجور- الأسعار، التي تعتبر نتيجة للمعادلة الأكثر تشوهاً وتوحشاً والمتمثلة بضالة حصة الأجور- مقابل ضخامة حصة الأرباح!

فالدعم المخصص من خلال بعض الاعتمادات في الموازنات السنوية للدولة

على بعض القطاعات، والمواد والسلع، ما هو إلا جزء تعويضي بسيط للغالبية الفقيرة، للتغطية والتعمية على حجم النهب والفساد الكبير، وحجم الأرباح التراكمية الكبيرة التي تصب في جيوب القلة القليلة من كبار أصحاب الأرباح سنوياً، المحميون بالسياسات المنحازة لمصلحتهم على طول الخط، بالضد من مصلحة الغالبية والمصلحة الوطنية!

مع العلم أن رقعة الدعم المتبقية أصبحت عاجزة، ومنذ زمن، عن تغطية موبقات السياسات المطبقة، فالجزء البسيط مما بقي من دعم كما هو مبين أعلاه، المضاف إلى الأجور الهزيلة والمتناكدة، لم يعد يكفي لضرورات الحد الأدنى من الغذاء للبقاء على قيد الحياة فقط، فكيف مع بقية الاحتياجات والضرورات!

فعلی سبيل المثال: إن الاعتمادات المخصصة للرواتب والأجور والتعويضات في موازنة عام 2023 تبلغ 2,114 مليار ليرة فقط، ومع إضافة مبلغ الدعم الاجتماعي في الموازنة البالغ 4,927 مليار ليرة، يصبح المبلغ الإجمالي هو 7,041 مليار ليرة، مع العلم أن ما يصل لأصحاب الأجور والمفقرين بالنتيجة أقل من ذلك المبلغ!

ومع استمرار مسيرة تخفيض الدعم الجائرة وفقاً للنهج الحكومي المتبع، بالتوازي مع استمرار السياسات الأجرية الظالمة، وبقية السياسات المنحازة الأخرى، فإن معدلات الفقر والعوز ستزداد متجاوزة حد الجوع، وهو ما نحن فيه عملياً كواقع ملموس، ومعزز بالأرقام والبيانات الرسمية وغير الرسمية، المحلية والاممية!

ولعله من المفروغ منه، أن حل جملة المشاكل الكارثية أعلاه كنتيجة، ليس باستمرار سياسات الدعم المعمول بها، بل بإعادة التوازن للمعادلات المشوهة أعلاه «أجور- أسعار، أجور- أرباح»، وبالتخلص من سياسات تخفيض الإنفاق العام، أي وبكل اختصار، بتغيير جملة السياسات الليبرالية التوحشية المتبعة منذ عقود!

القطاع الزراعي بين المطالب الملحة والسياسات الظالمة!



طُرحَت، خلال أعمال مجلس الاتحاد العام للفلاحين المنعقد بتاريخ 28/5/2023، الكثير من القضايا والمطالب والهموم والصعوبات الخاصة بالقطاع الزراعي، وذلك عبر المداخلات التي تقدم بها رؤساء فروع الاتحاد في المحافظات.

■ سمير علي

السماح باستيراد الجرارات.
تفعيل مركز تجميع الحليب في نبع الصخر بالقنيطرة.
تشجيع صناعة الألبان والأجبان.
إنشاء محطة معالجة للاستفادة من المياه المالحة في ري المزروعات.
حل مشكلة نقل الأغنام من مكان إلى آخر.
تكثيف الدوريات لمنع الري بالصرف الصحي بريف دمشق.
تأمين بذار البطاطا خلال العام القادم بكميات كافية.
دراسة تسعيرة التبغ بداية جني المحصول.
زيادة ساعات التغذية للبيوت المحمية خاصة خلال فترة الري.
تشجيع مزارع القبار في منطقة المخرم.
حل مشكلة عدم السماح بنقل التبن.
تسوية وضع الأبار المخالفة.
تشميل حرائق القمح بقانون صندوق التخفيف من آثار الجفاف.
معالجة تأخير وصول قيم الأقماع إلى المصارف.
إعادة تنفيذ الطرق الزراعية من قبل وزارة الزراعة بدل الخدمات الفنية.
إصلاح السدود في الغاب.
ترميم الأبنية المائية.
العدالة في توزيع المياه عبر قنوات الري.
تعتبر جملة المطالب أعلاه وغيرها الكثير محقة وملحة، وهي بمجموعها تكثيف لجزء من المعاناة المستمرة للفلاحين فقط لا غير، مع التأكيد على أن عدم حلها يشكل إعاقة للعاملين في القطاع الزراعي، ولكل الإنتاج الزراعي «النباتي- الحيواني» عموماً، ليس من أجل تطويره وزيادة إنتاجيته، وهو ممكن ومتاح بحال توفرت النية الرسمية في ذلك، بل من أجل الحفاظ على ما تبقى منه بالحد الأدنى!

الحديث الرسمي.. عام وفضفاض ومكرر!

حضر جلسات أعمال المجلس رئيس الحكومة، ووزراء الزراعة والموارد المائية والصناعة، بالإضافة للعديد من المسؤولين الحكوميين، الذين استمعوا للمداخلات، مستعرضين بعض التوجهات الحكومية الخاصة بالقطاع الزراعي كردود.
ويمكن القول: إن ما تم طرحه من قضايا ومطالب على مسمع الحكومة والرسميين لم يكن جديداً، فغالبيتها مزممة ومكررة دون حلول، وكذلك كانت الردود الرسمية عامة وفضفاضة ومكررة، لتكرس واقع التراجع المستمر لهذا القطاع الهام والحيوي على كافة المستويات!

مطالب مزممة ومكررة!

فيما يلي أهم المطالب بحسب المداخلات التي تقدم بها رؤساء اتحادات المحافظات:
تأمين الكميات الكافية من المازوت الزراعي والأسمدة للمحاصيل الزراعية والأشجار المثمرة.
تأمين الكميات الكافية من الأعلاف لمختلف القطعان.
تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، ومعالجة مشكلة ارتفاع أسعارها.
تأمين البياض الزراعية لاستصلاح الأراضي.
تسعير المحاصيل الزراعية وفق التكلفة الفعلية.
تسويق المنتجات الزراعية بالشكل المناسب.
تحديد أسعار الأدوية البيطرية وضبطها.
إنشاء مجففات للذرة.
تأمين الغراس لتعويض الأراضي التي تضررت بفعل الصقيع والحرائق.
تأمين مضخات الري بالطاقة بشكل دائم في حلب وإصلاح الجسور في المحافظة.
إعادة تأهيل الصوامع لتخزين قمح الدوغما.
إعادة تأهيل سهول تادف والباب.

بحسب رئيس الحكومة، خلال حديثه أمام المجلس العام للاتحاد العام للفلاحين، أن: «تطوير القطاع الزراعي والحفاظ عليه ودعمه بكل مستلزمات العملية الإنتاجية من أولويات العمل الحكومي، وفي مقدمة اهتمامات المؤسسات الحكومية المعنية بالزراعة، والتي تواصل تقديم الإمكانات المتوفرة لهذا القطاع المهم والحيوي».
ولم يغب عن رئيس الحكومة التذكير بأنه: «يتم تقديم المازوت الزراعي للفلاحين بـ 700 ليرة للبيتر، في حين تصل تكلفته الحقيقية إلى نحو 7500 ليرة».

أما وزير الزراعة والإصلاح الزراعي فقد أكد في تصريحه على «التعاون القائم بين الوزارة واتحاد الفلاحين، بما يخص إعداد الخطة الإنتاجية الزراعية سنوياً وتحديد مستلزمات الإنتاج، ومتابعة التنفيذ على المستوى الميداني، وهذه الخطة يتم اعتمادها من مجلس الوزراء، وتنفذ مباشرة للوصول إلى مرحلة التسويق، منوهاً إلى أهمية التشاركية في تأمين مستلزمات الإنتاج بين القطاعين العام والخاص، والاستثمار في القطاع الزراعي».

وبما يخص محصول القمح فقد أكد أن: «الحكومة عملت وبذلت كل الجهود المتاحة لتأمين مستلزمات الإنتاج وتوفيرها في الوقت المناسب، ودعم أسعار هذه المستلزمات بشكل كبير لزراعة أكبر مساحة ممكنة من هذا المحصول الاستراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي، مشيراً إلى أنه سيتم الأخذ بكافة المطالب المطروحة ومعالجتها بالشكل الأمثل».

فيما كشف وزير الصناعة عن: «وجود دراسة لإحياء مشروع استيراد الجرارات الزراعية الحديثة، وفيما يتعلق بمصانع الألبان والأجبان في القنيطرة، يمكن إعداد دراسة جدوى اقتصادية لهذه المشاريع، وبالنسبة لموضوع الحمضيات هناك دراسة لإنشاء معامل لتصنيع العصائر».
الحديث الرسمي أعلاه، معاد ومكرر وممجوج، وهو بجوهره إعلامي وترويجي، فهو مناقض للواقع والوقائع!

فالدعم أصبح خلبياً بظلمة، وفقاً لنهج تخفيض الدعم المستمر عموماً، ومستلزمات الإنتاج بغالبيتها متحكم بها من قبل كبار حيتان الاستيراد، وكذلك عمليات تسويق وبيع المنتجات الزراعية!

تيتي تيتي.. فقول الفصل للسياسات!

من المفروغ منه، أن كل ما تم طرحه من مطالب مكررة أعلاه، وهي جزء بسيط من معاناة الفلاحين اليومية وبكل موسم، هو بمسؤولية الحكومة وبعهدتها، كذلك يبدو واضحاً من الحديث الرسمي العام والفضفاض، أن قول الفصل بحلحلة جملة المشاكل والصعوبات التي يعاني منها القطاع الزراعي والعاملين فيه، هو بالتوجهات الحكومية وسياساتها الزراعية والاقتصادية عموماً!

فاستمرار الصعوبات وتكرار المطالب سنوياً دون حلول، أدى ويؤدي إلى استمرار تراجع القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وهو ما يتم تسجيله عاماً بعد آخر، ومواسماً متلاحقة للمحاصيل الزراعية، بما في ذلك المحاصيل الاستراتيجية، وأهمها تلك المرتبطة بالأمن الغذائي، مثل: القمح!

فمن النتائج الكارثية الملموسة للسياسات المتبعة، أن الفلاحين يتكبدون الخسائر في بعض المحاصيل موسماً بعد آخر، بما في ذلك محصول القمح، مما أدى ويؤدي إلى استبدال هذه المحاصيل بأخرى ذات جدوى اقتصادية أفضل بالنسبة إليهم، أو العزوف عن الزراعة وهجرة الأرض!

فمع استمرار العمل بنفس السياسات والنهج المتبع، فإن الأمر لن يقتصر على استمرار تراجع القطاع الزراعي فقط، بل إلى تكريس عملياً مع مصالح القلة من كبار أصحاب الأرباح «مستوردين وتجار وفاسدين»، المستفيدين من هذه السياسات والمحميون من خلالها!

فلا حلول ناجزة لتذليل الصعوبات وتحقيق المطالب المحقة والملحة أعلاه، بما يخص القطاع الزراعي وإنتاجه، إلا من خلال تغيير جملة السياسات الظالمة المتبعة تجاهه!

مركز التجارة الدولية «شمال - جنوب»:



منذ عام 2014، فرض الغرب أكثر من 12,000 عقوبة فردية وقطاعية ضد روسيا. اليوم، باتت روسيا رائدة بين الدول الخاضعة للعقوبات، حيث تقدمت مرتين على إيران وكوريا الشمالية. ولا ينفك بعض الخبراء الغربيين عن الترويج لفكرة أن روسيا التي تساهم بنسبة تقارب 2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي يمكن «عزلها» عن الاقتصاد العالمي بسهولة. رغم ذلك، تقدم الوقائع إثباتات متواصلة على خطأ هذه الفرضية.

قاسيون

إلى جانب قائمة العقوبات الطويلة الأخرى المفروضة، يحظر على روسيا استخدام معظم البنى التحتية اللوجستية، ابتداءً من منع دخول الطائرات الروسية إلى المجال الجوي للاتحاد الأوروبي وعدد من الدول الأخرى، وصولاً إلى حظر استخدام الموانئ البحرية. الأمر الذي يرفع تكاليف الشحن في روسيا، ويجبرها على البحث عن قنوات أخرى لبيع منتجاتها. أحد هذه القنوات هو ممر النقل الدولي بين الشمال والجنوب، المعروف باسم مركز التجارة الدولية «شمال جنوب» North-South ITC، وهو مشروع رئيسي يهدف إلى توفير روابط النقل بين روسيا وإيران والهند والصين.

العقوبات ترفع الحاجة للبدائل الحاسمة

يزيد وضع روسيا في سياق العقوبات غير المسبوقة من الحاجة الملحة إلى تطوير بنى تحتية جديدة للتجارة والنقل. لهذا، فإن المشروع الطموح «شمال جنوب» مشروط بالحصول على امتيازات اقتصادية من جانب البلدان المشاركة، وإنشاء مناطق صناعية خاصة على طول مركز التجارة الدولية «شمال جنوب»،

وتعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية الثنائية بين البلدان، وإنشاء محور اقتصادي وسياسي بين أوروبا وآسيا، والتحديث الشامل والتعاون وزيادة القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية في سياق مشروع مشترك، وربط التعاون في إطار الاتحاد الاقتصادي الأوراسي «EAEU» والمشروع الصيني «الحزام والطريق» OBOR.

جميع الدول المشاركة في هذا المشروع تسعى للاستفادة القصوى منه، ولا سيما روسيا التي تراه فرصة لكسب تدفق البضائع من الهند والصين عن طريق نقل جزء من الطريق الغربي العابر للقارات «عبر قناة السويس» إلى المنصة الأوراسية، بمشاركة نشطة من إيران ودول بحر قزوين، وكذلك إعطاء زخم لتنمية منطقة فولغا ومنطقة بحر قزوين من خلال الصناعات والخدمات ذات الصلة على طول مركز التجارة الدولية «شمال جنوب»، وإنشاء قناة جديدة لإيصال السلع والخدمات الروسية إلى الأسواق الدولية.

ويكمن الجانب الجيوسياسي في تطوير العلاقات التجارية بين الدول المشاركة في المشروع في استخدام طريق فريد يقلل من التكاليف والمخاطر ووقت تسليم البضائع مقارنة بالنقل عبر قناة السويس.

ومن بين أهم المشاركين في مشروع البنية التحتية إيران، التي تخضع، مثل روسيا، لعقوبات غربية كبيرة.

«شمال جنوب»:

سياق التكوين وأفاق التطور

تعود الجذور العميقة للمشروع إلى القرن الماضي. ففي الإمبراطورية الروسية في عام 1910، جرى تطوير طريق بحر قزوين - الخليج العربي. وغالباً ما كان يستخدم لتسليم البضائع.

بدأ مركز التجارة الدولية «شمال جنوب» منذ ثلاثينيات القرن العشرين، وذلك في شكل سكة حديدية عابرة لإيران. كان البدأء للمشروع هو بريطانيا العظمى، وهدفه هو احتواء نفوذ الاتحاد السوفيتي في منطقة شرق المتوسط. حيث تم إطلاق الطريق قبل فترة من الموعد المحدد له في 26 آب 1938. وعندما بدأت الحرب العالمية الثانية، تم إعادة توجيه الطريق من أجل تنفيذ مهام الإعادة والتأجير. اليوم، وبعد حوالي 85 عاماً، تملك هذه المبادرة فرصة حقيقية لإعادة إحيائها من أجل المساهمة في زيادة تطوير الاقتصادات المشتركة للدول.

تم التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء ممر النقل بين الشمال والجنوب في المؤتمر الأوراسي الدولي الثاني المعني بالنقل، والذي جرى عقده في سان بطرسبرغ في أيلول عام 2000 حيث تم التوقيع على اتفاق ثلاثي بين روسيا وإيران والهند، وفي أيار 2002، صادق عليها جميع المشاركين. وفي وقت لاحق، انضمت أكثر من 10 دول إلى الاتفاق.

مركز التجارة الدولية «شمال جنوب» هو مبادرة تشكلت فعلياً تحت تأثير الإرادة السياسية للدول المهتمة والمتضررة من الهيمنة الأمريكية. منذ عام 2000، عندما ظهرت فكرة مركز التجارة الدولية «شمال جنوب»، خضع المشروع لتعدلات كبيرة.

كان من المخطط له في الأصل أن يكون بديلاً لقناة السويس، ولكن على مدار 22 عاماً، تغيرت ظروف السوق واتخذ المشروع شكلاً مختلفاً تماماً.

أهم عمل نتج عن مركز التجارة الدولية «شمال جنوب» هو الدفع لتطوير استراتيجية تطوير الموانئ البحرية الروسية حتى عام 2030، والتي تشير إلى أن مشروع مركز التجارة الدولية «شمال جنوب» لا يتم تنفيذه بالكامل، حيث انخفض سابقاً حجم البضائع التي تمر عبر موانئ بحر قزوين. وتتضمن الاستراتيجية الجديدة إدراج إيران في منطقة تجارة حرة وإنشاء مركز للمنتجات الروسية.

في عام 2019، تمت الموافقة على استراتيجية التنمية لروسيا حتى عام 2025، حيث يتم وضع الممرات التجارية بين الشمال والجنوب والشرق والغرب على نفس المستوى من حيث الأهمية. ويشار إلى الأول على أنه مشروع بنية تحتية متقدم، ويرجع تطويره إلى هدف زيادة التعاون الاقتصادي الاجتماعي بين الدول المشاركة في المشروع.

تؤكد القوانين الروسية والاتفاقيات الاقتصادية الثنائية أن المشروع الضخم بين الشمال والجنوب يخضع حالياً لتغييرات عن الخطة الأصلية لعام 2000. حيث يتطلب الوضع الجيوسياسي الحالي تطويره، وإشراك المزيد من الأطراف فيه. على سبيل المثال، في 9 أيلول 2022، تم التوقيع على إعلان ثلاثي بشأن تطوير ممر النقل بين الشمال والجنوب في باكو. في ذلك الإعلان، اتفق ممثلو أذربيجان وروسيا وإيران على تكثيف الجهود لتطوير المشروع، وأكدوا على أهمية القرارات المستقبلية المتعلقة باستكمال بناء وتشغيل خط سكة حديد رشت «إيران» - أستارا «أذربيجان». وأكد الأطراف أن إمكانات ممر النقل سيتم

مركز التجارة الدولية «شمال جنوب» هو مبادرة تشكلت فعلياً تحت تأثير الإرادة السياسية للدول المهتمة والمتضررة من الهيمنة الأمريكية

البداية الجديدة تتصدر المشهد

1910

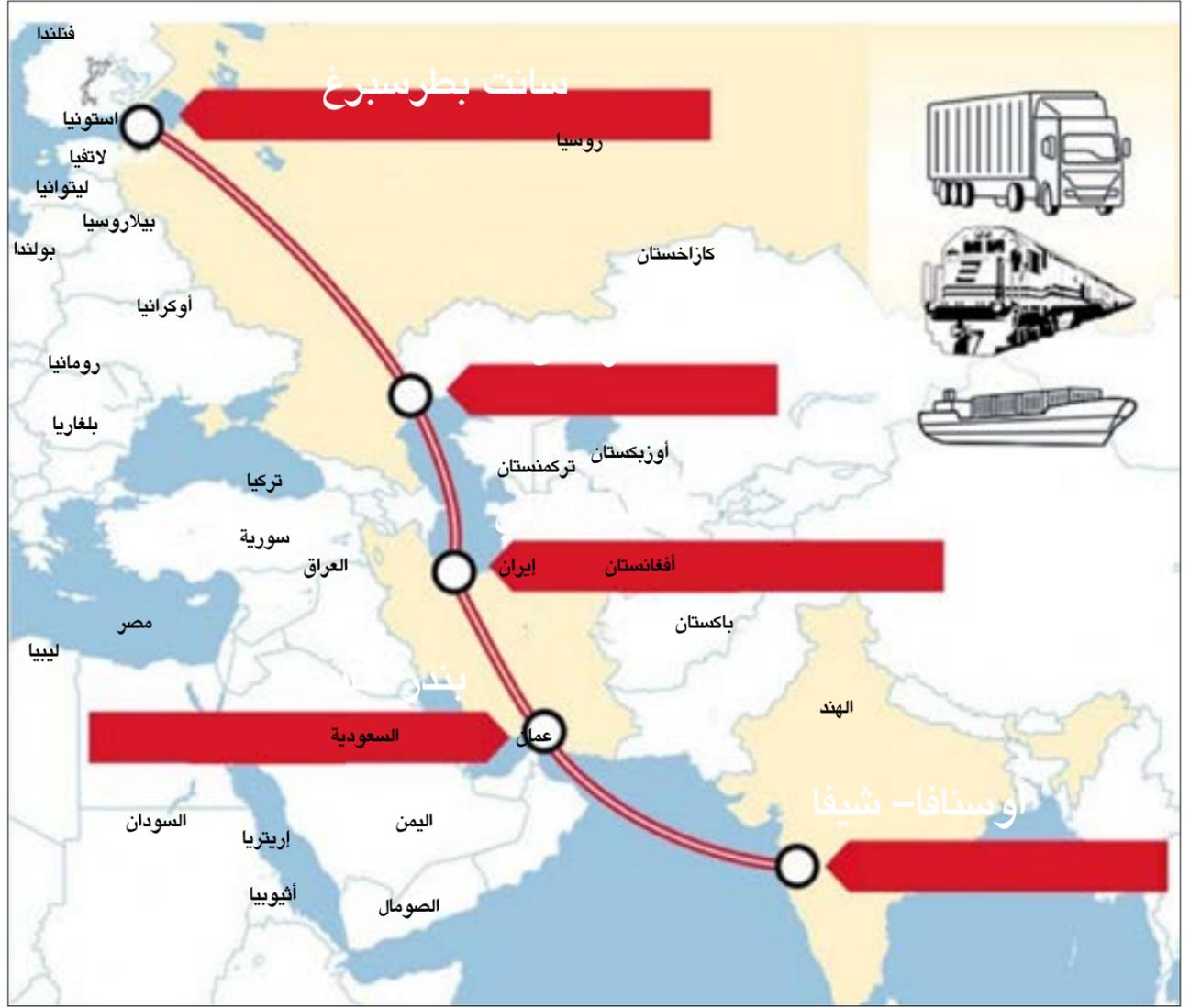
تعود الجذور العميقة للمشروع إلى القرن الماضي. ففي الإمبراطورية الروسية في عام 1910، جرى تطوير طريق بحر قزوين - الخليج العربي

2,400

بين عامي 2000 و2001 تم نقل ما يقارب 2,400 حاوية تبلغ أربعين قدماً باستخدام مركز التجارة الدولية «شمال جنوب».

10 أيام

في نهاية عام 2021، تم إرسال أول قطار حاويات كامل على طول مركز التجارة الدولية «شمال جنوب» في رحلة استغرقت 10 أيام فقط



المتوسط للشحن، وشركات CMA، و Ocean Network Express و CGM و Hapag-Lloyd العمل في روسيا. وإقدام أوروبا على العقوبات والذي يشكل مشاكل قطاعية في مجال الشحن لروسيا، جعل ممر النقل بين الشمال والجنوب أحد القنوات الرئيسية للصادرات والواردات الروسية. من المهم أيضاً أن الدول المشاركة في المشروع ترفض بحسب اتخاذ موقف معادي لروسيا، ولا تفرض عقوبات عليها حتى تحت ضغط من الولايات المتحدة والغرب، ذلك أن العلاقات مع روسيا مهمة بالنسبة لهم؛ في هذا الصدد، تتعاون روسيا بنشاط مع إيران، الخاضعة للعقوبات الدولية منذ عام 1979، والتي تعد مركزاً أساسياً لمشروع الشمال والجنوب بدورها، تلتزم الهند، على الرغم من ضغوط الولايات المتحدة، بمصالحها الوطنية وتظهر الحياد الهندي التقليدي.

وبفعل التنسيق الروسي الصيني، تشارك الصين بفعالية في المشروع، وتعتبره طريقاً إضافياً لطريق الحرير، الأمر الذي يعطيه دفعة قوية ويرفع حظوظه جدياً. هذا لا يعني أن المشروع لا يعاني من بعض الصعوبات حالياً، فعلى الرغم من عمليات الإطلاق التجريبية الناجحة، فإن الطريق بين الشمال والجنوب يواجه بعض المشاكل المتعلقة بالخدمات اللوجستية، من بينها مثلاً نقص الحاويات الناجم عن انسحاب شركات التصنيع من السوق الروسية، والبنية التحتية القديمة للموانئ في أستراخان ومحج قلعة، وأنه لا يوجد اتصال مباشر بالسكك الحديدية بين روسيا وإيران، فضلاً عن بعض المشاكل ذات الطبيعة القانونية والبيروقراطية. لكن الجهد المبذول روسياً لحل المشاكل المذكورة أعلاه بالإضافة إلى الرغبة الحاسمة من الدول المشاركة لدفع هذا المشروع للأمام، ستسهل كثيراً إيجاد حلول سريعة لهذه المشاكل.

ممر النقل «الصين وكازاخستان وإيران» بسلسلة ممرات واحدة. يذكر أنه في عام 2018، تم افتتاح طريق متعدد الوجهات يربط شرق الصين «من Lianyungang» بغرب الصين «عند Urumqi» وصولاً إلى الحدود مع كازاخستان «عند Dostyk» وعلى طول سكة حديد Zhezkazgan-Beyneu وصولاً إلى ميناء أكتاو. هذا الطريق هو أهم طريق في مبادرة الحزام والطريق ومركز التجارة الدولية «شمال جنوب».

بالنسبة لمركز التجارة الدولية «شمال جنوب»، من المهم جداً من الناحية الفنية والاقتصادية التفاعل مع مشاريع الربط التابعة للاتحاد الاقتصادي الأوراسي. وتجدر الإشارة إلى أن البلدان لا تستخدم قدراتها التقنية فحسب، بل لديها أيضاً اتفاقيات ثنائية مع مشاريع الربط الأوراسية. ففي عام 2018، وقع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي وإيران اتفاقية مؤقتة بشأن تشكيل منطقة تجارة حرة. حيث تحصل إيران على فرصة لتوسيع سوق تصدير البضائع والعمالة. ويجري تطوير اتفاقات مماثلة من جانب الاتحاد الاقتصادي الأوراسي مع الهند. وربط مشاريع مركز التجارة الدولية «شمال جنوب» مع الإمكانات الكبيرة للاتحاد الاقتصادي الأوراسي هو أمر أكثر من واعد، لأنه يساهم في تشكيل مساحة اقتصادية واحدة.

تأثير الوضع الجيوسياسي على مركز التجارة الدولية «شمال جنوب»

سياسة العقوبات الصارمة ضد روسيا لا يمكن إلا أن تؤثر على قطاع النقل البحري. ترتبط الضربة الأكثر إيلاً بتعطيل نظام الملاحة الإلكتروني من التحديثات والتعديلات على مخططات الملاحة. حيث رفضت أكبر الشركات في مجال نقل البضائع الدولية «ميرسك»، وشركة البحر الأبيض

تشارك الصين بفعالية في المشروع، وتعتبره طريقاً إضافياً لطريق الحرير، الأمر الذي يعطيه دفعة قوية ويرفع حظوظه جدياً

بندر عباس «إيران». ثالثاً، الاتجاه الشرقي: الساحل الشرقي لبحر قزوين عبر كازاخستان، تركمانستان، إيران.

في نهاية عام 2021، تم إرسال أول قطار حاويات كامل على طول مركز التجارة الدولية «شمال جنوب». تم دعم المشروع من قبل شركة RZD Logistics الروسية وشركة Numinen Logistics الفنلندية. وضم قطار الشحن 32 حاوية، وسار على طول طريق هلسنكي - مومباي باستخدام النقل البري والسكك الحديدية والنقل البحري. حيث شقت الشحنة طريقها في غضون 10 أيام فقط، مما يؤكد كفاءة الممر.

خصصت شركة النقل الإيرانية IRISL 300 حاوية لنقل البضائع إلى روسيا في عام 2022. تظهر عمليات الإطلاق التجريبية للمسار من قبل هذه الشركة أن العبور المنتظم من روسيا وإيران إلى الهند والعودة سيكون على مدار الساعة تقريباً. وتفيد شركة خطوط الشحن الإيرانية أنه سيتم تخصيص المزيد من الحاويات والسفن الإضافية في المستقبل القريب لتسليم البضائع عبر بحر قزوين. في حزيران 2022، تم تنشيط فرع الطريق الشرقي. حيث مرت البضائع الروسية عبر أراضي روسيا وكازاخستان وتركمانيستان. وتم تسليم الشحنة وفقاً للخطة إلى ميناء بندر عباس الإيراني، ثم إلى الهند.

بالتوازي مع ذلك، لا يمكن أن يوجد مركز التجارة الدولية «شمال جنوب» بشكل منفصل عن الاتحاد الاقتصادي الأوراسي والمشاريع الكبيرة مثل مبادرة الحزام والطريق.

تنتظر الصين فائدة كبيرة من مركز التجارة الدولية «شمال جنوب»، وبشكل خاص عن طريق تشغيل موانئ بحر قزوين، حيث يرتبط بعض المشاركين في

استغلالها بالكامل بحلول عام 2030.

تنفيذ مشروع مركز التجارة الدولية «شمال جنوب»

مر العمل على مركز التجارة الدولية «شمال جنوب» بعدة مراحل فعلياً. في البداية، تم تنفيذ النقل من جانب العديد من الشركات، بما في ذلك شركة «IranHand» الإيرانية الهندية وشركة «IRSORT» الروسية الإيرانية، بمشاركة شركة «Raji».

بين عامي 2000 و2001 تم نقل ما يقارب 2,400 حاوية تبلغ أربعين قدماً. وفي عام 2002، تم تعليق حركة المرور على طول هذا الممر، ولم يستمر سوى جزء من الطريق بين إيران وروسيا عبر بحر قزوين. وجرى ذكر أسباب مختلفة للتعليق: تقنية ولوجستية ومالية وسياسية واستراتيجية. رغم ذلك، لا يزال المشروع جذاباً. وأعلنت العديد من الدول بينها بيلاروسيا وأذربيجان وكازاخستان وأرمينيا وعمان أنها ستتنضم إليه. وقد أعربت تركيا عن اهتمامها بالانضمام. وكانت بلغاريا مراقباً للمشروع.

اتجاهات لتطوير مركز التجارة الدولية «شمال جنوب»

كان من المفترض تطوير مركز التجارة الدولية «شمال جنوب» في عدة اتجاهات للنقل:

أولاً، الاتجاه الغربي: الضفة اليمنى لبحر قزوين «روسيا - أذربيجان» بالإضافة إلى ميناءين في سانت بطرسبرغ «روسيا» - بندر عباس «إيران»، حيث هناك في إيران سكة حديد متطورة للوصول إلى الخليج العربي.

ثانياً، اتجاه بحر قزوين: من خلال استخدام خطوط العبارات والحاويات على طول بحر قزوين، وهي بشكل رئيسي: سانت بطرسبرغ «روسيا» -

إفريقيا الوسطى تريد التخلص من هيمنة فرنسا على اقتصادها



مؤخراً، قال ليون دودونو بوناغازا، السفير فوق العادة والمفوض لجمهورية إفريقيا الوسطى لدى الاتحاد الروسي: إن بلاده مهتمة بوجود قاعدة عسكرية روسية على أرضها، ما سيساعدها على تعزيز استقلال جمهورية إفريقيا الوسطى وجيرانها، وإنجاز مهامها بدخول مرحلة جديدة في العلاقات بين عموم إفريقيا الوسطى وروسيا». ولكن المساعدة الروسية لا تقتصر على العسكر، بل بشكل رئيسي على التعاون والشراكة الاقتصادية التي ستكون الأساس في قدرة الأفرقة على التخلص من مستعمرهم السابق ومحاولة إدامته هيمنته.

■ اليكسي باليف
ترجمة: قاسيون

المالي لكامل هذه المنطقة الشاسعة. لكن جمهورية إفريقيا الوسطى، إلى جانب الكونغو والكاميرون، تعمل اليوم على إيجاد خيارات لإنشاء عملة مستقلة على مستوى المنطق منذ النصف الثاني من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

تعمل روسيا وجمهورية إفريقيا الوسطى بنشاط على تطوير التعاون التجاري والاقتصادي والعسكري التقني منذ منتصف 2010. حتى الآن، تم تطوير أكثر من 10 مشاريع مشتركة، بما في ذلك الطاقة الكهرومائية. تمتلك الدولة الإفريقية موارد مائية هائلة لا يستخدم منها سوى 15%. تنطبق المشاريع المشتركة أيضاً على صناعة التعدين، وتجهيز الأخشاب والمواد الخام الزراعية، وزراعة القطن، والنقل النهري. الروس مهتمون بجمهورية إفريقيا الوسطى، وبالمساعدات الروسية في تطوير شبكة السكك الحديدية في المنطق، والرعاية الصحية، وتدريب الكوادر الصناعية والعسكرية الوطنية. منذ عام 2020 يعمل الاتحاد الروسي بنشاط على تطوير شراكات اقتصادية مع العديد من البلدان في منطقة وسط إفريقيا. وكل هذا يسير بالرغم من ضغوط العقوبات التي يمارسها الغرب ليس فقط على روسيا، بل أيضاً على الدول النامية التي تريد التعاون مع الاتحاد الروسي.

بالنسبة للقاعدة العسكرية للاتحاد الروسي في جمهورية إفريقيا الوسطى، أوضح سفير الدولة الإفريقية في موسكو: «يمكن أن يكون هناك من 5 آلاف إلى عشرة آلاف عسكري هنا. بالإضافة لذلك يمكن نشر هؤلاء الجنود في بلدان أخرى في المنطقة إذا لزم الأمر». وأكد الجانب الروسي بدوره الحاجة لإنجاز هذا المشروع. فيما يتعلق بالسياسة الداخلية، أشار ليون دودونو بوناغازا، إلى أنه لا يمكن

دون مساعدة من القوى الخارجية للدولة للوقوف في وجه الانفصاليين والمهربين ومنعهم من التسلل إلى الجمهورية عبر البلدان المجاورة، بهدف الاستيلاء على المواد الخام، وخاصة الذهب والماس. ووفقاً للسفير، عدم القدرة على الوقوف في وجه هؤلاء تعرضت المواد الخام للنهب، ناهيك عن عدم القدرة على السيطرة عليها بسبب سيطرة الشركات الفرنسية على صادرات البلاد.

أضاء السيد ليون دودونو بوناغازا على حقيقة، أن وجود المدرسين العسكريين الروس في جمهورية إفريقيا الوسطى منذ عام 2018 قد سمح لبلاده بأن تصبح الدولة الأولى في إفريقيا التي تمكنت من مقاومة وجود الجيش الفرنسي. فبعد إصرار سلطات جمهورية إفريقيا الوسطى، غادر آخر 130 عسكري فرنسي البلاد، في وسط كانون الأول من العام الماضي 2022. لطالما كانت هناك قاعدتان فرنسيتان كبيرتان في البلاد، بما في ذلك بالقرب من العاصمة بانغوي. لكن لا يزال لدى الفرنسيين قواعد في جمهورية إفريقيا الوسطى والجابون وتشاد، وكذلك في منطقة غرب إفريقيا، حيث المستعمرات الفرنسية السابقة أيضاً: ساحل العاج، والنيجر، والسنگال، وفي جيبوتي الواقعة في شرق إفريقيا.

في كانون الأول 2020 أرسل الاتحاد الروسي 300 مدرب عسكري إضافي إلى جمهورية إفريقيا الوسطى بطلب من السلطات في البلاد. حتى الخبراء الأمريكيون في مركز «كارنيجي موسكو» قد لاحظوا بأن «الاختصاصيين العسكريين الروس يساعدون حكومة جمهورية إفريقيا الوسطى على تنظيم قواتها العسكرية الخاصة، ويقومون بفعل ذلك بدعم من الأمم المتحدة. ساعد وجودهم على استقرار الوضع وتعزيز موقع حكومة البلاد المركزية». إن حقيقة أن سلطات الدولة الإفريقية قد تحولت إلى روسيا لطلب المساعدة، تظهر أولاً وقبل كل شيء، خيبة أمهم في مستعمرهم السابق فرنسا، وفي قدراته على مساعدتهم لحل الأوضاع في البلاد.

علاوة على ذلك، زيادة انتشار المستشارين

العسكريين الروس في جمهورية إفريقيا الوسطى، وتقديمهم طلباً لإنشاء قاعدة عسكرية روسية فيها، يعود أيضاً لحقيقة أن الدولة الإفريقية تخشى قيام الجيش الفرنسي بالتدخل بهدف استعادة القوة الكلية الاستعمارية من جديد لباريس في الدولة الإفريقية. سيكون من المفيد هنا أن نتذكر بأن هذا النوع من التدخل ليس جديداً، وقد تم اللجوء إليه عدداً من المرات من قبل فرنسا في مستعمراتها السابقة: ساحل العاج وتشاد ومالي في الستينيات والثمانينيات، وبعد ذلك في الجابون وبوركينا فاسو «التي كانت تُعرف باسم فولتا العليا»، وبين «التي كانت تُعرف باسم داهومي»، وفي جمهورية جزر القمر. لقد عمدت باريس إلى مثل التدخلات في جمهورية إفريقيا الوسطى أيضاً، وحتى في منطقة غربي الصحراء ما قبل 1975. دعونا نتذكر فقط حرب الثماني سنوات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر (1954-1962)، والعدوان الفرنسي في 1961-1962 ضد تونس التي كانت تحت الوصاية الفرنسية حتى عام 1957.

باختصار، تسعى جمهورية إفريقيا الوسطى إلى كسر قيود الاستعمار الفرنسي الجديد، وهي تعتمد بذلك على الدعم من روسيا القادرة على الوقوف في وجه ما يسمى «الغرب الجماعي». علاوة على ذلك، تتذكر قارة إفريقيا أن 17 من أصل 20 دولة فيها حصلوا على استقلالهم عن المستعمر الفرنسي بمساعدة من الاتحاد السوفيتي في النصف الثاني من القرن الماضي. الروس لا ينسون ذلك، ويدركون أن القاعدة العسكرية والخبراء ضروريون كي يحصوا المنجزات التي حققوها وبحقوقونها بالشراكة مع دول القارة. ولكن لا دول القارة ولا الروسي يعتمدون فقط على القوة العسكرية، فالمنجزات التي يجب حمايتها هي اقتصادية بالدرجة الأولى، ولهذا فمشاريع، مثل: خطوط سكك الحديد أو التكنولوجيا المستخدمة في التعدين، أو الطاقة الكهرومائية والنقل النهري، هي الأساس لمساعدة الروس لدول القارة الإفريقية، ومن بينهم جمهورية إفريقيا الوسطى.

يعدود زيادة انتشار
المستشارين
العسكريين الروس
في جمهورية
إفريقيا الوسطى
لحقيقة أن الدولة
الإفريقية تخشى
قيام الجيش
الفرنسي بالتدخل
بهدف استعادة
القوة الكلية
الاستعمارية من
جديد لباريس في
الدولة الإفريقية

ارتفاع سعر الإسمنت ومسؤولية الحكومة عن حوامل الطاقة وأسعارها!



صدر قرار عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بتاريخ 2023/5/31 يتضمن زيادة على أسعار الإسمنت «المعبأ والفرط» بمختلف أنواعه ومواصفاته ومسمياته، وبنسبة زيادة سعرية وسطية على كل منها تقدر بـ75%.

نوار الحمشقي

الزيادة السعرية الجديدة بحسب القرار أتت استناداً إلى موافقة الحكومة على توصية اللجنة الاقتصادية، وبناء على كتاب من وزارة الصناعة.

وبحسب بعض الرسميين المعنيين بقطاع الإسمنت فإن السبب الرئيسي للزيادة السعرية هي الارتفاعات التي طرأت على أسعار المشتقات النفطية والطاقة الكهربائية! فما هي النتائج المترتبة على الزيادات السعرية المستمرة ارتفاعاً ودون توقف؟!

أضرار ومتضررون!

من المفروغ منه أن الزيادة السعرية الجديدة على الإسمنت ستؤثر بشكل مباشر على تكاليف كل مواد البناء التي يعتبر الإسمنت مدخلاً رئيسياً فيها، وبنسب متقاربة، كإنشاءات وأبنية جديدة، أو عمليات إعادة التأهيل والترميم، أو عمليات الإكساء، بما في ذلك طبعاً أسعار البلاط والسيراميك والبلوك، والأعمال المصاحبة لها، وكل ذلك سيؤثر بالنتيجة على سوق العقارات «النظامية والمخالفة»، وبالتالي على زيادة أسعارها، في الوقت الذي تعاني فيه هذه السوق من الركود أصلاً!

وهذه النتيجة حتمية بغض النظر عن دور المتحكمين في هذه السوق، مقاولين وتجار وسماسرة، ونسبهم المحفوظة كهوامش ربح إضافية مضمونة لقاء كل عملية بيع

وشراء، والتي يتم تحصيلها من جيوب المواطنين، طويلي العمر القادرين على شراء العقارات بأسعارها المرتفعة، وبهذه الظروف الاقتصادية السيئة عموماً! أما المتضرر الأكبر فهم المواطنون المضطرون لإعادة تأهيل منازلهم أو ترميمها كي يتمكنوا من السكن فيها مجدداً، وهؤلاء بغالبيتهم من الفقيرين المرهقين بالزيادات السعرية على حساب معاشهم وخدماتهم سلفاً، ونسبة هؤلاء كبيرة ولا يستهان فيها، على ضوء موجات العودة المستمرة للكثير من المناطق التي فسخ المجال أمام أهلها للعودة إليها بعد طول انتظار، فكل زيادة سعرية بالنسبة إليهم تعتبر مرهقة وفوق طاقتهم، ما يمنع أو يحد من إمكانية عودتهم واستقرارهم مجدداً في بيوتهم، أو التأخر بذلك على أقل تقدير!

السبب ارتفاع أسعار حوامل الطاقة!

بحسب مدير عام المؤسسة العامة للإسمنت، نقلاً عن بعض وسائل الإعلام، فإن: «تكاليف الإنتاج ارتفعت عدة مرات منذ عام تقريباً إضافة لصعوبة تأمينها، ومثال على ذلك ارتفاع أسعار الفيول بنسبة 70% وكذلك المازوت الصناعي وسعر الصرف وكلها أسباب أدت إلى بيع المادة بخسارة مما دعا إلى ضرورة رفع السعر بما يوازي التكاليف وينتج توفير المادة ضمن حدود الطاقة الإنتاجية لمعامل الإسمنت».

وبحسب مدير التكاليف والتحليل المالي في وزارة الصناعة، نقلاً عن إذاعة ميلودي

إف إم، فإن: «سبب رفع سعر الإسمنت هو ارتفاع التكاليف بنسبة 81% منذ آخر تسعيرة للإسمنت العام الماضي، لافتاً إلى أن هذا الارتفاع انعكس من خلال التعديل الأخير على الأسعار بنسبة 75%، وأضاف، إن حوامل الطاقة تشكل 61% من تكلفة الإسمنت «كهرباء 16%، فيول 44% زيوت» لافتاً إلى أن الكهرباء ارتفعت من 300-450 للكيلو واط، والفيول ارتفع من 1200 وصولاً إلى 2000 ليرة للكيلو، مع العلم أن هذه الأسعار مدعومة، وأشار إلى أن هذه الارتفاعات المستمرة مع عدم تعديل سعر الإسمنت كبد الشركات تكلفة كبيرة وتحملت هذه الزيادات المرهقة على مدار عام كامل، وكان الإسمنت يباع في بعض الأحيان بسعر أقل من التكلفة كما تكبدت الشركات خسائر تقدر بـ 50 مليار ليرة، لذا لم يكن هناك خيار إلا التوقف عن الإنتاج أو الرفع».

مبررات المؤسسة العامة للإسمنت ووزارة الصناعة بحسب ما ورد أعلاه تبدو واقعية ومنطقية، وخاصة بما يتعلق بارتفاع التكاليف المرتبطة بارتفاع أسعار المشتقات النفطية والكهرباء وحوامل الطاقة، التي لا يد لهم فيها، وصولاً إلى حد الخيار بين التوقف أو الاستمرار في العمل والإنتاج! فهل يجدي ذلك نفعاً في ظل استمرار الارتفاعات السعرية على حوامل الطاقة؟!

التعميم مبرر والسلسلة قيد الاستكمال! لعل الأمر استناداً للتكاليف المرتبطة بأسعار حوامل الطاقة لن يقف عند حدود زيادة أسعار الإسمنت الحالية فقط، فمن المتوقع أن يتم استكمال سلسلة رفع الأسعار من قبل بقية الجهات العامة، سواء المنتجة على سلعها وموادها، أو التجارية والخدمية، وبنسب تأثير متغيرات أسعار حوامل الطاقة على تكاليفها، لتستكمل هذه السلسلة تبعاً

على أسعار كل السلع والمواد والخدمات في البلاد، وإلا فخير التوقف والتعطيل هو البديل!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن أمر التوقف والتعطيل رهن بعتبة سعرية فاصلة مرتبطة بعوامل ونسب الاستهلاك العام التي تنخفض معدلاتها تبعاً، ما يعني أن استمرار الوضع على ما هو عليه يدفع بثقله باتجاه التوقف والتعطيل الاقتصادي العام دون أدنى شك!

السياسات الكارثية!

بعد كل ما سبق ليس بجديد القول إن جزءاً هاماً من مسؤولية الارتفاعات السعرية تتحملها السياسات الحكومية بشكل مباشر، وخاصة ما يتعلق بسياسات تخفيض الدعم عن المشتقات النفطية وحوامل الطاقة، واستمرار السير نحو استكمال تحرير أسعارها نهائياً من خلال سلسلة الزيادات السعرية المستمرة عليها، بالتوازي مع مسيرة الخصخصة المباشرة وغير المباشرة في قطاعها، بغض النظر عن كل الانعكاسات السلبية الكارثية لذلك على كل النشاط الاقتصادي في عموم البلاد «الصناعي والزراعي والتجاري والخدمي والسياحي و...»، العام أو الخاص، مع كل ما يترتب على ذلك من كوارث وأزمات، قديمة ومستجدة، يدفع ضريبته المواطن والاقتصاد الوطني عموماً، والذي أصبح يسير نحو السكينة القلبية والتوقف بخطا أكثر تسارعاً، وهو ما سبق التحذير منه مراراً وتكراراً عبر صفحات قاسيون مع كل مستجد بخصوص زيادة أسعار المشتقات النفطية والطاقة الكهربائية وكل حوامل الطاقة!

ومن المؤكد أنه لا خلاص من كل النتائج الكارثية المستمرة تفاقمًا وتعمقًا ما لم يتم الانتهاء من جملة السياسات التدميرية المتبعة بحق البلاد والعباد!

من المتوقع ان يتم استكمال سلسلة رفع الاسعار من قبل بقية الجهات العامة لتستكمل هذه السلسلة تبعاً على اسعار كل السلع والمواد والخدمات في البلاد!

اكتشاف مجرات أقدم من «التكوين» المؤرخ في «سفر الانفجار العظيم»

ما زالت صور تلسكوب «جيمس ويب» الذي أطلقته ناسا أواخر 2021 تثير دهشة علماء الكونيات السائدة، ولعل أهم اكتشافاته حتى الآن هو ذلك المنشور في مجلة الطبيعة Nature أواخر شباط 2023؛ حيث أظهر 6 مجرات كانت ناضجة ووضحة قبل نحو 13,2 مليار سنة، ما يعني أن الزمن الضروري لتطورها، وصولاً لتلك الدرجة من النضج، أطول مما تسمح به الأطر النظرية الأسيرة للـ Big Bang الذي يفرض على الكون «اللانهازي زماناً ومكاناً» بدايةً مزعومة قبل 13,8 مليار سنة. فلة من العلماء لم يتفاجأوا بالاكتشاف الجديد، بل وتنبأ به أحدهم «الفيزيائي الأمريكي إيريك ليرنر الذي يهتدي بالمنهج الماركسي». ولذلك يستحق الموضوع إعادة الإضاءة عليه لأهميته التي تتجاوز الاكتشاف بحد ذاته؛ فيؤكد مجدداً أنه «ينتصر في نهاية المطاف من ينتصر معرفياً».

■ إيريك ليرنر

تصريب وإعداد: د. اسامة دليقان

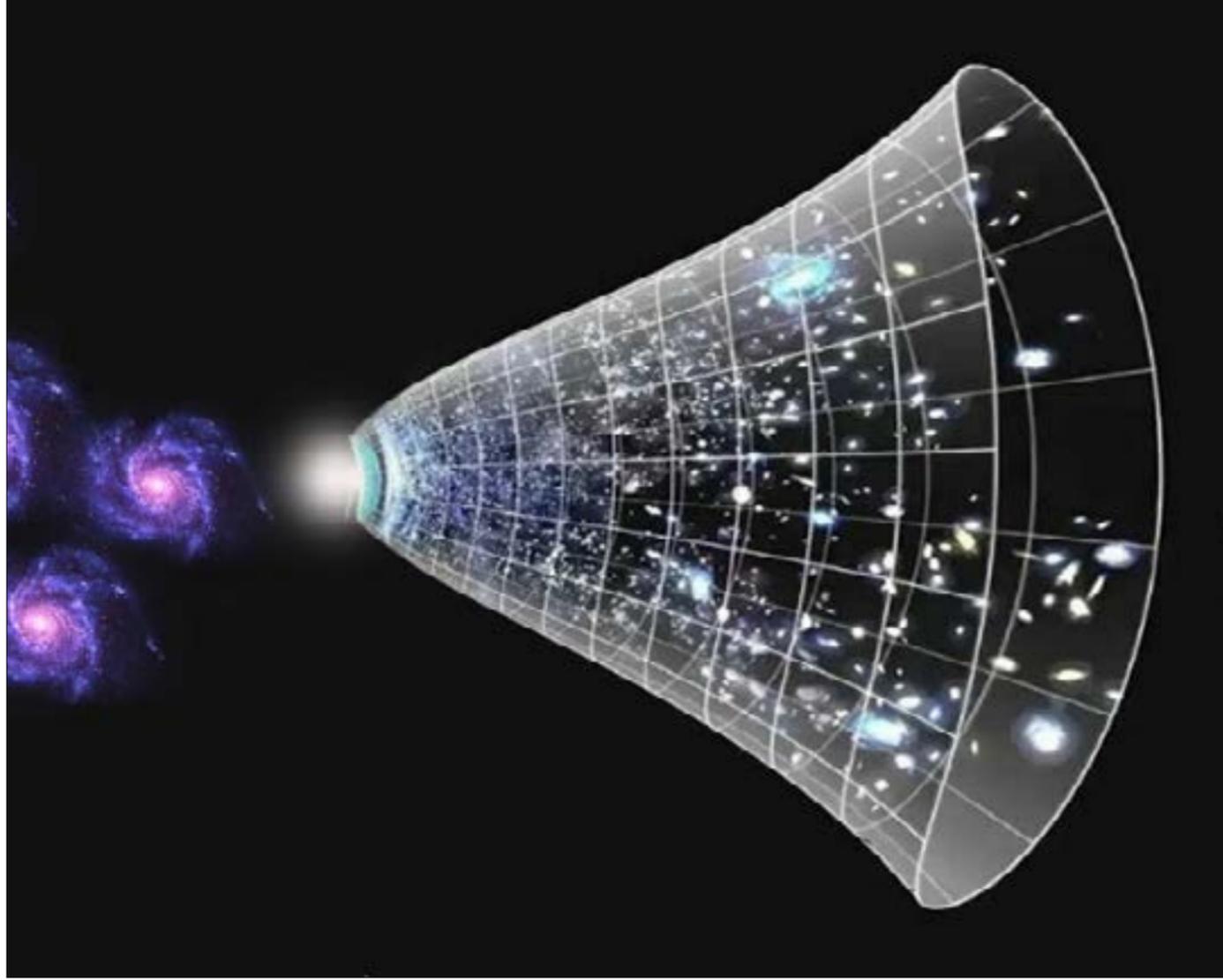
علق عالم الفلك جويل ليجا من جامعة ولاية بنسلفانيا، وهو أحد المشاركين باكتشاف المجرات الستة المذكورة، بأن تلسكوب جيمس ويب «أسفر عن أشياء لم تكن في خاطرنا، كإكتشافه تلك المجرات الكونية الممتخمة بالنجوم في الوقت الذي لم يكن من المفترض فيه أن تظهر أي منها على هذا النحو»، ووصفها بـ«محطات الكون». كما أن عدة أنصار مشهورين بترويجهم لل«بيع بانغ» أقرّوا بأن الإكتشاف «قلب الطاولة علينا إعادة التفكير وإعادة كتابة الكتب» **تصريح ميشيو كاكو لقناة NBC الأمريكية.**

قبل نحو أسبوعين علق إيريك ليرنر Eric Lerner على وصف «محطات الكون» الذي أطلقه «جويل ليجا»، بالقول: «لا داعي للقلق، فالكون لن يتضرر ببضع صور جديدة، بل الأحرى أن توصف هذه المجرات بأنها محطات النظرية Theory Breakers لأنها تكيل ضربات كبيرة جديدة للنظرية السائدة لتطور الكون - الانفجار العظيم».

ويتابع ليرنر: «لم أكن أنا ولا زميلي الدكتور ريكاردو سكاريا متفاجئين على الإطلاق من إكتشاف هذه المجرات، لأنه سبق لنا في شهر حزيران من العام الماضي أن توقعنا في ورقة بحثية مشتركة نشرت على الإنترنت أن مثل هذه المجرات بالضبط سيتم إكتشافها بواسطة تلسكوب جيمس ويب JWST [أنذاك] غطت الصفحة العلمية في «قاسيون» تنبؤات ليرنر وزميله عبر مقالها في 17 تموز 2022 بعنوان: «صور تلسكوب جيمس ويب: هل ستفاجئ أزمة الانفجار العظيم؟».

السبب في تفاجؤ معظم علماء الكونيات بهذه المجرات هو أنها بدت شبيهة جداً بالمجرات التي نراها حولنا في منطقتنا من الكون، وفي الواقع شبيهة إلى حد ما بالمجرة التي نعيش فيها - درب التبانة».

ولعل الشيء الذي أثار الجدل أكثر، ملاحظة أن هذه المجرات تعود إلى 600 مليون سنة فقط بعد «لحظة الولادة» المفترضة للكون، أي بعد 3% فقط من العمر الحالي المفترض له «المقدر وفقاً لهم بنحو 13,8 مليار سنة»، والتناقض الذي حيرهم هو أنه رغم كون المجرات مغرقة في القدم بهذا العمر غير المسبوق رصده، وأنها وجدت بالتالي فيما يفترضون أنه «كون باكراً صغير» آنذاك، لكنها كانت مجرات كبيرة ناضجة؛ بكتلة تماثل مجرتنا درب التبانة، مما يعني أنها احتاجت وقتاً لكي تتطور لهذا النضج أطول مما تسمح به نظرياتهم المقيّدة في إطار «الانفجار العظيم».



ناقشناها بالفعل حول تناقضات تنبؤات الانفجار العظيم، وتستبعد إلى حد كبير أي نظرية بدأ فيها الكون قبل نحو 13 مليار سنة في حالة متوترة وساخرة.

«القصور الذاتي» للنظرة المهيمنة

يعتقد إيريك ليرنر بأن بعض هؤلاء العلماء قد توصلوا بالفعل في قرارة أنفسهم إلى هذه الاستنتاجات لكنهم ليسوا على استعداد للاعتراف بالحقيقة في الوقت الراهن:

ما الذي يقصده الدكتور ليجا بالمجرات «المحطمة للكون»؟ إنه بالتأكيد لا يتحدث عن «المادة المظلمة» أو تحطيم «الطاقة المظلمة»، إنه يتحدث عن شيء يمثل تحدياً للنظرية السائدة لتطور الكون، وأظن الآن أن عدداً صغيراً من العلماء، حتى الآن، قالوا علناً إن صور تلسكوب جيمس ويب تدحض نموذج الكون المتوسع، ولكن عددهم يتزايد مرة أخرى، في كانون الأول 2022، نشر الدكتور نيكيلا لوف ياجان وزملاؤه في مجلة «المجرات» galaxies العلمية المحكمة، تحليلاً مشابهاً جداً للتحليل الذي أجرته أنا (إيريك ليرنر) والدكتور سكاريا لأحجام صور المجرات في بيانات تلسكوب جيمس ويب، وقاموا بالمقارنة الأساسية نفسها لهذه

الأحجام مع التنبؤات الواهمة المستندة إلى «الانفجار العظيم» بأن المجرات يجب أن «تنمو» في الحجم الظاهري مع المسافة بدلاً من أن تنكمش، وقد توصلوا إلى الاستنتاج الدقيق نفسه بأن هذه البيانات كانت - وأقتبس كلماتهم - «غير متوافقة مع تنبؤات نموذج الكون المتوسع»، لذلك نعتقد أن هذا النقاش سوف يتطور بسرعة كبيرة حيث تتوارد المزيد من البيانات من تلسكوب جيمس ويب. ويختتم ليرنر تعليقاته بالقول: الاستنتاج الحقيقي الذي نستخلصه من الإكتشاف الجديد لهذه المجرات الستة هو أن الكون على ما يرام، لكن نظرية «الانفجار العظيم» هي التي تحطمت وماتت بفضل ما كشفته الأرصاد الجديدة للتلسكوب، فترقبوا المزيد من التطورات!

أو مئات وملايين السنين، وليس مليارات السنين التي يستمر فيها نجم متوسط الحجم كشمسنا. وبما أن المجرات تبدأ حياتها بمزيج من النجوم الكبيرة والصغيرة، فسوف يهيمن على المجرات الفتية ضوء نجومها الكبيرة سريعة الاحتراق طاغياً على ضوء نجومها الصغيرة.

ومعرفة العلماء الأديق بأن درجة حرارة جسم ما مرتبطة بلونه، ناجمة عن المعرفة بالقوانين الأساسية لديناميكا الحرارية «الثرموديناميك» التي اكتشفت في نهاية القرن التاسع عشر؛ فكلما كان الجسم أسخن كان لونه أكثر زرقاً، ويبدو ذلك في مجرة شابة تهيمن عليها نجومات فتية، حيث يهيمن الضوء في الجزء فوق البنفسجي من الطيف، ولا يمكن لعيوننا البشرية رؤيته ولكن يمكن لأدواتنا رصده. وهكذا انتقلاً للجزء الأزرق من الطيف ثم مروراً بالأخضر الأصفر، وفي مجرة يبلغ عمرها ملياري سنة تصير النجوم المتبقية، الأصفر والأقدم والأكثر برودة، مشعة في الجزء الأحمر من الطيف، إذ تكون النجوم فوق البنفسجية قد أحرقت نفسها بالفعل وتحولت إلى رماد.

احتضار النموذج النظري السائد

شكلت الإكتشافات الجديدة صدمة كبيرة لأنصار «الانفجار العظيم» الذين لا يزال الكثير منهم متمسكين به و«بالتوسع الكوني» من باب ردة الفعل، ويحاولون الحفاظ على النظرية من خلال التخصّص من جزئها المنطوي على الفهم التفصيلي الحالي لها؛ الذي يسمونه نموذج «لامدا للمادة المظلمة الباردة» LCDM وهو النموذج الذي ربما سمعتم عنه إلى جانب مصطلحات مكرورة مثل «الطاقة المظلمة» و«المادة المظلمة» وما إلى ذلك... هكذا يحاول بعض العلماء طرح بعض الفرضيات سعيًا وراء إصدار جديد من «الانفجار العظيم» يتجنب التعارض مع الملاحظات التجريبية الرصدية الجديدة. حسناً، أقول لكم إن مساهم هذا محكوم بالفشل؛ لأن هذه الأرصاد الجديدة قد وضعت في سياق جميع الملاحظات التي

علاقة «لون» المجرة بعمرها

المسألة الأسوأ من ذلك بالنسبة لهم كانت: كيف تظهر هذه المجرات «ملونة» هكذا؟ ولتقريب هذه النقطة من الفهم، يشرح لنا إيريك ليرنر: مثلما يمكنك الحكم على عمر الإنسان من خلال مظهره، يمكن الحكم على عمر النجوم في مجرة ما من «ألوانها» المرصودة. ففي تلك الفترة التي يفترضون أنها «باكراً جداً» من «عمر الكون»، توقع أنصار «الانفجار العظيم» العثور على «مجرات فتية» أو «طفلة» ذات لون أزرق بنفسجي شديد، بل وحتى أن تتوهج في طيف الأشعة فوق البنفسجية، لكنهم تفاجأوا بأنها متوهجة باللونين الأصفر والأخضر تماماً مثل مظهر مجرتنا درب التبانة التي تحوي شمسننا، وهذا يعني بأن التجمعات النجمية في هذه المجرات لمليارات السنين كانت ثلاثة أضعاف «عمر الكون» المفترض بحسب «الانفجار العظيم» في هذا الوقت، يا لهشتمهم! بمعنى أنه إذا كان لديك مجرات يبلغ عمرها ملياري سنة منذ تشكلت في الكون وأنها بدأت تتشكل بعد 600 مليون سنة من اللحظة المفترضة «للانفجار العظيم»، فهذا يعني أنها موجودة «قبل وجود الكون» المؤرخ في نظريتهم! مما يؤدي إلى تحطيم النظرية حقاً، فالانفجار العظيم لم يحدث في الواقع، ولهذا السبب أثار هذا الإكتشاف للمجرات الجديدة جدلاً وخلافاً كبيراً.

ويتابع ليرنر: دعوني أشرح لكم لماذا يمكن للعلماء أن يكونوا واثقين جداً بأن لون المجرات يتوافق مع عمرها. إن لديهم حقاً فهماً جيداً كيفية إنتاج النجوم للطاقة وتطورها؛ استناداً إلى معرفتنا بتفاعلات الاندماج النووي التي تمد شمسننا وجميع النجوم التي نعرفها بالطاقة، فلقد أجرينا عدداً كبيراً من التجارب على التفاعلات النووية في المختبر... وكلما زاد حجم النجم وكتلته زادت سخونته الداخلية وزادت سرعة حرق وقوده. لذا ستكون هذه النجوم الكبيرة مشرقة جداً ولكنها ستحترق مستنفدة وقودها وتختفي من الوجود إما على شكل مستعر أعظم «سوبرنوفا» أو كقزام بيضاء، خلال عشرات

الاكتشاف الجديد

ضربة أخرى

لـ«الانفجار العظيم»

ويضاف إلى الأدلة

التجريبية الداحضة

لهذا التصور المثالي

عن الكون وتطوره

هل يمكن أن تتعاون دول الخليج عسكرياً مع إيران؟



يبدو أن الاتفاق بين السعودية وإيران - وكما هو متوقع - يتحول بسرعة ملحوظة إلى حدث محرك أساسي على مستوى الإقليم، فما جرى الاتفاق عليه في بكين لم يكن مجرد حجر حرك المياه الراكدة، بل بات عنصراً أساسياً لا يمكن تجاهله في السياسات الخارجية والأمنية لدول المنطقة، التي برمجت سلوكها السابق على أساس تناحر دائم بين القوى الإقليمية الأساسية.

■ علاء ابوفراج

شكلت تصريحات قائد القوات البحرية للجيش الإيراني، الأدميرال شهرام إيراني صدمة حقيقية في الأوساط السياسية، فالأدميرال أشار إلى إمكانية الإعلان قريباً عن تحالف بحري يضم دول المنطقة، وهو الحديث الذي كاد من الممكن أن يبدو هذراً قبل بضعة أشهر. فعن ماذا يتحدث إيراني بالضبط؟ وما هي حظوظ نشأة تحالف من هذا النوع حقاً؟ وهل تقود الصين وحدها هذا التوجه؟

«تحالفات جديدة قيد التبلور»

نقلت وكالة تسنيم الإيرانية عن الأدميرال إيراني تصريحات مهمة قال فيها، إنه «سيتم قريباً تشكيل تحالف مشترك للبحرية الإيرانية مع دول المنطقة، بما في ذلك السعودية والإمارات وقطر والبحرين والعراق» وأضاف أن «دول المنطقة توصلت إلى نتيجة مفادها أن الحفاظ على الأمن يجب أن يتم من خلال التآزر والتعاون المتبادل». وأشار كذلك إلى أن «المنطقة ستشهد قريباً خلوها من أي قوة غير مبرر وجودها» وسيكون الملف الأمني تحت سيطرة شعوبها وبأيدي جنودها. ولم يكتف قائد القوات البحرية بهذا، بل أضاف أن «كل دول منطقة شمال المحيط الهندي تقريباً باتت تعتقد أنه ينبغي لها الوقوف إلى جانب إيران وتحقيق الأمن بشكل مشترك» وخص بالذكر كلاً من باكستان والهند إلى جانب دول خليجية بارزة.

إعادة ترتيب كبرى

هذه التصريحات الرسمية الإيرانية بدت منسجمة مع إعلان وزارة الخارجية الإماراتية في 31 أيار الماضي، التي قالت فيه إن دولة

شكل من الأشكال إغفال الجهود الروسية في هذا الخصوص، تحديداً مع النظر إلى النشاط الدبلوماسي العلن الذي قاده مبعوث الرئيس الروسي ونائب وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ميخائيل بوغدانوف الذي طرح المبادرة الروسية الشهيرة المعروفة باسم «المفهوم الروسي لضمان الأمن الجماعي في منطقة الخليج» التي جرى تطويرها عدة مرات منذ التسعينيات، وقدمت بصيغتها النهائية إلى الأمم المتحدة منذ سنوات بعد نقاشها بشكل موسع مع دول المنطقة.

هل تجاوزت بكين المبادرة الروسية؟

خطوة بكين وظهرها على العلن كوسيط مباشر في هذه التسوية جاء بوصفه تأكيداً على أن الوزن الاقتصادي والتجاري للصين لا بد أن يجد تعبيراته السياسية، وشكلت هذه التسوية مثلاً ملموساً لمصالح الصين السياسية التي تتطلب أعلى درجة من الاستقرار على طول الخطوط الواصلة من بكين إلى المتوسط، بالإضافة إلى إيجاد آليات موثوقة لتقليل النفوذ الأمريكي على طرق النقل البحري الرئيسية التي تمد الصين حتى اللحظة باحتياجاتها الأساسية وتعد

خطوة بكين وظهرها على العلن كوسيط مباشر في هذه التسوية جاء بوصفه تأكيداً على أن الوزن الاقتصادي والتجاري للصين لا بد أن يجد تعبيراته السياسية

منطقة الخليج إحدى أهم عقد هذه الطرق. ويمكن القول إن الخطوة الصينية هذه توافقت مع المبادرة الروسية المذكورة في معظم جوانبها وربما تجاوزتها في جوانب أخرى. فالخارجية الروسية أكدت في وثيقتها أن ضمان الأمن، وخلق جو من الثقة في منطقة الخليج، تعتبر إحدى أولويات السياسة الخارجية الروسية وأشارت إلى أن الاحتياطات الضخمة من المواد الهيدروكربونية المركزية في المنطقة وموقعها الإستراتيجي المشرف على ممرات مائية حيوية يجعل مما يجري هناك مؤثراً عالمياً ويؤدي دوراً مهماً في استقرار الاقتصاد العالمي وسوق الطاقة. ويمكننا إذا ما نظرنا إلى بنود المبادرة الروسية إدراك أن التعاون العسكري المحتمل الذي أعلنت عنه إيران ما هو إلا جزء أساسي من خارطة الطريق الروسية لهذه التسوية، والتي أفردت جزءاً هاماً مما جاء فيها لاقتراح آليات لنزع فتيل التوتر الأمني-العسكري عبر إيجاد أطر متنوعة للتعاون والمضي في اتخاذ خطوات تلمينية متبادلة إلى بناء منظومة أمن مشتركة تستغني عن التدخلات الخارجية غير المبررة في المنطقة.

دعت موسكو الأطراف الإقليمية الفاعلة إلى الانخراط بمشاورات للوصول إلى تفاهات ملموسة لكن المبادرة الروسية في إطارها العام كانت تشير إلى ضرورة انخراط الدول الخمس دائمة العضوية إلى جانب عدد من الهياكل والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، وهو ما استطاعت بكين على ما يبدو القفز فوقه بكونها الضامن المباشر الوحيد لهذه التسوية واستطاعت بذلك تجاوز الكتلة الغربية التي عملت لعقود على تغذية التوترات وبناء كتلة أمنية عسكرية بمواجهة إيران لا بالتعاون معها. الخطوة الصينية هذه تتوافق بلا شك مع الجهود الروسية في هذا الخصوص، لكنها اتجهت لفرض واقع جديد لا يمكن تجاهله غريباً، ما دفع الكتلة الغربية للحاق بالركب بدلاً من انتظارها للانخراط الإيجابي بأي تسوية، وهو ما يفتح الباب جدياً أمام حل الأزمات الكبرى التي واجهها العالم دون انتظار الغرب الذي سيدرج الواقع يتغير من حوله وبشكل عاصف.

قمة رؤساء أمريكا اللاتينية... القارة توضح اصطفاها دولياً



تنجس دول أمريكا اللاتينية نحو التعاون والتكامل في مصالحها المشتركة، وبالضد من مصلحة أي قوى خارجية تسعى لفرض مشاريعها في المنطقة، وتحديدًا الولايات المتحدة الأمريكية، حيث توضح ذلك خلال القمة التي جمعت رؤساء دول أمريكا اللاتينية برفقة وزراء خارجية بلادهم، وبعضاً من مستشاريهم في العاصمة برازيليا يوم الثلاثاء الماضي 30 أيار.

■ يزن بوظو

الجاري وحتى الآن. وأشارت التقارير عقب الاجتماع إلى أن الرؤساء اتفقوا على إنشاء «مجموعة اتصال» وزارية لوضع خارطة طريق تهدف لتعزيز التكامل في المنطقة.

عودة فنزويلا للبرازيل

غطت جزئية زيارة الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو للبرازيل على مضمون الاجتماع بمعانيه وأهميته، وكانت هذه الجزئية هي الأكثر تداولاً في الإعلام والتحليل السياسي كصدى للمحاولات الغربية لاستخدامها ذريعة للتغطية على الحدث الرئيسي وشيطة لولا دا سيلفا، تحديداً خلف اتهامات له بالتعامل مع رئيس نظام «دكتاتوري» يمتلك رصيماً بـ «انتهاك حقوق الإنسان» ويفتقر «الديمقراطية والحرية» من وجهة النظر الأمريكية. وصف لولا استئناف العلاقات مع فنزويلا بأنها لحظة «تاريخية» وكان قد وجه انتقادات لسلفه بولسونارو ضمن هذا السياق «لاختياره طريق العزلة» و«إغلاق الباب أمام الشركاء التاريخيين»، حيث قطعت العلاقات بين البرازيل وفنزويلا بعدما انضم بولسونارو للجوقة الغربية، في محاولة دعم الانقلاب السياسي الذي حاول إجراءه المعارض الفنزويلي خوان غوايدو، والاعتراف به برفقة عشرات الدول الأخرى رئيساً للبلاد. وحظر بعد ذلك دخول مادورو إلى البلاد.

خلال الاجتماع، أبدى كل من رئيسي تشيلي والأوروغواي انتقاداتهما لعودة العلاقات مع فنزويلا، حيث قال رئيس الأوروغواي لويس لاكليل بو رداً على اعتبار لولا داسيلفا: إن ما يجري تداوله من اتهامات لفنزويلا محض «رواية» بالقول «تفاجأت بسماع أن ما يجري في فنزويلا وصف بالرواية، وأسوأ ما يمكننا فعله هو تناسي كل ما يجري خلف هذا الأمر»، وقال رئيس تشيلي المصنّف يسارياً، غابرييل بوريك: إنه «ينبغي احترام حقوق الإنسان

عقدت القمة بمبادرة برازيلية أطلقها الرئيس لولا دا سيلفا، معلناً أنها ستجري عبر اجتماع مغلق وغير رسمي «نسبياً» مع عدم ضمان وجود بيان ختامي، وذلك من أجل إضفاء أجواء أكثر راحة لمناقشة مختلف المسائل والقضايا. ووفقاً لمسؤولية العلاقات مع أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في الحكومة البرازيلية، جيزيلا ماريا فيجيريديو، فقد كان الهدف العام من الاجتماع هو «استئناف الحوار» و«إيجاد رؤية مشتركة»، وأشارت التقارير الأولية قبيل الاجتماع أن ما سيجري مناقشته يشمل مجالات الصحة والبنى التحتية والطاقة والبيئة ومكافحة الجريمة المنظمة. حضر الاجتماع رؤساء 11 دولة من أمريكا اللاتينية، من بينهم الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، الذي وصل البلاد لأول مرة قبل يومين من موعد القمة بعد غياب دام 8 سنوات، إثر قضية سياسية كان قد افتعلها الرئيس البرازيلي الأسبق جايير بولسونارو، وتغيّبت عن القمة رئيسة البيرو دينا بولوارتي فقط.

خلال الاجتماع، دعا الرئيس البرازيلي لولا داسيلفا إلى الوحدة والتغلب على الخلافات الأيديولوجية، قائلاً: «تركنا الإيديولوجيات تقسمنا وتعطل جهود التكامل الإقليمي... تخلياً عن أليات الحوار والتعاون وخرجنا جميعاً خاسرين» مضيفاً «إذا لم نتحد لن نتمكن من ضمان أن تكون التنمية في أمريكا الجنوبية عند مستوى إمكاناتها».

وفي كلمته دعا لولا الرؤساء المجتمعين لإنشاء عملية إقليمية موحدة للتجارة فيما بينهم، وهو ما يعني عملياً التخلي عن الدولار كعملة تبادل فيما بينهم، خاصة وأن كلاً من البرازيل والأرجنتين وبوليفيا قد بدأوا بإجراءات التخلي عن الدولار منذ مطلع العام

دائماً، وفي كل مكان بغض النظر عن اللون السياسي للقادة في السلطة». رداً على ذلك قال مادورو: إن كلاً تشيلي والأوروغواي «يمتلكان رؤية مشتركة» بينما تمتلك فنزويلا رؤية أخرى، فـ «هناك رؤساء برؤى متنوعة... لا يوجد لدينا مشكلة بالجلوس والتحدث مع أية قوة سياسية، أو أي رئيس بحوار محترم ومتسامح مع التنوع».

بدوره ردّ سيلفا متسائلاً: إن «هذه المطالب نفسها التي يطرحها العالم الديمقراطي على فنزويلا لا يجري تقديمها للسعودية» مثلاً، وقال بعد الاجتماع: «لطالما دافعت عن فكرة أن لكل دولة سيادتها بتقرير نظامها السياسي وشؤونها الداخلية».

وكان البيان الختامي للاجتماع قد ذكر أن دول أمريكا اللاتينية ملتزمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، مؤكداً، أن دول المنطقة اتفقت على احترام التنوع ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض. لكن المسألة الأهم تكمن في أن التفريق بين وزنين أساسيين في أمريكا اللاتينية، مثل: البرازيل وفنزويلا كان من شأنه أن يعيق أي دور فاعل وحقيقي لأمريكا اللاتينية، ولذلك لا يمكن تجاهل أن عودة العلاقات بين البلدين من شأنها أن تفتح الطريق أمام دول أمريكا اللاتينية لممارسة دور أكثر فاعلية على المستوى الإقليمي والدولي.

إعادة إحياء اتحاد دول أمريكا الجنوبية؟

ربما أهم ما في القمة، هي محاولة إحياء مسار اتحاد دول أمريكا الجنوبية «أوناسور» الذي تم الاتفاق حوله في 2004 وأسس من قبل الرئيسين البرازيلي لولا داسيلفا والفنزويلي هوغو تشافيز عام 2008، وضم في حينه 12 دولة لاتينية معظمها بقيادة سياسية يسارية، وكان آخر اجتماع رسمي لها قد عقد عام 2014. إلا أن التغييرات السياسية التي جرت في المنطقة منذ ذلك الحين بصعود التيارات اليمينية، أدت إلى خروج عدد من الدول من الاتحاد، كان من بينها البرازيل نفسها، والأرجنتين، وكولومبيا

في 2018 الذي وصفه رئيسها إيفان دوكو أنه يدعم «يدعم الدكتاتورية الفنزويلية» والتي لم تكن سوى ذريعة لإضعاف الاتحاد. أما الآن، ومع عودة صعود التيارات المصنفة «يساراً» في أمريكا اللاتينية، ومنها: البرازيل وتشيلي وكولومبيا مؤخراً، فقد أعيد هدف إحياء اتحاد أوناسور من جديد، وكانت القمة يوم الثلاثاء خطوة ضمن هذا الاتجاه.

أما ما يتعلق بالاتحاد نفسه كتكتل وتحالف للدول اللاتينية، سواء أعيد إحياءه نفسه، أو تحت أي اسم جديد آخر، فتكمن أهميته بمواجهة التدخلات الخارجية، وتحديدًا منها الأمريكية في المنطقة، والتوجه نحو التكيف مع السياسات الدولية الجديدة وعلاقتها على المستوى الإقليمي وفقاً للمصلحة المشتركة بين هذه الدول، وتحت عناوين التعاون والتكامل واحترام السيادة والتعددية والتنمية المشتركة، التي تشكل بمجموعها صورة النظام العالمي الجديد الناشئ.

تلمس الغربيون لهذا التهديد

رغم ذلك، تفتقر القارة اللاتينية بالعموم لحالة الاستقرار بالجانب السياسي بعد، فعلى الرغم من أن الميل العام يتجه نحو صعود التيارات المصنفة يساراً، وأكثر من ذلك صعود يسار فعلي لاحقاً، إلا أن الفترة الحالية تشهد تقلبات عدة لا يستبعد خلالها أن تعاود بعض التيارات اليمينية بالصعود مؤقتاً، خاصة مع الدعم الأمريكي المستمر لها، ووضع بعض العراقيل أمام التوجهات العامة المذكورة سابقاً، وضمن هذا السياق اتخذت بريطانيا مهمة ودوراً بالتأثير على هذه التوجهات، حيث زار وزير خارجيتها جيمس كيغفلي جامايكا وكولومبيا وتشيلي والبرازيل قبل قرابة الأسبوع، معلناً من تشيلي أن «بلدان أمريكا اللاتينية ستلعب دوراً حاسماً في تغيير النظام العالمي والعلاقات الدولية في القرن الـ21» ومحاولاً بشكل بائس استمالة البرازيل عبر تأكيده تأييد بلاده منحها العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي، إلا أن القمة نفسها وما تضمنته أعطت رداً واضحاً و«حاسماً» فيما يتعلق بدور القارة واصطفاها تجاه تغيير هذا النظام العالمي.

ربما أهم ما في القمة هي محاولة إحياء مسار «اتحاد دول أمريكا الجنوبية» الذي تم الاتفاق حوله في 2004 وأسس من قبل الرئيسين البرازيلي لولا داسيلفا والفنزويلي هوغو تشافيز عام 2008، وضم في حينه 12 دولة لاتينية معظمها بقيادة سياسية يسارية، وكان آخر اجتماع رسمي لها قد عقد عام 2014. إلا أن التغييرات السياسية التي جرت في المنطقة منذ ذلك الحين بصعود التيارات اليمينية، أدت إلى خروج عدد من الدول من الاتحاد، كان من بينها البرازيل نفسها، والأرجنتين، وكولومبيا

توسيع «بريكس» والاستغناء عن الدولار



أنهت مجموعة بريكس اجتماعها الوزاري التحضيري في جنوب إفريقيا، الذي يعد خطوة تمهيدية للقمة القادمة على مستوى الرؤساء في شهر آب القادم، وبالرغم من الأسئلة الكثيرة التي يجري تداولها، إلا أن البيان الختامي اكتفى بتثبيت بعض الخطوط العريضة دون الخوض في التفاصيل، وظلت مسألتان أساسيتان دون إجابات كافية، لكن بات من المؤكد وجودهما على جدول أعمال القمة الرئاسية.

عقاب منصور

تحديداً، يبدو الاهتمام بانضمام السعودية مسألة ذات أهمية استراتيجية كبرى، إذ تملك الدول الخمس الحالية، مخزونات واحتياطات وازنة من الذهب، هذا إلى جانب قائمة طويلة من الثروات الباطنية الأساسية، كمعادن الأرض النادرة، ومصادر الطاقة الأحفورية، يضاف إلى ذلك تكنولوجيا تصنيع متطورة، وبنية صناعية متقدمة، إلى جانب وزن عسكري يتجاوز الكتلة الغربية وتحديداً بعد امتلاك روسيا والصين لأسلحة فرط صوتية لا يمكن ردها من قبل الخصوم المحتملين. يمكن للسعودية في حال قبول انضمامها رسمياً أن تضيف وزناً كبيراً في عدد من المسائل، الأولى: هي أن الإنتاج النفطي للسعودية يشكل ثلث إنتاج منظمة أوبك، ما يعني أن «بريكس» ستكون أهم منتجي الطاقة على المستوى العالمي، ويمكن لمنتجي الطاقة الكبار، مثل: روسيا والسعودية، إيجاد سوق كبرى لتصريف خامات الطاقة، وذلك في أسواق دول بريكس نفسها، وخصوصاً أن بلداناً كبرى، مثل: الصين والهند تحتاج كميات متزايدة من هذه الخامات.

المسألتان اللتان يجري الحديث حولهما، هما: أفاق وآليات توسيع الدول المنضوية في المجموعة وخصوصاً بعد تراكم الطلبات المقدمة من دول عدة، والمسألة الأخرى تتمحور حول الآليات التي يجب على دول مجموعة بريكس اعتمادها للتعامل مع «عصر انتهاء الدولار» وضرورة البحث عن بدائل تقلل مخاطر محتملة على اقتصادات «بريكس» والدول التي تدور في فلكها.

هل يمكن توسيع بريكس؟

كانت الصفة التي رافقت دول المجموعة الخمس، هي كونها الأسرع نمواً في العالم، لكن بعض الروابط الأخرى ظلت غير معلنه، ولا يمكن الجزم حول طبيعتها تماماً، لكن ما يثير الانتباه أن دول بريكس تشكل بتوزعها العالمي مسألة محورية. فجنوب إفريقيا في القارة السمراء، والصين والهند في آسيا، وروسيا كصلة وصل بين آسيا وأوروبا، وأخيراً البرازيل في أمريكا اللاتينية، وعلى هذا الأساس، ومع الأخذ بعين الاعتبار الأوزان الاقتصادية لهذه الدول، سواء على مستوى العالم أو على مستوى الإقليم، يتبين بوضوح: أن كلاً منها قادر على لعب دور مؤثر في كل أنحاء العالم، وتحديداً في دول الجنوب، ما يجعل عضوية الدول في بريكس يحمل بحد ذاته دلالة استراتيجية، وأفاقاً لتأدية دور قيادي في مناطق الجنوب المتباعدة. وهو ما يفسر أن انضمام دول جديدة للمجموعة، ينبغي بشكل من الأشكال أن ينسجم مع الأهداف الاستراتيجية لها، ومن هذه النقطة

التخلي عن الدولار

إذا ما عدنا إلى المسألة الأساسية الثانية، تبرز مهام التخلي عن الدولار بوصفها خطوة لا بد منها بالنسبة لدول بريكس، لكن بعض الاقتصاديين يحذرون أن عملية التخلي الضرورية هذه ينبغي أن تترافق مع إجراءات احتياطية، لتجنب دول المجموعة أية صدمات محتملة، وخصوصاً إذا ما أخذنا الإجراءات الأمريكية الجارية، التي يمكن أن تشكل عوامل إرباك بالنسبة للدول التي

وتحديداً بالنظر إلى دورها في مسألة ربط تسعير النفط بالدولار الأمريكي. والذي يعتبر واحداً من أهم السلع التي يعتمد عليها الدولار في وضعه العالمي المميز، ويمكن أن يكون إطار بريكس قادراً على تأمين ضمانات للسعودية للقيام بخطوة بهذا الحجم، هذا بالإضافة إلى أن بنك التنمية الجديد سيكون بوضع أكثر استقراراً إذا أصبحت السعودية أحد المساهمين فيه.

لا تزال تعتمد على الدولار بنسبة ملحوظة في تعاملاتها التجارية، هذا بالإضافة إلى اعتمادها على التمويل الذي تقدمه المؤسسات الغربية، ما يعطي بنك التنمية الجديد، أو ما يعرف باسم «بنك بريكس» دوراً محورياً في هذه المسألة. وهنا أيضاً تبدو فكرة انضمام السعودية للمجموعة، فكرة مغرية، إذ يمكن أن تلعب الرياض دوراً أساسياً في عملية الاستغناء عن الدولار على المستوى العالمي.

التخلي عن الدولار هدف استراتيجي لدول بريكس، وهذا لن يتغير، لكن الوصول إلى هذا الهدف قد يكون مهمة صعبة تحتاج الكثير من الدقة، فإما أن تتجه دول المجموعة إلى عملة موحدة، وهو ما سيبحث في القمة الرئاسية القادمة، وإما إيجاد عملات موحدة لقطاعات إقليمية محددة مثل: «شنغهاي» و«اتحاد دول أمريكا اللاتينية» مثلاً. ليتم بذلك الاستغناء عن الدولار بشكل تدريجي، وفي قطاعات جغرافية محددة، ما تستطع مجتمعة في نهاية المطاف الوصول للهدف ذاته.

هل يفكر الصهاينة بالتراجع عن «خطة فك الارتباط» حقاً؟



لا يمكن إنكار أن الخطوة التي وافق عليها الكنيست تشكل تعصيلاً جديداً يتماشى مع مجمل سياسات الحكومة الصهيونية الحالية، وقد لا تبدو الخطوة غريبة كثيراً بالنظر إلى العقلية التي تفكر فيها قوى اليمين، التي برزت فيها وجود، مثل: وزير الأمن القومي إيتامار بن غفير، ووزير المالية بتسلئيل سموتريتش، لكن خطوة الكنيست هذه، وإلى جانب كونها خطوة تعصيفية، تعتبر بشكل من الأشكال تراجعاً عن «خطة فك الارتباط» حتى وإن كانت تراجعاً جزئياً. وهنا تحديداً، ينبغي أن نفهم ما الذي يعنيه تراجع الكيان عن هذه الخطوة بعد عقود من إقرارها.

«فك الارتباط»

بعد أن فشل الكيان في تحقيق أهدافه في معركة شهيرة عرفت باسم «أيام الغضب» والتي حاول فيها جيش الاحتلال ضرب المقاومة في غزة باستخدام أكثر من 100

استطاعت مجموعة من المشرعين الصهاينة إصدار قانون جديد يسمح بإعادة البناء في مستوطنات هجرت في الضفة الغربية، بعد تبني ما عرف باسم «خطة فك الارتباط» التي جرى اعتمادها عام 2005، الخطوة هذه أثارت الكثير من المخاوف في الأوساط الفلسطينية، التي اطلقت بعضها مواقف رسمية استنكرت هذا التوجه.

تبدو بوصفها آخر بريق أمل ممكن، قبل الاعتراف بأنه سيجد نفسه محكوماً قريباً بتوسيع «خطة فك الارتباط» لا التراجع عنها.

يمكن ضمان أمن المستوطنين حتى في المستوطنات البعيدة، لكن حجم المأزق الذي يعيشه قاداته، يجعل من محاولات محسومة النتائج كهذه أن

فشل في ذلك عام 2005؟ لا شك أن الإجابة عن هذا السؤال واضحة وضوح الشمس! فالأيام الحالية تعتبر أشد وطأة بالنسبة للكيان، ولا

تركيا في عيون شرقية!



في مساء يوم 28 أيار تمّت تسوية «أهم انتخابات في تاريخ تركيا الحديث، حيث فاز اردوغان بإعادة انتخابه للمرة الثالثة. واجه اردوغان هذه المرة تحديات قاسية وفشل في حسم التصويت منذ الجولة الأولى، وفي النهاية هزم زعيم المعارضة كليدار أوغلو بفارق يقارب 5%. لكن اليوم وبعد أن جذبت هذه الانتخابات أقطاب الجيوسياسية العالمية، كيف يمكن لأردوغان أن يتعامل مع المشكلات الداخلية والخارجية وأن يستقر؟ وماذا عن العلاقات المتأرجحة مع الغرب والشرق؟ قام الباحث في معهد الصين للدراسات الدولية ودير مكتب الأبحاث في السفارة الصينية في تركيا بالإجابة على أهم التساؤلات في هذا الخصوص، اليكم أبرز ما قاله.

■ دونغ مانبيوان
ترجمة: قاسيون

الإستراتيجية 2053» حيث إن هدفهم هو تحويل تركيا لقوة عالمية. يجب أن تخدم الشؤون الداخلية والخارجية هذا الهدف، لذلك ستكون السياسات الداخلية والخارجية لتركيا التي تشكلت في السنوات العشرين الماضية أكثر كمالاً، لكن لن تكون تغييرات كبيرة من الناحية الداخلية أو الخارجية.

(س): من الضروري كي يتم تحقيق هذه الرؤية الإستراتيجية أن تتطور تركيا من الناحية السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والدبلوماسية وغيرها. ما رأيك في واقعية هذا الهدف واتصاله بكون تركيا قوة إقليمية؟

(ج): لا توجد مشكلة في أن تكون تركيا قوة إقليمية، بل إنها في الواقع قوة إقليمية منذ فترة طويلة. لكنها لا تزال بعيدة عن أن تكون القوة العالمية المقترحة في «الرؤية الإستراتيجية 2053». لكن أرى أن طاقة تركيا وقدراتها قد تجاوزت بالفعل طاقة وقدرتها مجرد قوة إقليمية، وستستمر في لعب دور جيد في الإستراتيجيات العابرة للإقليمية، سواء أكان ذلك مرتبطاً بالسياسة أو الاقتصاد.

(س): ماذا عن العلاقات الصينية التركية؟ ما هو تأثير فوز تيار أردوغان على العلاقات الصينية التركية، خاصة أن تركيا تلعب دوراً محورياً كعقد وصل بين آسيا وأوروبا شديدة الأهمية «للحزام والطريق»؟

(ج): انتصار أردوغان جيد للعلاقات الصينية التركية. عندما حاولت الولايات المتحدة الضغط على تركيا من أجل «مبادرة الحزام والطريق»، قاومت تركيا ضغوط الولايات المتحدة. ذهب أردوغان إلى الصين لحضور منتدى قمة التعاون الدولي في 2017، كما ألقى كلمة في حفل الافتتاح كدعم سياسي للصين. امتدت العلاقات وتطورت بين البلدين. وصل حجم التجارة بين البلدين في عام 2021 إلى 35.9 مليار دولار أمريكي، أي أعلى من 30 مرة مما كان عليه قبل عشرين عاماً. بغض النظر عن سيكون المسؤول في تركيا، سيكون عليه أن يكون براغماتياً في التعامل مع القوى العالمية ويبحث عن مصلحة تركيا.

فانضمام تركيا سيسمح لها بالتمتع بموارد الاتحاد الأوروبي، ما سيساعدها على تنمية قوة الاتحاد، ولكن أيضاً على تنمية قوتها الذاتية. لا يمكن لأوروبا أن تتسامح مع وجود تركيا قوية، والولايات المتحدة غير مستعدة لرؤية تركيا تصبح قوة عالمية. الأمر الآخر الأقل أهمية ولكن له وزن، إذا أرادت تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي فيجب تبعاً لقواعده الحصول على موافقة جميع الدول الأعضاء، ودول مثل اليونان وقبرص ممن يعنون «أعداء لدودين» لتركيا، وسيعارضون دخول تركيا دون شك.

على مرّ السنين أدركت حكومة أردوغان بالفعل أن تركيا لا يمكن أن تنضم إلى الاتحاد الأوروبي، ولهذا السبب تسعى إلى تحقيق توازن عملي لدبلوماسية القوى الكبرى ولا تضع كل بيضها في السلة الأوروبية. بالطبع تترك تركيا أيضاً أن بقاءها وتنميتها لا يمكن أن يعهد بها إلى الولايات المتحدة، ويجب أن تتمسك بالاستقلال وتنفذ تعاوناً مفيداً للطرفين مع الدول الكبرى والقوى الرئيسية لتحقيق أهداف تركيا التنموية.

(س): ما هي التحديات التي سيواجهها أردوغان في الحكم القادم في السنوات الخمس المقبلة؟ هل تعتقد أن هناك تغييرات في الشؤون الداخلية والخارجية لتركيا في المرحلة المقبلة؟

(ج): من الواضح أن إعادة انتخاب أردوغان وحزبه وستعزز مكانته الحاكمة وموقعه في صياغة السياسة التركية. من خلال الفوز في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية مرة أخرى، عززوا قوتهم في اتباع السياسات المحلية والخارجية، ومواصلة توجيه تركيا إلى دولة قوية. إذا استمر الوضع الاقتصادي المحلي في تركيا بالتهور، أو إذا لم يتم عكسه لفترة من الوقت، فقد يفقد حزب العدالة والتنمية الوضع الحاكم لبعض المدن في الانتخابات المحلية، لكن الوضع الحاكم للبلد ككل لن يكون موضع نقاش.

أعتقد أنه في السنوات الخمس المقبلة، ستواصل تركيا العمل من أجل «الرؤية

فليس لديها إجابات.

(س): الرأي العام الغربي كان لديه موقف واضح من الانتخابات، وقد دعم كليدار أوغلو بشكل صريح. صرح مستشار السياسة الخارجية لأوغلو بأنه يأمل أن تصبح تركيا «دولة ديمقراطية»، وأنه يريد تنكير روسيا بأن «تركيا عضو في الناتو». لو تغيرت الحقائق ووصلت المعارضة إلى السلطة، هل كانت تركيا ستتحول إلى الغرب من جديد؟ هل كان ليكون لدى تركيا فرصة للدخول إلى الاتحاد الأوروبي؟

(ج): لم تكن هذه التقارير والملاحظات إلا لعبة انتخابية تهدف لخدمة المعارضة، فكل شيء مباح من أجل الانتخابات. لو تمّ انتخاب أوغلو فكان بالتأكيد سيقوم باتباع الحركات والإشارات الودية تجاه أوروبا والولايات المتحدة، ويقول بعض الكلمات اللطيفة. لكن الولايات المتحدة وأوروبا هما في الأساس نفس الشيء، لقد وضعوا دائماً مصالحهم الخاصة فوق مصالح تركيا. تعاملت تركيا مع أوروبا والولايات المتحدة لسنين عديدة، وأثبتت أمثلة لا حصر لها بأن الولايات المتحدة ستستمرّ بإلحاق الضرر بتركيا. في هذه الحالة، أعتقد أن أيّاً من الواصلين إلى السلطة في تركيا سيكون عليه مواجهة استمرار الولايات المتحدة في إثارة القلاقل جنوب تركيا، وتوفير المأوى لفتح الله غولن، ومحاولتها إلحاق الأذى بالاقتصاد التركي.

أما عن إمكانية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي فيمكن القول بأن ذلك شبه مستحيل لعدة أسباب: أولاً، لا يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يتسامح مع ازدهار تركيا كدولة قوية،

(س): تسبب التضخم والزلازل بوضع تركيا في مواجهة أزمة اقتصادية وإعادة إعمار ما بعد الزلازل، وهو سيناريو شبيه لما حدث في 2001 حين وصلت حكومة «العدالة والتنمية» إلى السلطة. لماذا لم تتمكن المعارضة من الفوز ضمن هذه الظروف؟

(ج): حاولت المعارضة بقيادة حزب «الشعب الجمهوري» الاستفادة من الفرصة، ولهذا تمكنت المعارضة من تجاوز خلافاتها من أجل الإجماع على الإسقاط. لكن تجاوز أداء أردوغان وحزبه توقعات الكثير من وكالة المراقبة والإعلام. فرغم عدم فوزه من الجولة الأولى، فقد تمكنت الرابطة التي ينتمي إليها حزب العدالة والتنمية من حصد أكثر من نصف مقاعد البرلمان «323». وحتى من بين 11 مقاطعة تضررت بشدة من الزلازل، كان دعم أردوغان في 9 منها قد تجاوز 60%، ووصلت في أعلاها إلى 80%.

يعني هذا أن الناس آمنوا بقدرتها حكومة أردوغان على تصحيح الأوضاع في المناطق المنكوبة. ولكن إذا ما نظرنا إلى الاقتصاد سنجد أجوبة أبلغ، الوضع الاقتصادي في تركيا اليوم خطير بالفعل، لكن المعارضة ليس لديها أي إجابات على الأسئلة التي يطرحونها على حزب العدالة والتنمية وأردوغان. فإن كانوا في السلطة كيف سيتخطون الصعاب المماثلة؟ هل يمكنهم الخروج بأي إجراءات مقنعة للتعامل مع الوضع الاقتصادي الحالي؟ لم تستطع المعارضة الإجابة عن هذه الأسئلة،

تواصل تركيا العمل
من أجل «الرؤية
الإستراتيجية 2053»
حيث إن هدفهم
هو تحويل تركيا
لقوة عالمية ويجب
أن تخدم الشؤون
الداخلية والخارجية
هذا الهدف

كوريا الجنوبية: نمر تحول إلى قط وقد يصبح فأراً



تاريخ كوريا الجنوبية الحديث الاقتصادي والاجتماعي مذهل. منذ نهاية الحرب الكورية بدأت بالتحول إلى مركز صناعي قوي، لتحقق قفزات اقتصادية تستحق الدراسة، خاصة في قطاعات التكنولوجيا التي كانت مهيمنة في وقت ما، وبعضها لا يزال حتى هذا الوقت «لنتذكر الشركات المعروفة مثل هيووندي وال.جي.إس. وسامسونج كأمثلة صارخة». لكن كوريا الجنوبية التي كانت نمرًا ذا مخالب تفتت الصعاب قبل أكثر من عقدين، هي اليوم مجرد قط يعاني من مشكلات في الناتج المحلي الإجمالي، وربما هو على وشك فقدان موقعه كقط أيضاً في السنوات القادمة.

■ اوديت الحسين

تعيش كوريا الجنوبية اليوم أزمة، فقبل وقت طويل من ابتلاء العالم بكوفيد-19 والتضحّ، كان الاقتصاد الكوري الجنوبي في حالة من الفوضى الفعلية، الأمر الذي أدى لتعمّق الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية. كان الفيلم الذي حصل على شهرة واسعة «الطفيلي» - بغض النظر عن كونه فيلماً جيداً أم سيئاً من الناحية الفنية - قادراً على إظهار مدى الهوة الواسعة بين الفقراء والأثرياء في البلاد، والتي تعدّ واحدة من الأكثر عمقاً في البلدان المتقدمة صناعياً. يزيد على ذلك أن كوريا الجنوبية هي واحدة من أقل البلدان في معدلات الإنجاب في العالم بأسره «معدل الخصوبة 0.78، أو 6,769 وولادة لكل 1000 شخص». ولا يتوقّف الأمر عند هذا الحد، فالصين والولايات المتحدة هما الشركتان التجاريان الأكبر لكوريا الجنوبية، والخلاف المتصاعد بين القوتين يجعل من كوريا الجنوبية في خطر خسارة المزيد بسبب هذا الصراع.

يرى بعض الخبراء، مثل أو.جاي جون، البروفسور في جامعتي هارفارد وهلسنكي، بأن كوريا الجنوبية ليست قادرة على تغيير النموذج الهيكلي الذي أوصلها إلى هذه المشكلات في الأساس، ولهذا يتنبؤون بأنها ستشهد نوعاً من «التشبيّه بأوروبا Europeanization» أو الأسوأ: «التشبيّه باليابان Japaneseization». حيث ستبقى تعاني من مستوى ديون مرتفع، وسكان معمرين، وركود اقتصادي طويل الأمد. ويضيف أنّ التحديات الحالية يدركها

الموجودون في الساحة السياسية، ووفقاً لتوافق على إصلاح شامل للهيكل الكوري الجنوبي يمكنه أن ينقذ البلاد. لكن الأطراف المعنية في كوريا الجنوبية فقدت قدرتها على التوصل إلى توافق، ما يجعل من المستحيل على الدائرة السياسية تقديم أي حلول أو سياسات يمكنها أن تتعامل بفاعلية مع التحديات المستقبلية.

كانت كوريا الجنوبية «نمراً آسيوياً» يوماً ما، حيث تمتعت بنمو ناتج محلي إجمالي قوي. لكن هذه الحقبة المزدهرة ذوت منذ عقدين. انزل معدل نمو الاقتصاد الكوري الجنوبي في بداية الألفية إلى أقل من 5%، وتقلص أكثر حتى بعد الأزمة المالية العالمية 2008. لم يحقق الاقتصاد الكوري هذا العام سوى نسبة 1.4%، ما يجعله ثاني أبطأ نمو للبلاد منذ عام 2009. منذ الأزمات التي تلت الأزمة المالية بدأت الصيحات القلقة تتعالى، متحدثاً بشكل واضح عن الصادرات والاستثمارات التي لعبت لعقود دور المحرك لنمو الاقتصاد الكوري «لتفاصيل أكثر: الدين والنمو | 2 | كوريا الجنوبية». حيث علق الكثيرون آمالهم على قدرتها على انتشال الاقتصاد ودفعه للتعاافي. لكن مساهمة هذين العاملين في «المخرجات الإجمالية» ضعيف. لكن ما السبب في ذلك؟ يحدث هذا ببساطة لأن القوى التي دفعت الصادرات الكورية الجنوبية إلى الأمام ذات مرة، تفقد زخمها اليوم بشكل متسارع. فمن جهة هناك أسباب عالمية، الأزمة المالية، ثم وباء كوفيد-19، ثم التراجع عن قواعد العولمة في السنوات الأخيرة، ما تسبب بركود عالمي. من جهة أخرى، الركود الخاص بالهيكل الصناعي في كوريا الجنوبية. يعتمد اقتصاد كوريا الجنوبية بشكل كبير على الصادرات

الصناعية من مجموعة قليلة جداً من الصناعات، لهذا عندما تصل هذه الصناعات إلى ذروتها أو تتأثر بعوامل خارجية، يصبح النمو القائم عليها أضعف فأضعف، ما يؤدي إلى معاناة الاقتصاد ككل بشدة.

الركود الكوري الجنوبي مرتبط أيضاً بشكل كبير بالصين. صعود الصين كقوة تكنولوجية عالمية شددّ ضغوط المنافسة في كوريا الجنوبية. علاوة على ذلك فالصناعات الكورية في مستحضرات التجميل والهواتف الذكية والسيارات ومنتجات تكنولوجيا المعلومات، وهي التي كانت ذات يوم شديدة الشعبية بين المستهلكين الصينيين، فقدت جزءاً هائلاً من حصتها السوقية في الصين لأسباب متعددة، منها التباطؤ الاقتصادي في الصين، وقيام الحكومة الكورية الجنوبية بتبني سياسات محايدة للأمريكيين ومناهضة للصين، مثل نشر أنظمة مضادات الصواريخ الأمريكية على أراضيها في 2017، الأمر الذي جعل الصين تتراجع عن سياسات مثل الرسوم الجمركية الصغرى على المنتجات الكورية الجنوبية، وكذلك انخفاض عدد السياح الصينيين إلى كوريا بشكل كبير وتدرجي، ما عني زيادة سوء وضع الاقتصاد الكوري.

من الأسباب الكبيرة لتراجع الاقتصاد الكوري أيضاً، التباطؤ طويل الأمد في نمو الإنتاجية العمالية، ومردّه بشكل كبير إلى التباطؤ في معدل تراكم رأس المال والاستثمار في إنتاجية العمال «تخصيص الموارد الاقتصادية ودعم البحث التكنولوجي» الذي انخفض بشكل حاد. بمقارنتها بدول «منظمة التعاون والتنمية» الأخرى، وببقية «النمو الآسيوية»، إنتاجية العمالة في كوريا الجنوبية ومجمل عناصر الإنتاجية أكثر انخفاضاً بشكل كبير. فإذاً ما بنينا رأينا على الإحصاءات التي أوردتها منظمة التعاون نفسها، وأخذنا معياراً: «ناتج قوة عمل واحدة لكل ساعة عمل واحدة»، فقد كانت الإنتاجية الكورية في 2019 نصف الإنتاجية في الولايات المتحدة، وكانت مجمل عناصر الإنتاجية تشكّل فقط 37% من الموجودة في الولايات المتحدة. لم تتعاف كوريا الجنوبية منذ 2019 ولا تزال هذه الهوة

تفصل بينها وبين بقية المتقدمين صناعياً. وكما يشير الباحث «ليو زن» من جامعة بكين، فبما أنّ كوريا الجنوبية لديها بالفعل مستويات مرتفعة من رأس المال البشري والمادي، فلن يمكن زيادة الإنتاجية لديها ببساطة عبر زيادة رأس المال البشري والحسي. ويضيف: «ولّى زمن مستويات الاستثمار ونمو الصادرات المجيد عندما كانت العولمة في ذروتها».

سبب انخفاض الإنتاجية هو مزيج من هيكل الصناعة غير القادر على مواكبة التطورات، والإجراءات القاصرة عن إدماج وتنمية الشباب في الحياة الاقتصادية. وفقاً لوكالة الإحصاء الكورية الوطنية، وصلت نسبة الموظفين غير الرسميين بعقود مؤقتة في عام 2022 إلى 37,5% من إجمالي القوى العاملة. وفي شهر آذار الماضي وصل عدد الكوريين الجنوبيين «غير النشطين اقتصادياً»، أي الذين ليس لديهم عمل ولا يبحثون عن عمل، 497 ألف كوري ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و29 عاماً. كما تظهر مشكلة تنمية الرأسمال البشري في الإنجازات التكنولوجية والعلمية، فرغم أنّ معدل التعليم العالي في كوريا الجنوبية بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و34 سنة هو الأعلى في العالم، لم يتمكن الطلاب الكوريون الجنوبيون من تحقيق شيء يذكر في مجال العلوم والتكنولوجيا.

يحاول بعض الاقتصاديين ذوي الهوى الغربي أن يشيروا إلى أنّ قطاع الخدمات الكوري يمكنه أن يتولى مسؤولية رفع النمو الاقتصادي، ولكن هذه الآراء مجرد امتداد لصيغ التدمير السابقة نفسها. الحقيقة الوحيدة التي يجب معرفتها: القدرات التصديرية الصناعية في كوريا الجنوبية كانت قادرة على لعب دور القناع الذي يخفي المشكلات الاجتماعية والانقسامات السياسية، ولهذا فمن يريد أن يدفع الأمور قدماً بدل انتظار تعمق الكارثة والركود، عليه أن يفكر في إعادة توزيع الثروة في كوريا الجنوبية ليسمح للهيكل الجديدة وأصحاب فكر التجديد الاقتصادي بالتغلب على هياكل التشايبول «للمزيد عن: التشايبول»

سبب انخفاض الإنتاجية في كوريا الجنوبية هو مزيج من هيكل الصناعة غير القادر على مواكبة التطورات والإجراءات القاصرة عن إدماج وتنمية الشباب في الحياة الاقتصادية

الحقيقة عن الذاكرة العائلية



يشير مفهوم الانتماء إلى حاجة الفرد الأساسية لصحبة الآخرين. فالانتماء هو المعنى العكسي للإغتراب. يمتلك الإنسان دافعاً نحو الاعتزاز بالانتماء إلى جماعة والإحساس بالمسؤولية تجاهها، والشعور بالرضا الذي ينبع من التعاون مع المجموعة.

القوة الدافعة وراء الامتثال، ويؤكد علماء النفس أن التأثير الاجتماعي يمتد إلى أبعد من سلوكنا - إلى أفكارنا ومشاعرنا ومعتقداتنا - وأنه يأخذ أشكالاً متعددة. تُعد دراسة الامتثال أمراً مهماً لأنها نوع من التأثير الاجتماعي الذي يؤثر على سلوكنا اليومي وبشكل خاص على التفاعلات الاجتماعية. ويعود فعل الإذعان إلى جملة من العوامل، منها: تنفيذ المستضعف أو المدعّن أوامر السلطة الأعلى ظناً منه أنّ من فوقه هو المسؤول عن أفعاله. وقبول التفسيرات التي تعطيها السلطة لتبرير سلوكها تجاه الأحداث.

الخوف من العقاب

غالباً ما تستمد النظم الأمنية السلطوية شرعيتها من الخطر وإعادة إنتاجه. حيث يتحول الخطر إلى أداة تحكم وهيمنة تستطيع تلك النظم من خلالها أن تفرض حالة الاستثناء عبر جهاز الدولة.

توجد تحديات تواجه الفرد في بيئته الاجتماعية، لذا يقوم بما يتوقعه منه الآخرون خشية من التهديد بالعقاب النفسي، مثلاً، عدم التقبل الاجتماعي ونبذ المجتمع له، ولذلك تعمل هذه المطالب كضغوط على الفرد أن يخضع لها إذا أراد الاستقرار وإقامة علاقة فاعلة في بيئته الاجتماعية، لكن هذه المفاعيل لم تستطع أن تأخذ دورها الحقيقي في الأسرة السورية أثناء الحرب بسبب حالة التفكك وانقسام الأسرة جسدياً من خلال الهجرة والموت والتشرد.. إلخ، وبالتالي تفشي حالة التفكك النفسي والاجتماعي داخل ما تبقى منها.

وإذا كان الإذعان في الحالات العادية «أو ما يسمى الامتثال» له دور وظيفي في تناسق حياة العائلة واستمرارها، فإنه في الأزمات وخصوصاً الحرب يتحول الإذعان بسبب شدة الإفراط به إلى حالة تدميرية وتفكيكية للأسرة أو العائلة.

لا تقتصر العائلة على التعاضد والدعم، هي أيضاً مكان للعديد من الصعوبات التي قد تسبب المعاناة، وتتنوع الصعوبات فهناك مثلاً ظاهرة قلب في أرواح الأجيال إذ يصبح بعض الأبناء دعماً لأبائهم. الصدمات التي يمكن أن تعاني منها العائلة صدمة القيم التي يمكن أن توجد بين الأجيال، كما أن الاختلاط الموجود في المجتمعات الحالية يؤدي إلى مقارنة بين ثقافات عائلية مختلفة «طرق التحية.. العناق...» يمكن لصدمة الثقافات العائلية هذه أن تؤدي إلى صراعات وأيضاً يمكن أن تولد إغناء.

الدور الرئيسي للنسيان

ولكن لا يمكن الكلام في الحقيقة عن الذاكرة العائلية من دون الكلام عن الدور الرئيسي للنسيان مثلاً، لأنه يتدخل كي يسمح بتدخل التجديد والتعبير عن قيم جديدة من أجل خلق التغيير الاجتماعي من جيل لآخر، لا يمكن أن تكون نسخاً عن بعضها البعض، إن النسيان - حتى لو بدى ذلك من المفارقات - شرط لذاكرة حية تتسائل خلاله عما سنحافظ عليه أو نهمله، وفي المجال الوجداني سيكون للنسيان وظيفة كبت، لن نرغب واعين أم لا، أن نتذكر بعض الأشياء التي تسبب ألماً شديداً، دور النسيان مركزي لأن الفرد يقوم بنوع من عملية الفرز يناقش فيها ماضيه من أجل بناء مستقبله.

الإذعان: هو «الخضوع والانقياد» حسب ما يرد في اللغة، إذ يشير الإذعان إلى استجابة - على وجه التحديد، خضوع - لطلب، قد يكون الطلب صريحاً، أو ضمناً وقد يدرك المستهدف، أو لا يدرك أنه يحث على التصرف بطريقة معينة.

القوة الدافعة وراء الامتثال

يتمحور علم النفس الاجتماعي حول فكرة التأثير الاجتماعي الذي يعتبر

أو صندوق والده الخشبي. في مجتمع استهلاكي تكون فيه هذه الأشياء غير ذات قيمة من الناحية التجارية.

الذاكرة الحسية

تؤسس الوظيفة الثانية «الإحياء» لما يمكن تسميته الهوية الحميمة الخاصة بكل واحد، خاصة أنها ترتبط بشكل وثيق بالتجربة الوجدانية الحسية، من خلال وظيفة الإحياء، فيستدعي المرء حياته كطفل، وتجاربه المباشرة والحميمية لماضيه ضمن العائلة، عواطفه ومشاعره، هنا تكون الذاكرة الحسية أساسية ومركزية، فالروائح والمذاقات والأصوات التي يستعيد، إضافة إلى أشكال المكان الذي عاش فيه، يمكن أن تحيله إلى لحظات ممتعة أو مؤلمة، لأن الذاكرة يمكنها إحياء أشكال المعاناة، والمقصود هنا هو الذكريات الخاصة التي قدم عنها مارسيل بروست صورة واضحة وهو يصف كيف «أن مذاق قطعة حلوى يعيد من جديد بعث حياته كطفل صغير».

وهناك وظيفة أخرى للذاكرة العائلية، ووظيفة التفكير والتأمل، ووظيفة تقييم وتشديد لمصيره الخاص، وغالباً ما تدفع المرء أن يستغفر ذاكرته من أجل استخلاص درس، أو تحديد موقعه نسبة لعائلته. حيث نسمع كثيراً من يقول «لقد كنت أعاني، لذلك لن أفعل هذا مع أطفالي». أو على العكس من أجل أن يحفظه بدوره وينقله. في هذه الحالة يحدد المرء موقعه بالنسبة لماضيه لكي يناقش بشكل أفضل انخراطه في الحاضر وهويته الاجتماعية والحميمية والوجدانية.

تتغذى الذاكرة بشكل رئيسي عن طريق الاجتماعات العائلية والاحتفالات.. إلخ، حيث تنسج الهوية العائلية بالمحصلة من هذه القصص التي يعيد المرء اختلاقتها ويعيد امتلاكها مع كل جيل وهي قصص مصنوعة من ذكريات صغيرة عن هذه اللقاءات.

إيمعان الذباب

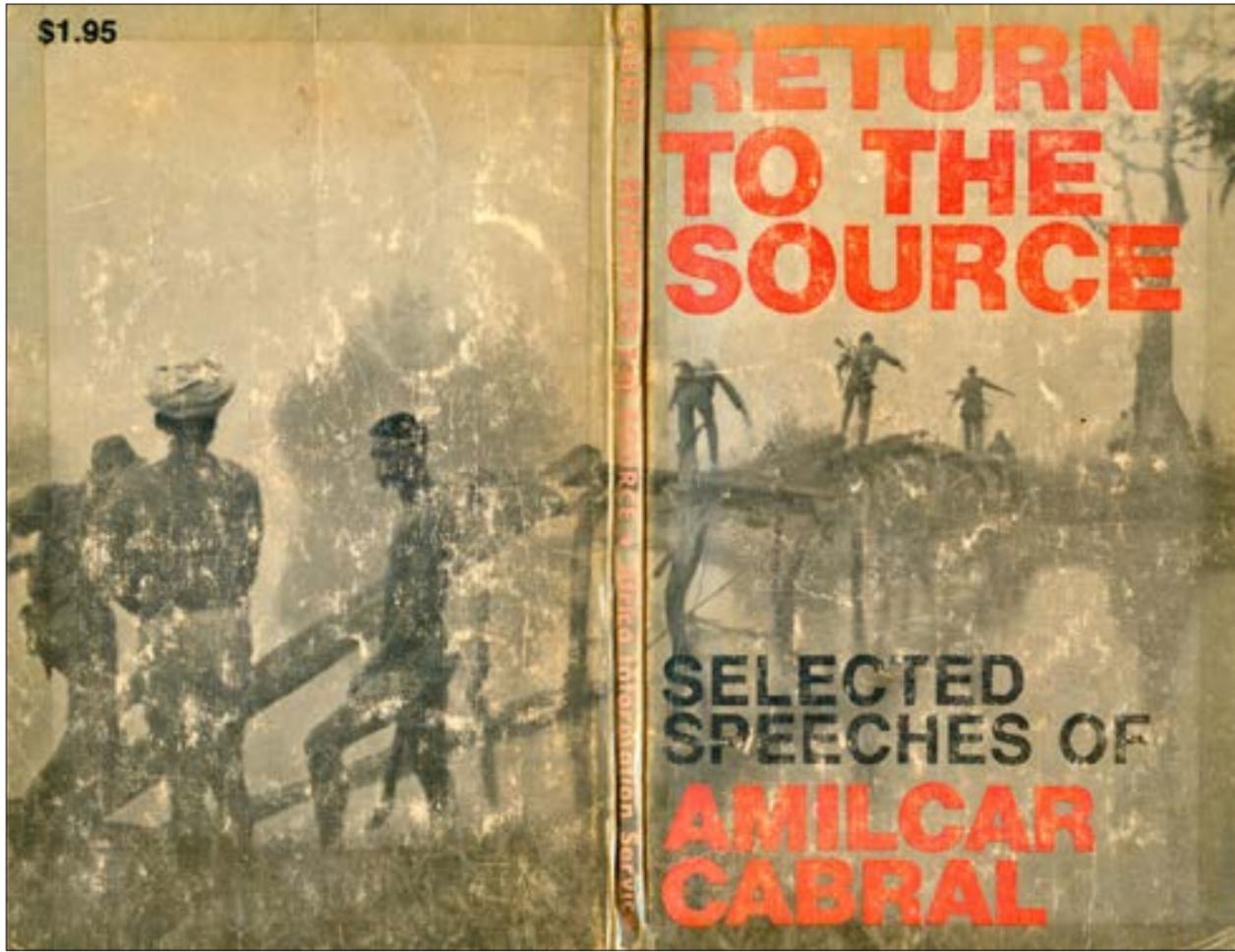
ونبحث كذلك عن تعددية أوساط الانتماء وبالتالي تعددية أشكال التنشئة الاجتماعية، «فالتنشئة الاجتماعية التي تسمح حسب ما يؤكد كلود دوبار بتشييد الهويات الاجتماعية، لا تختصر إذاً في جميع الأحوال إلى مجرد انتقال للمعايير والقيم، واليوم هناك ميل لتعريفها على أنها مجمل التمثلات التي يشيدها الفرد بنفسه».

أي نشأة نوع من المعيار أو الصورة الجماعية للسلوك المفروض أن يكون مقبولاً داخل هذه الجماعة. بحيث يصبح للجماعة معيار جماعي معين ومتفق يدفع الفرد إلى الالتزام بها أو تعديل سلوكه بما يتناسب مع معايير الجماعة العامة.

تلعب العائلة دوراً أساسياً في بناء الهوية الفردية للإنسان. فالمرء يولد في عائلة، وتشكل حياته سياقاً من خلال قيم وتجارب وخصائص اجتماعية ورمزية متعددة ومتنوعة تنتقل إليه من تاريخ عائلي، وتاريخ شخصي كان قد عاشه في الطفولة قبل أن يستقل بشخصيته كفرد ناضج في مجتمع.

تتعدد الوظائف المختلفة للذاكرة العائلية، وفي مقدمتها وظيفة نقل الموروث العائلي بطقوسه المتعددة والمتنوعة «طريقة الأمهات في صنع الطعام وأسلوب تناوله، الأغاني المترافقة مع العمل أو الأفراح، الأدوات التي يستخدمها الأجداد.. إلخ»، تتغذى ذاكرة الفرد على أشياء قد لا تملك قيمة بذاتها، لكنها تملك وظيفة الحفاظ على الموروث ونقله، بحيث تكتسب الهوية دلالتها المرجعية التي غالباً ما تدوم طويلاً من صميم «نحن»، أي العائلة. يمكن ملاحظة النقل الرمزي المكون للرابطة العائلية مثلاً في المحافظة على الأشياء التي غالباً ما تكون دون أهمية أو قيمة ومع ذلك يتعلق بها الفرد كثيراً، فيحتفظ بشغف بساعة جده القديمة

إصدارات جديدة



تحت عنوان «العودة إلى المصدر - نصوص مختارة لأميلكار كابرال» حرر تسيياني سيريكويربرهان كتابه وهو نسخة منقحة وموسعة. قاد المناضل الإفريقي من أجل الحرية والمنظر المناهض للإمبريالية أميلكار كابرال الكفاح من أجل استقلال غينيا بيساو من عام 1956 حتى اغتياله على يد عميل برتغالي في عام 1973. نُشر لأول مرة في عام 1973، وتم توسيع هذه الطبعة الجديدة لتشمل نصوصاً مهمة من الثورة في غينيا لشعبنا جبالنا، إلى جانب الخطاب التي ألفها في السنوات الأخيرة من حياته.

أما تحت عنوان «طريقة تطور المرض - تاريخ العالم في ثماني ضربات» فقد أصدر جوناثان كينيدي كتابه من دار نشر بيت البطريق:

بالاعتماد على أحدث الأبحاث في مجالات تتراوح من علم الوراثة والأنثروبولوجيا إلى علم الآثار والاقتصاد، يأخذنا كينيدي عبر ستين ألف عام من التاريخ، ويستكشف ثماني حالات تفشٍ رئيسية للأمراض المعدية، بحجة أنه ليس القوة البشرية ولكن الميكروب المتواضع هو الذي يكسب الحروب ويسقط الإمبراطوريات.

تحت عنوان «أموال البذور - ماضي مونسانتو ومستقبلنا الغذائي» أصدر بارتو جيه إلمور كتاباً من دار النشر ديليو نورتون: يتتبع إلمور تطور شركة مونسانتو من شركة كيميائية صغيرة ناشئة في سانت لويس إلى شركة أعمال زراعية عالمية قوية. استخدمت مونسانتو الأرباح المتأتمية من المنتجات السامة، بما في ذلك الـ دي.دي.تي وثنائي الفينيل متعدد الكلور والعامل البرتقالي لبناء

إمبراطورية زراعية تعتمد على الهندسة الوراثية وبعض أقوى السموم التي صنعت على الإطلاق. وتحت عنوان «أيام ذرية - القصة غير المرورية لأكثر الأماكن سمية في أمريكا» كتب جوشوا فرانك من إصدار دار نشر هايماركت، 2022:

لقد كان في السابق موطناً لأكثر موقع لإنتاج البلوتونيوم في

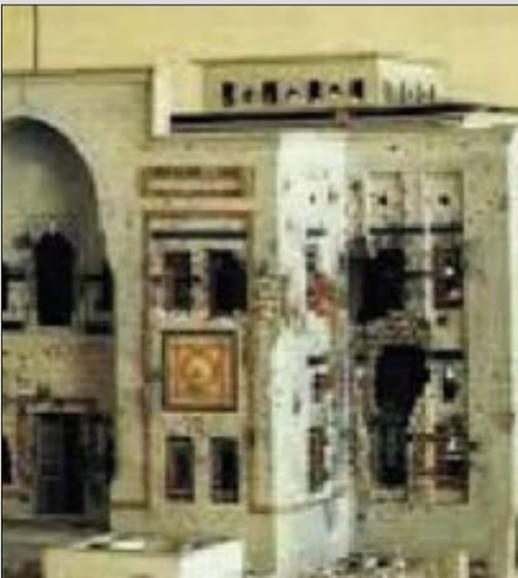
في 2022 من نحن؟ كيف يعرف العلماء الإنسان العاقل، وكيف يختلف نوعنا عن أشباه البشر المنقرضة التي سبقتنا؟ في هذا الحساب الذي يمكن الوصول إليه، يوضح عالم الآثار القديمة بول بيتيت كيف أحدثت التطورات العلمية الأخيرة، خاصة في علم الوراثة، ثورة في فهمنا للتطور البشري. بالاعتماد على خمسة وعشرين عاماً من الخبرة في هذا المجال، يرسم صورة واضحة ومدهشة لتطورنا.

الولايات المتحدة، إن محمية هانفورد النووية في ولاية واشنطن مليئة بـ 56 مليون جالون من النفايات المشعة. إن التهديد بحدوث حادث متفجر في هانفورد حقيقي للغاية وقد يكون أكثر كارثية من تشيرنوبيل. يسלט جوشوا فرانك الضوء على تهديده للمجتمعات والعمال والبيئة العالمية.

تحت عنوان «إعادة اكتشاف الإنسان العاقل - الثورة العلمية تعيد كتابة أصولنا» أصدر بول بيتيت كتابه من دار نشر التايمز وهندسون،

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



كان يوم 29 أيار من العام 1945 يوماً تاريخياً في تاريخ الشعب السوري عندما رفضت حامية البرلمان السوري أداء التحية للعلم الفرنسي، وسقط العديد من الشهداء من حامية البرلمان كان منهم الرفيق الملازم أول طيب شريك أثناء الدفاع عن البرلمان السوري.



تحركات جديدة ضد فيلم «كليوباترا»

تقدم المحامي عصام رفعت خلف، مستشار وزيرة الثقافة القانوني، بلاغ ضد منصة نتفليكس في مصر، لارتكابها عدة مخالفات بسبب عرض فيلم كليوباترا. وأشار إلى أن المنصة ارتكبت جريمة التعدي على الصورة الذهنية للأصول التاريخية التي تجعل العمل مصنفاً بأنه تزيف تاريخي من أجل الدراما وهو ما يوجب إلزام الشركة المنتجة وضع تنويه أن المشاهد والشخصيات مزيفة للأصول التاريخية الحقيقية، كما وجه اتهاماً للمنصة بإهانة رمز من الرموز الوطنية المصرية بالمخالفة للقانون وازدراء ثقافة الشعب المصري وموروثه الأثري والتراثي من الأجداد حتى اليوم، وأيضاً ازدراء الحياة الاجتماعية المصرية بالهوية المصرية، وتزويرها بعمل فني تحت مسمى فيلم وثائقي لتزوير التاريخ، وذلك وفقاً لكتاب الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار الذي أصدر بياناً علق فيه على سلسلة الأفلام الوثائقية التي أعلنت منصة نتفليكس عن إطلاقها خلال الفترة القادمة. وطالب المستشار عصام رفعت في نهاية بلاغه بضرورة إلغاء هذا الفيلم من منصة نتفليكس ومنع عرضه نهائياً.



مسابقة «تشايكوفسكي» الموسيقية الدولية

وقّع رئيس الوزراء الروسي ميخائيل ميشوستين مرسوماً خاصاً بإقامة مسابقة «تشايكوفسكي» الموسيقية الدولية في موسكو وإقرار عضوية لجنيتها التنظيمية.

وأشار المرسوم إلى أن مسابقة «تشايكوفسكي» الموسيقية الدولية ستقام في موسكو في الفترة ما بين 19 حزيران و1 تموز المقبل.

وفي المجموع، ستكون هناك ست فئات في المسابقة في موسكو وسانت بطرسبرغ، وهي «البيانو» و«الكمان» و«التشيللو» و«الغناء المنفرد» و«آلات النفخ» و«آلات النفخ النحاسية».

وستقام المسابقة في المؤسسات الموسيقية لدى كل من موسكو بطرسبورغ. وكانت المسابقة تعطي فرصة لتمثلي الشباب المبدعين من مختلف البلدان من أجل اكتساب شهرة عالمية. ومن بينهم عازفو البيانو دينيس ماتسوف وفان كليبير وفلاديمير كرينيف وميخائيل بليتينيف وباري دوغلاس وتولي رئاسة المسابقة منذ عام 2011 المدير الفني لمسرح «مارينسكي» فاليري غيرغيف.

في تعايش العوالم الحضارية احتياطاً ضد تهمة «الاحتزالية» (2)



في المادة السابقة كان الهدف هو التركيز على فكرة أنه على الرغم من هيمنة النمط الحضاري الرأسمالي المازوم، على قاعدة الاقتصاد السلعي-الاستهلاكي، الذي يشكل في نهاية التحليل قاعدة تدمير كل مستويات الحياة المادية والروحية، ولكن هذا النمط يتعايش مع أنماط حضارية «ما قبل» و«ما بعد» رأسمالية، وإلا ما معنى كونه مهيمناً. وفي هذه المادة سنوسع قليلاً في هذه الأنماط التي تشكل قاعدة «غير استهلاكية» وغير ربحية «بالمعنى الاقتصادي الرأسمالي» ونواة لبناء المشروع الحضاري النقيض المنقذ للبشرية.

د. محمد المعوش

الأنماط «ما قبل رأسمالية»

يعتبر ماركس أن الرأسمالية أخضعت كل القيم والعلاقات الاجتماعية «وضمناً أنماط الإنتاج كالاقتصاد الصغير» التي كانت قبلها، لصالح اقتصاد الربح وضربت كل المرجعيات والقدسيات كالتقاليد والتقاليد والعائلة وغيرها. ولكن هذا لم يحصل على ذات المستوى في كل العالم، بسبب من خصوصيات تفوق وتسارع الليبرالية في كل مجتمع من المجتمعات. مثلاً، لم يحصل تفكيك العائلة على ذات المستوى في كل العالم «لناخذ مجتمعنا مقارنة بالغرب». وهذه الأنماط ما قبل الرأسمالية ما زالت حاضرة ويشكل بعضها ضمن النمط الحضاري الرأسمالي مصدراً «للسياحة الروحية»، كونها «شرفات» من زمن سابق «مفقود» (هناك هيئات دولية ووطنية شكلت لغاية الحفاظ على هذه الأنماط كونها مهددة بالزوال ومعها كل أفرادها). والأمثلة على ذلك كثيرة كالصناعات التقليدية، والتي تأخذ غالباً طابعاً فنياً كالخشبيات والأطعمة والملابس والبناء التقليدي والموسيقى والغناء والآلات الموسيقية التراثية، وغيرها. وهناك أيضاً «بقايا» اجتماعية لا هيئات للحفاظ عليها، ومنها العلاقات والقيم التي تنتمي إلى الأنماط ما قبل الرأسمالية كالضامن العائلي والقرابي والنمط التشاركي. ولكنها كلها وبمعزل عن الشكل الذي تتخذه تقوم على أساس التصدي لمتطلبات الواقع بشكل إبداعي يحقق غايات المجموعة المعنية وحل قضاياها وتجب عن أسئلتها.

وهذه الأنماط اليوم تشكل «ملجأ» لوحشية العالم المحيط، حيث يلجأ الكثير إليها للبحث عن المعنى المفقود في حياة البرودة الاستهلاكية-السلعية. وهي تشكل نقاط دفاع تأخذ شكل «الردّة» للخلف، ولكنها في الواقع محاولة للإجابة عن أسئلة الفرد النابعة من واقع الرأسمالية وأزمته والاحتمالات المادية والروحية الناتجة عن هذه الأزمة. وهذا كله مؤشر للنكوص والعجز النسبي عن الإجابة. فالإجابات «النكوصية» تنتمي إلى أنماط إنتاج سابقة على الرأسمالية ليس ممكناً لها الحياة وتعويض الإنتاج الرأسمالية لناحية الاتساع والترابط العالمي والتخصص والتكنولوجيا. هذا من البهيميات حكماً ولا شيء جديداً في ذلك. ولكن ما يهنا هو عجز الإجابات الروحية «النكوصية» عن تجاوز الواقع الرأسمالية وأسئلته. فالوحدة الكبرى وفراغ المعنى «المطلق» «معنى الحياة وهدفها الكلي وجدواها» في عصر الرأسمالية لا يمكن تجاوزها في أطر اجتماعية وعلاقات حياتية «أضيق» من المعاني التي تحملها الوحدة

في التصدي للمهام المطروحة، بينما الغالبية ينتمون إلى اقتصاد «السوق».

«الما قبل» لن يعوض «الما بعد»

حتى لا نطيل، ما نشهده من محاولات ومشاريع حضارية مطروحة على الطاولة على لسان ممثلي الدول الصاعدة كالصين وروسيا هي محاولة تحميل الغالبية البشرية «الاستهلاكية» المشروع الحضاري «لما قبل الرأسمالية» متعمداً ببعض عناصر «الما بعد» كالهوية القومية ورموزها، ولكن المطلوب هو تحميلها المشروع الحضاري الذي حملته التجارب «لما بعد رأسمالية». أي توسيع القاعدة المادية التي يحتلها اليوم القسم الإبداعي من المجتمع المعني. بكل بساطة، يجب إشراك الغالبية في العملية السياسية التي تتمحور حول صناعة التاريخ والتصدي للمهام. وهذا لن يحصل بشكل فوقي فقط (أي تأييد القضية المطروحة)، بل ممارسي. فالعضو الحزبي أو العالم اليوم يحمل مهاماً «غير استهلاكية»، وهذا هو نمط حياته اليومي بالمعنى الخلوي، أي الأنشطة التي يقوم بها وتحدد دافعيته وهدف وجوى هذا النشاط. ولهذا يجب توسيع مساحة الاقتصاد اللا سلعي، وتوسيع القوى التي يمثلها. فلا يمكن لفرد يعيش وجوداً استهلاكياً أن يعيش وجوداً إبداعياً. وهذا التوسيع وحده «وخلق الأجهزة الاجتماعية» وضمناً العلاقات الاجتماعية-التي تأسسها» قادر على الرد على الأزمة الحضارية الروحية والمادية للرأسمالية ويحشد الطاقات- والأهم أنه يخلقها- الطاقات الضرورية لمواجهة البناء. فالتراث القومي والشعبي مهم للدفاع المؤقت، ولكن ليس لاستبدال النمط الحضاري الرأسمالي المازوم. فعصر أزمة المعنى يكون الرد عليه بمشروع يقدم المعنى المتناسب مع المعنى المازوم والذي هو الجدوى الفردية، وإلا فإن الغالبية ستظل وستكون تحت تهديد العدمية المعمة كقاعدة للبربرية المطلوبة من قبل النمط الحضاري المنهار، وقاعدة دائمة للنفجير. هذه هي المهمة المركزية، ليس في تلك الدول فقط، بل عالمياً. أي مشروع حضاري أمني ضروري تقديمه للحشد أولاً، وللبناء ثانياً.

فهي ليست نكوصية بل تجاوزية تقديمية-مستقبلية. وعلى الرغم من خضوعها للهيمنة خلال مرحلة التراجع الثوري، أو المناورة التي قامت بها بعض التجارب الاشتراكية كالصين مثلاً ضمن التوازن العالمي الذي نشأ في فترة ما قبل وما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي تحديداً، ولكن هذه الأنماط لم تختف بالكامل لأنها أساس للمجتمعات التي تشكلت ضمن السياق الذي يمكن تسميته «حضارة صناعة التاريخ». وهذه الأنماط تضم الأحزاب كاشكال تنظيمية إبداعية، وتضم أجهزة الدول وكل مؤسساتها، وتضم المساحات التي افتتحتها هذه التجارب، وفرضت على غيرها من الدول الرأسمالية أن تسمح بها كذلك، كالعلوم والفنون. وهذه الأجسام الاجتماعية لم تختف بل تراجع وزنها النسبي أمام وزن الاقتصاد السلعي-الاستهلاكي.

إذاً، على الرغم من الهيمنة، هناك تعايش للحضارة الرأسمالية مع هذا النمط الاشتراكي الحضاري. وهذه الأنماط تقدم إجابات على مستوى التحدي الرأسمالي، ولكنها اليوم يجب أن يتم تعميمها. فالفرد الذي يشترك اليوم في مهام تنتمي إلى النمط الحضاري الاشتراكي له موقف من العالم يختلف عن القاعدة الاستهلاكية التي لها الهيمنة. فالعالم والفنان والعضو الحزبي أو النقابي أو السياسي يحس بالجدوى والمعنى كونه يحتل مهمة نابعة من الأزمة نفسها، ويكتسب طاقة الاعتراف به من هذه المهمة ومدى التقدم في حلها. ولكن، هذا ليس حال الغالبية في هذه المجتمعات. لا بل إنه حتى الذي يحتل هكذا موقع إبداعي، محاصر وخاضع للنمط المهيم السلعي. فالبنية الاجتماعية التي تنتج الأفراد ولكون المهيم فيها هو الاقتصاد السلعي والذي يحتل الوزن الأكبر في الاقتصاد، هذه البنية تنتج بالغالب أفراداً بعقلية ونفسية وأهداف استهلاكية. وهذا يمكن تلمسه في العزلة النسبية عن الغالبية، وهذه العزلة ليست إلا نتيجة لأن المشروع الاجتماعي العام يشبه الاقتصاد الذي يقوم عليه، أي الاقتصاد السلعي. فالأفراد ضمن الأجهزة والأطر والأفكار التي تنتمي إلى النمط الحضاري النقيض ينتمون إلى اقتصاد «دور الدولة» الذي ما زال قائماً في بعض الدول والذي يحتل الدور الإبداعي

الكبرى وفراغ المعنى نفسها، والتي تحمل حاجات «الإنسان الرأسمالي» الكلي، الذي رفعت الرأسمالية إلى المدى العالمي عندما ربطت البشرية في سياق واحد ضمن عملية مترابطة ومتشابكة هي المصير المشترك نفسه. وحتى لا نوسع كثيراً هنا، فإن الطروحات الحضارية «النكوصية» كافية للدفاع المؤقت فقط لأن هذه الأنماط ما قبل الرأسمالية تتعرض للتدمير المباشر اليوم وليس فقط للهيمنة كما في العقود السابقة. ومن هنا تصاعد صوتها اليوم للدفاع عن نفسها كتعبير عن حركة الدفاع عن الحياة. والأمثلة كثيرة من الغرب تحديداً حيث تأخذ الحركة شكل الدفاع عن العائلة في وجه هجمة الهويات الجنسية، وهناك النكوص التراثي الهوياتي اللغوي للتأكيد على الذات في وجه المسح القيمي الراهن لصالح العدمية المعمة. ولكن هذه الردة والطروحات التراثية-القومية غير كافية لتجاوز الرأسمالية و«منعاً» لانهايات الزمان» (في استعادة كلمات مهدي عامل في كتابه الأخير: في نقد الفكر اليومي» لأنها بكل بساطة لا تجيب عن أسئلة النمط الحضاري الرأسمالي ومتطلبات أزمته، ولا توفر ولا تحشد الطاقة العقلية والمادية التي يحتاجها العالم اليوم لحل القضية السياسية والطبيعية والصحية والغذائية والاقتصادية والاجتماعية، وحكماً الروحية، كحركة قذرة للرأسمالية. هذه القضايا تحتاج مشروعاً «اقتحامياً» للتاريخ، لا انكفاء «نكوصياً» لأنه يشكل نفسه قاعدة للنفجير فمثلاً هناك اتجاه «ليس بالكبير» في بيلاروسيا اليوم للتكلم بالديلاروسية والاعتزاز بها، لا الروسية، رداً على الاضطراب في سياق الحرب الأوكرانية. النكوص له مخاطر تخدم إلى حد ما اتجاه العزلة والتفكيك والانكفاء.

الأنماط «ما بعد رأسمالية»

النمط الحضاري الذي تشكل ضمن الرأسمالية وإجابة نقيضة لها هو الذي قدمته التجارب الثورية والاشتراكية بشكل خاص. فالإجابات التي قدمتها البنية الاجتماعية والاقتصادية والعلاقات والأفكار الاشتراكية كآرقي مستوى وصلته التجارب الثورية عالمياً يحمل الإجابات النقيضة التي تنتمي للتناقض الرأسمالي، ولهذا

التراث القومي والشعبي مهم للدفاع المؤقت ولكن ليس لاستبدال النمط الحضاري الرأسمالي المازوم فعصر أزمة المعنى يكون الرد عليه بمشروع يقدم المعنى المتناسب مع المعنى المازوم والذي هو الجدوى الفردية